إيضاح المبهم من معاني السلم

شرح على متن السلم المنورق في علم المنطق

للعلامة الأخضري

تأليف

العلامة الشيخ

أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري

المولود سنة ١١٠١ هـ ، المتوفى سنة ١١٩٢هـ

تحقيق

مصطفى أبو زيد محمود الأزهري

المدرس المساعد بكلية أصول الدين - جامعة الأزهر



إيضاح المبهم
من معاني السلم

إيضاح المبهم من معاني السلم

[illegible]

تأليف

العلامة الشيخ

أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري

المولود سنة ١١٠١ هـ - المتوفى سنة ١١٩٢ هـ

تحقيق

[illegible]

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٠٧/٢٦٨٤٢

الترقيم الدولي

I.S.B.N. 978-977-6259-07-2

دار البصائر

الإدارة: ١٢٩ الزهراء مدينة نصر، القاهرة.

تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٤١١١٤٤١ - محمول: ٠١٦٨٨٣٣٥٢٥

مركز التوزيع: ٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر، القاهرة.

هاتف: ٠٠٢٠٢٢٥١٤٩٦٣٣ - محمول: ٠١٦٨٨٣٣٥٢٤

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

الطبعة الثانية

١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

الطبعة الثالثة

١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

الإخراج الفني - الغلاف الخارجي

قسم التصميمات بدار البصائر

إيضاح المبهم من معاني السلم

شرح على متن السلم المنورق في علم المنطق

للعلامة الأخضري

تأليف

العلامة الشيخ

أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري

المولود سنة ١١٠١ هـ، المتوفى سنة ١١٩٢ هـ

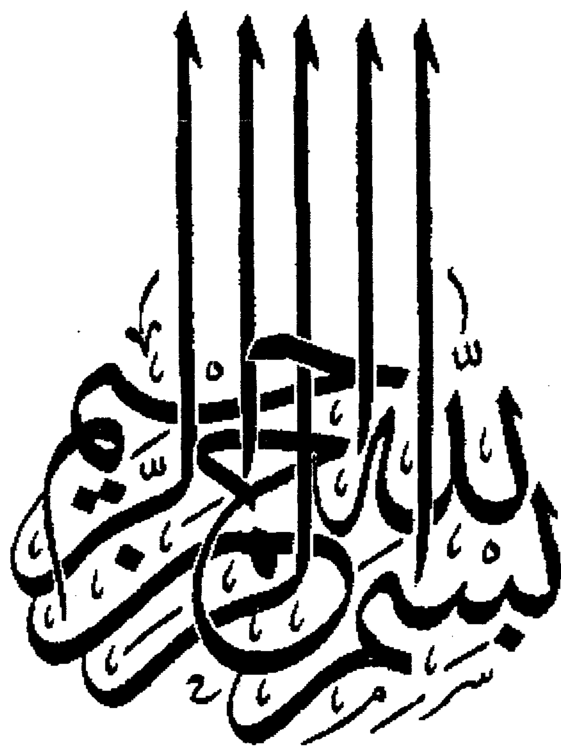
تحقيق

مصطفى أبو زيد محمود الأزهري

المدرس المساعد بكلية أصول الدين – جامعة الأزهر






بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى هداه وتبع سنته ونهجه.

فهذه الطبعة الثانية من كتاب «إيضاح المبهم من معاني السلم»، صَوّبْنَا فيه ما وقفنا عليه من أخطاء الطبعة الأولى، مع توسع في ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى ونفع به، وزيادات في التعليق من شروح «السلم» المختلفة، كشرح الناظم، والملوي، وحاشية الصبان عليه، وشرح القويسني، وتقريرات الشيخ خطاب الدوري عليه، وشرح الجندي.

ورمزنا للناظم بـ(أخضري)، وللملوي بـ(ملوي)، وللصبان بـ(صبان)، وللقويسني بـ(قويسني)، وللشيخ خطاب الدروي بـ(خطاب)، وللجندي بـ(جندي)، وإن كانت من غيرهم نبهنا على مواضع النقل، وإن كانت مني لم أرمز بشيء.

وأحيانًا أذكرُ عباراتهم بنصها، وأحيانًا أتصرف فيها حسب المقام.

ثم زدنا عناوين جانبية على هوامش الكتاب لتيسير فهم فقراته، وأربعة فواصل فيه:

الأولى: مدخل لعلم المنطق.

الثانية: في القسم الأول من علم المنطق: وهو التصورات.

الثالثة: في القسم الثاني من علم المنطق: وهو التصديقات.

الرابعة: في ختام النظم وشرحه.

ثم يسر الله تعالى نسخة خطية من الكتاب عدد أوراقها (٢٧)، ومسطرتها (٢١)، ومقاسها (٢٢.٥ × ١٧)، وخطها نسخي جيد، كُتبت بالمدادين الأحمر والأسود، المداد الأحمر لمتن «السلم»، والأسود لشرح العلامة الشيخ أحمد الدمنهوري، وهذه النسخة محفوظة بمكتبة جامعة الرياض، برقم (٢٢٩١)، ورمزنا لها بالرمز (ص).

فقابلنا المخطوط على مطبوعة المطبعة الوهبية ورمزنا لها بالرمز (هـ)، والتي طبعت في أواسط شعبان سنة (١٢٩٣هـ)، ثم أثبتنا النص الصحيح منهما في مطبوعتنا هذه مع بيان الفوارق بينهما في الهوامش.

والله المسئول أن يتقبله بقبول حسن، وأن يرزقني الإخلاص في السر والعلن، وأن يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن.

وصل اللهم وسلم على سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه وحزبه أجمعين.

وكتبه

مصطفى أبو زيد محمود الأزهري

في ذي القعدة من عام (١٤٣٠هـ)

في مدينة طهطا، من صعيد مصر.



مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثم أما بعد؛ فإنه من نِعَم الله تعالى التي أنعم بها على عباده؛ نعمة العقل، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، وقال أيضًا: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٨].

وذَمّ سبحانه وتعالى الكفار والمشركين، وأعد لهم نار جهنم خالدين فيها، بل إنه سبحانه وتعالى اعتبرهم أضل من البهائم لتعطيلهم لهذه النعمة العظيمة، فقال سبحانه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

هذه النعمة العظيمة التي فضل الله تعالى بها الإنسان على الحيوان، تحتاج إلى ما يعصمها عن الخطأ في تفكيرها، وهذا لا يتم إلا بتعلم علم المنطق، الذي هو الآلة التي تعصم مراعاتها العقل عن الخطأ في فكره.

ومن هذا المنطلق، وحرصًا على نشر العلم النافع، فقد توجه اختيارنا لمتن من المتون الشهيرة الذي دُرِّسَ في الأزهر الشريف منذ قرون طويلة، ألا وهو متن «السلم المنورق» للعلامة الأخضري، ووقع اختيارنا أيضًا على شرح العلامة

الشيخ أحمد الدَّمَنْهُوري عليه، الذي امتاز بسهولة العبارة ووضوحها، والبعد عن التطويل والتعقيد، لتيسر النفع به للمبتدئين في دراسة هذا الفن.

وقد قدّمت هذا الشرح بترجمة للعلامة الشيخ أحمد الدمنهوري، مع إفراد المتن عن الشرح تيسيرًا لحفظه، ثم كان التوجه للاهتمام بالشرح بوضع علامات الترقيم التي تساعد على فهم النص، وعزو الآيات، وتخريج الأحاديث، وترجمة الأعلام.

والله أسأل أن ينفع به طلاب العلم، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يجنبنا الخطأ والزلل، إنه أكرم مسئول، وأعظم مأمول.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وَصَلّى اللهُمّ عَلَى سِيدِنَا مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلم، كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الغَافِلُون

***

وكتبه

مصطفى أبو زيد محمود الأزهري

عفا الله تعالى عنه

طهطا في رمضان ١٤٢٨ هـ

ترجمة العلامة الشيخ أحمد الدمنهوري

اسمه ونسبه ولقبه:

هو أبو العباس أحمد بن عبد المنعم بن يوسف الشافعي، الحنفي، المالكي، الحنبلي، ـ هكذا كان يكتب بخطه ـ، شهاب الدين المصري، الشهير بالدَّمَنْهُوري.

كان رحمه الله تعالى يعرف بالمَذَاهِبِي، لعلمه بالمذاهب الأربعة.

مولده ونشأته:

ولد بمدينة دمنهور في سنة إحدى ومئة وألف[1]، وقَدِم الأزهر وهو صغير يتيم، لم يكفله أحد، فاشتغل بالعلم وَجَدّ في تحصيله، واجتهد في تكميله، وأجازه جمع من علماء المذاهب الأربعة، وكانت له حافظة ومعرفة في فنون غريبة، وأفتى على المذاهب الأربعة، وكان أحد علماء مصر المكثرين من التصنيف في الفقه وغيره، وتولى رحمه الله تعالى مشيخة الجامع الأزهر بعد وفاة الشمس محمد الحفني[2] رحمه الله.

وكان عالماً بالمذاهب الأربعة، أكثر من أهلها قراءة، وله اليد الطولى في سائر العلوم؛ التي منها: الكيمياء، والأوفاق، والهيئة، والحكمة، والطب، وله في كل علم منها تآليف عديدة.

وحج سنة (١١٧٧ هـ) مع الركب المصري، وأَتَى رَئِيسُ مَكة وعلماؤها لزيارته، وعاد إلى مصر.

---

(١) وجاء في «سلك الدرر» أن ميلاده كان في حدود التسعين وألف.

(٢) هو محمد بن سالم بن أحمد الحفني، شمس الدين الشافعي، ولد سنة (١١٠١هـ)، تعلم في الأزهر، وتولى التدريس فيه، ومشيخته، وتوفي بالقاهرة سنة (١١٨١هـ)، له: «الثمرة البهية في أسماء الصحابة البدرية»، و«حاشية على شرح رسالة العضد للسعد»، و«ثبت»، و«حاشية على الجامع الصغير»، و«رسالة في التقليد في الفروع» . انظر: «الأعلام» (٦/ ١٣٤).

شيوخه:

تلقى الشيخ الدَّمَنْهُوري العلم في الأزهر الشريف عن جملة من العلماء الأفذاذ:

فمن شيوخه الحنفية:

(١) الشيخ محمد بن عبد العزيز الزيادي.

(٢) الشيخ محمد الريحاوي، الشهير بالحلبي.

(٣) الشيخ حسام الدين الهندي.

(٤) الشيخ حسين أفندي، المشهور بالواغة.

ومن شيوخه المالكية:

(٥) الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد المغربي، الكِنْكَسي.

(٦) الشيخ أحمد بن غانم القاهري، المالكي، الشهير بالنَّفْرَاوي، المتوفى سنة (١١٢٠ هـ).

(٧) الشيخ محمد الموفق المغربي، التلمساني.

(٨) الشيخ محمد السوداني.

(٩) الشيخ محمد الصغير، المغربي، الدروي.

(١٠) الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن داود الجزولي، شهاب الدين الهشتوكي، المتوفى سنة (١١٢٧ هـ).

(١١) الشيخ محمد بن عبد الله الغيلاني، الفاسي.

(١٢) السيد محمد بن محمد السلموني، الحسني.

ومن شيوخه الشافعية:

(١٣) الشيخ عبد ربه الديري، البصير.

(١٤) الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن عطية بن أبي الخير القاهري، شهاب الدين الشافعي، البصير.

(١٥) الشيخ محمد الغَمْري.

(١٦) الشيخ أبو الصفا علي الشنواني.

(١٧) الشيخ منصور المنوفي، البصير.

(١٨) الشيخ عبد الجواد بن القاسم الميداني.

(١٩) الشيخ عبد الوهاب الشنواني.

(٢٠) الشيخ محمد بن منصور الأطفيحي، المتوفى سنة (١١١٥ هـ).

(٢١) الشيخ عبد الرؤوف البِشْبِيشِي.

(٢٢) الشيخ علي الزعتري.

(٢٣) الشيخ عبد الفتاح الدمياطي.

(٢٤) الشيخ سلامة الفيومي.

(٢٥) الشيخ عبد الجواد المرحومي.

(٢٦) الشيخ هيكل الرمال.

(٢٧) الشيخ عبد الدائم الأجهوري.

ومن شيوخه الحنابلة:

(٢٨) الشيخ شهاب الدين أحمد بن عوض المقدسي، رحمة الله تعالى عليهم أجمعين[1].

مؤلفاته:

قال التاودي: «قيل: إن عدة تآليفه تقرب من تآليف السيوطي».

---

(١) ذكرهم الشيخ الدمنهوري في ثبته المسمى «اللطائف النورية».

في علم الكلام:

١) درة التوحيد (نظم في اثنين وعشرين بيتًا).

٢) شرحه المسمى: القول المفيد لمعاني درة التوحيد.

٣) تحفة الملوك في علمي التوحيد والسلوك (نظم في مئة بيت واثنين).

٤) المنح الوفية بشرح الرياض الخليفية.

في التفسير وعلوم القرآن والقراءات والتجويد:

٥) كشف اللثام عن مخدرات الأفهام، على البسملة.

٦) حسن التعبير عما للحرز من التكبير (قراءات).

٧) غنية الفقير لما للطيبة من التكبير (قراءات).

٨) خلاصة الكلام على وفق حمزة وهشام (قراءات).

٩) تنوير المقلتين بضياء الجمع بين السورتين (قراءات).

١٠) الفيض العميم في معنى القرآن العظيم، تفسير من أول سورة الضحى إلى آخر الناس.

١١) شفاء الظمآن بسر قلب القرآن، وهو شرح على منظومة تتعلق بسورة يس.

١٢) مختصر شفاء الظمآن.

١٣) الكلام السديد في تحرير علم التجويد.

في علوم الحديث:

١٤) نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف، وهو شرح على أربعة أبيات من «ألفية» الحافظ العراقي في أقسام الحديث الضعيف.

في الفقه:

١٥) الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني، فيما انفرد به ابن حنبل عن الشافعي.

١٦) فيض المنان بالضروري من مذهب النعمان.

١٧) طريق الاهتداء بأحكام الإمامة والاقتداء، على مذهب أبي حنيفة.

في علم البلاغة:

١٨) حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون.

١٩) منتهى الإرادات في تحقيق عصام الاستعارات، حاشية على شرح السمرقندي، لعصام.

٢٠) إيضاح المشكلات من متن الاستعارات.

٢١) الحداقة بأنواع العلاقة.

٢٢) النمط على المخمس خالي الوسط (نظم في نحو اثنين وثلاثين بيتًا).

في علم المنطق:

٢٣) إيضاح المبهم من معاني السلم، وهو شرحنا هذا.

٢٤) إتحاف ذي الحاجات (نظم).

٢٥) شرحه المسمى: حل المشكلات من إتحاف ذي الحاجات.

في علم الحساب:

٢٦) غاية المراد من كيفية جمع الأعداد.

٢٧) إحياء الفؤاد في معرفة خواص الأعداد.

٢٨) عقد الفرائد فيما للمثلث من الفوائد.

٢٩) الأنوار الساطعات على أشرف المربعات.

علم الوضع:

٣٠) الدقائق الألمعية على الرسالة الوضعية، حاشية على شرح رسالة الوضع للسمرقندي.

في المواعظ:

٣١) منع الأثيم الحائر من التمادي في فعل الكبائر.

٣٢) سبيل الرشاد إلى نفع العباد.

في الطب:

٣٣) إتحاف البرية بمعرفة الأمور الضرورية.

٣٤) القول الصريح في علم التشريح.

٣٥) التصريح بخلاصة القول الصريح (مختصر لسابقه).

٣٦) الكلام اليسير في علاج المقعدة والبواسير.

٣٧) القول الأقرب في علاج لسع العقرب.

في غيرها:

٣٨) إتحاف المهتدين بمناقب أئمة الدين.

٣٩) عين الحياة في علم استنباط المياه.

٤٠) حلية الأبرار بما في اسم علي من الأسرار.

٤١) السر المألوف في علم الأوفاق والحروف.

٤٢) إرشاد الماهر إلى كنز الجواهر فيما جربته طول عمري من الفوائد الحرفية.

٤٣) حسن الإنابة في إحياء ليلة الإجابة، في فضائل ليلة النصف من شعبان.

٤٤) تحصيل المرام بالدعاء على الدوام.

٤٥) النفع الغزير في صلاح السلطان والوزير.

٤٦) الزهر الباسم في علم الطلاسم.

٤٧) إشراف المعارج إلى علم الزيارج.

٤٨) منهج السلوك في نصيحة الملوك.

٤٩) له ثَبَتٌ جمع فيه أسماء شيوخه، وإجازاتهم، ومؤلفاته، سماه: «اللطائف النورية في الأسانيد الدمنهورية».

وله غير ذلك من التآليف، وبالجملة فهو نسيج وحده في هذه الأعصار.

تلاميذه:

تتلمذ على يد الشيخ جمهرة كبيرة من العلماء، أفادوا جميعًا من علمه، ونهلوا من معينه، منهم:

١- الشيخ أبو البهاء إبراهيم بن عبد الله الميداني، الدمشقي، الشافعي، المتوفى بدمشق سنة (١١٨٨هـ)(١).

٢- الشيخ إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم الحنفي، الحلبي، المتوفى سنة (١١٩٠ هـ)(٢).

٣- الشيخ أبو الفتح بن محمد بن خليل بن عبد الغني الشافعي، العجلوني الأصل، الدمشقي المولد، وكانت وفاته سنة (١١٩٣ هـ)(٣).

٤- الشيخ محمود بن أحمد بن محمد المرعشي، الحلبي، المتوفى سنة (١٢٠١هـ)(٤)

٥- الشيخ محمد بن علي الشنواني، المتوفى سنة (١٢٣٣ هـ)(٥).

٦- الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، صاحب كتاب «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، المتوفى سنة (١٢٣٧هـ).

ثناء العلماء عليه:

قال عنه شيخه الزيادي الحنفي: «الإمام، الحبر البحر الفهامة الهمام، نتيجة الزمان، خلاصة المعتبرين الأعيان، المتبحر في المعقول والمنقول، المدقق لفَنّي الفروع والأصول، البالغ في المذاهب الأربعة مبلغ الراسخين، تحفة الله ومنته على

---

(١) انظر: «سلك الدرر» (١/ ١١).

(٢) انظر: «سلك الدرر» (١/ ٣٧).

(٣) انظر: «سلك الدرر» (١/ ٦٥).

(٤) انظر: «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٦١).

(٥) انظر: «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٧٨).

عباده المسترشدين، من على زيادة فطنته وتحصيله وإتقانه وقع الاتفاق، وشهدت تآليفه العديدة في المعقول والمنقول بأنه الإمام على الإطلاق، مولانا الشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري، الحنفي المالكي الشافعي الحنبلي، متع الله بطول حياته الأنام، وجعله بركة من بركاته على الدوام»[1].

وقال عنه شيخه السيد السلموني المالكي: «نتيجة الزمان، فريد العصر واحد الأوان، الشيخ الإمام الحبر البحر الفهامة الهمام ذو التصانيف العديدة، والتآليف المفيدة، الآخذ بأزمة المعقول والمنقول، المدقق لفني الفروع والأصول، شيخ الإسلام والمسلمين، إمام الأئمة الراسخين، شهاب الدين أبو العباس الشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري»[2].

وقال عنه شيخه الهشتوكي: «العلامة النبيل، الفهامة الدراكة الجليل، أبا العباس الشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري، الشافعي»[3].

وقال عنه شيخه أحمد بن عوض الحنبلي: «مولانا العالم العلامة، والبحر الفهامة، نتيجة الزمان، المميز عن الأقران، في المعقول والمنقول، المدقق لعلمي الفروع والأصول، مولانا الشيخ أحمد ابن المرحوم عبد المنعم الدمنهوري، فسح الله في مدته، وأعاد على المسلمين من صالح دعوته، ومَنّ الله علينا وعليه بكمال التوفيق، وهدانا إلى أقوم طريق»[4].

وقال عنه العلامة أبو الفضل المرادي[5]؛ مفتي دمشق، صاحب «سلك الدرر»: «الشيخ، الإمام، العلامة، الأوحد، آية الله الكبرى في العلوم والعرفان، المفنن في جميع العلوم معقولاً ومنقولاً».

---

(١) انظر: «اللطائف النورية» لوحة (١٠) وجه (ب).

(٢) انظر: «اللطائف النورية» لوحة (١٢) وجه (ب).

(٣) انظر: «اللطائف النورية» لوحة (٣٨) وجه (أ).

(٤) انظر: «اللطائف النورية» لوحة (١٨) وجه (ب).

(٥) هو أبو الفضل محمد خليل بن علي بن محمد الحسيني، المؤرخ، مفتي الشام، ونقيب أشرافها، ولد سنة (١١٧٣هـ)، وولي فتيا الحنفية، ونقابة الأشراف، وتوفي سنة (١٢٠٦هـ)، له: «سلك الدرر في =

وقال المؤرخ الكبير عبد الرحمن الجبرتي[1]، صاحب «عجائب الآثار»: «الشيخ، الإمام، العلامة، المتفنن، أوحد الزمان، وفريد الأوان، ... هابته الأمراء، لكونه كان قوالًا للحق، أمّارًا بالمعروف، سمحًا بما عنده من الدنيا، وقصدته الملوك من الأطراف، وهادته بهدايا فاخرة، وسائر ولاة مصر من طرف الدولة كانوا يحترمونه، وكان شهير الصيت عظيم الهيبة منجمعًا عن المجالس والجمعيات».

وقال عنه الشيخ التاوُدي[2] في «فهرسته»: «بحر لا ساحل له، وشيخ ما لقيت مثله».

وقال فيه الحوات[3]: «أعلم أهل عصره بالديار المصرية في جميع الفنون النقلية والعقلية».

وقال عنه الحافظ الزَّبِيدِي[4] في «ألفية السند»[5]:

=

أعيان القرن الثاني عشر»، و«عرف البشام فيمن ولي فتوى دمشق الشام»، و«مطمح الواجد في ترجمة الوالد». انظر ترجمته في: «الأعلام» (٦/ ١١٨).

(١) هو عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، مؤرخ مصر، ولد سنة (١١٦٧هـ)، وتَعَلّم في الأزهر، وولي إفتاء الحنفية في عهد محمد علي، وتوفي سنة (١٢٣٧هـ)، له: «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، يعرف بتاريخ الجبرتي، وقد ترجم إلى الفرنسية، و«مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس»، ترجم إلى الفرنسية. أيضًا انظر ترجمته في: «الأعلام» (٣/ ٣٠٤).

(٢) هو محمد التاوُدي بن محمد الطالب بن محمد بن علي بن سودة الفاسي، المالكي، ولد سنة (١١١١هـ)، وتوفي سنة (١٢٠٩هـ)، له: «زاد المجد الساري حاشية على البخاري»، و«شرح الأربعين النووية»، و«فهرسة صغرى»، و«كبرى». انظر ترجمته في: «الأعلام» (٦/ ٦٢).

(٣) هو النسابة الأديب المؤرخ؛ أبو الربيع سليمان بن محمد بن عبد الله الحوات، الفاسي. انظر: «فهرس الفهارس» (١/ ٤٦٠).

(٤) هو أبو الفيض محمد بن محمد بن محمد الحسيني، الزَّبِيدى، الملقب بمرتضى، ولد سنة (١١٤٥هـ)، علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، توفي سنة (١٢٠٥هـ)، له: «تاج العروس في شرح القاموس»، و«إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين»، و«ألفية السند»، وشرحها، و«بلغة الأريب في مصطلح أثار الحبيب». انظر ترجمته في: «الأعلام» (٧/ ٧٠).

(٥) ص(١٨٧).

إِمَــامُ أَهْــلِ العَـصْرِ فِي المَعَـارِفِ عَلّامَــةُ الوَقْــتِ مُجِـيْرُ الخَـائِفِ
نــاطَ بِــه رَغْبَــةُ كُـلّ طَالِـبِ فِي فَهْـمِ فِقْـهِ سَــائِرِ المَـذَاهِبِ
وَكَــمْ لَــهُ مِـن كُـتُبٍ مُؤَلَّــفَه فِي كُـلِّ فَـنٍّ قَـد غَـدَت مُـشَرَّفه

قال في شرحها: «كان يكتب تحت اسمه بعد الشافعي: الحنفي، المالكي، الحنبلي، استجاز بذلك من شيوخه».

وفاته:

وكانت وفاته رحمه الله تعالى ورضي عنه بمسكنه ببولاق سنة اثنين وتسعين ومئة وألف من هجرة النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وَصُلِّيَ عليه بالجامع الأزهر بمشهد حافل جدًا، ودفن بالبستان.

***

مصادر ترجمته رحمه الله تعالى:

١. اللطائف النورية في المنح الدمنهورية، للدمنهوري، مخطوط.
٢. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي (١/ ١١٧).
٣. عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي (١/ ٥٢٥).
٤. فهرس الفهارس، للشيخ عبد الحي الكتاني (١/ ٤٠٤، ٤٠٥).
٥. الأعلام، للزركلي (١/ ١٦٤).
٦. معجم المؤلفين، لكحالة (١/ ٣٠٣).

***

كتاب ايضاح المبهم من معاني السلم
تأليف الإمام الهمام العلامة البحر
الفهامة الشيخ احمد الدمنهوري
الشافعي رحمه الله
تعالى ونفعنا
به
آمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

صورة اللوحة الأولى من المخطوط

صورة اللوحة الثانية من المخطوط



صورة اللوحة الأخيرة من المخطوط



الف ٨

(الله)

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب وعلى آله وأصحابه الكرام * والتابعين ومن تبعهم بإحسان على الدوام ﴿وبعد﴾ فيقول أحمد الدمنهوري بلغه الله الآمال * ورزقه التوفيق في الأقوال والأفعال * قد سألني بعض الطلبة المبتدئين * أن أشرح سلم المنطق شرحا يكون في غاية اللين * وأن لا أزيد على حل ألفاظه * ليظفر بفهم معناه من هو من حفاظه * فأجبته لذلك * مستعينا بالقادر المالك * مسميا له بإيضاح المبهم من معاني السلم * طالبا من السميع البصير * أن ينفع به كما نفع بأصله إنه على ذلك قدير * قال رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله الذي قد أخرجا * نتائج الفكر لأرباب الحجا)

(وحط عنهم من سماء العقل * كل حجاب من سحاب الجهل)

(حتى بدت لهم شموس المعرفه * رأوا مخدراتها منكشفه)

أقول الحمد لغة الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه على الحامد أو غيره والشكر لغة هو الحمد اصطلاحا مع إبدال الحامد بالشاكر وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله وتحقيق الكلام على البسملة

والحمدلة

صورة الصفحة الأولى من طبعة المطبعة الوهبية

والحمدلة والشكر والمدح لغة وعرفا والنسبة بين الثلاثة في رسالتنا كشف اللثام عن
مخدرات الافهام والله علم على الذات الواجب الوجود وأخرج بمعنى أظهر والنتائج جمع
نتيجة وهي المقدمة اللازمة لمقدمتين كالعالم حادث اللازم لقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
والفكر حركة النفس في المعقولات وحركتها في المحسوسات تخييل والارباب جمع رب والمراد به
هنا الصاحب والحجا العقل وهو مقصور * ومعنى البيت الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول
نتائج أفكارهم وفي ذكر النتائج براعة استهلال (وفي البيت سؤالان) الاول لم حمد بالجملة
الاسمية ولم يحمد بالفعلية (الثاني) لم قدم الحمد على الله مع أن تقديم الاسم الكريم أهم
(والجواب) عن الاول انه حمد المولى لذاته وذاته سبحانه ثابتة مستمرة فناسب الحمد بالجملة
الدالة على الثبات والدوام وهي الجملة الاسمية وعن الثاني بأن المقام مقام الحمد وان كان
ذكر الله أهم في نفسه فقدمت الأهمية العارضة على الاهمية الذاتية مراعاة للبلاغة التي
هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله) وحط بمعنى ازال ومن في قوله من سماء العقل بمعنى
عن وهي وبحر ورها بدل مما قبله أي ازال عن عقلهم الذي هو كالسماء بجامع كون كل منهما
محلا لطلوع الكواكب فكواكب العقل معنوية وهي المعاني والاسرار وكواكب
السماء حسية والاصل من عقل كالسماء فحذفت أداة التشبيه وأضيف المشبه به للمشبه بعد
تقديمه عليه وهذا العمل جار في قوله من سحاب الجهل اذ أصله من جهل كالسحاب ففعل به
ما تقدم والجامع بين الجهل الذي هو عدم العلم بالشئ والسحاب كون كل منهما ماحيا ومعنى
البيت وحط عن عقولهم التي هي كالسماء كل حجاب أي حائل من الجهل الذي هو كالسحاب
(وفي هذا البيت سؤالان) الاول عطف حط على أخرج من أي قبيل (الثاني) أن الجهل
أمر عدمي والسحاب أمر وجودي ولا يصح تشبيه العدمي بالوجودي (والجواب) عن الاول
انه من قبيل عطف السبب على المسبب لان ازالة الحجاب سبب في اظهار النتائج وعن الثاني
بأن الجهل كما قال فيه عدم العلم بالشئ يقال فيه ادراك الشئ على خلاف ما هو به فلم يكن
عدميا فصح التشبيه (قوله) حتى بدت أي ظهرت غاية للحط (قوله) شموس المعرفة أي معرفة
كالشموس ففعل به ما تقدم والمخدرات المستترات لان الخدر معناه الستر ومنكشفة ظاهرة
والمقصود من البيت انتهاء زوال الحجاب عن عقولهم بظهور شموس المعارف التي كانت مستترة
لدقتها * (وفي هذا البيت سؤالان) الاول أن البيت الاول يغني عنه الثاني كان الاولى بعد أن وقع
منه ذكره أن يذكر الاول بجنبه أو يذكره بجنب الاول لكون كل منهما مسببا عن ازالة الحجب
(والجواب) عن الاول أن النتائج في البيت الاول اعم من ان تكون بعيدة مستورة بسبب
دقتها أولا وما في البيت الثاني خاص بالمستورة البعيدة فلم يغن البيت الاول عنه وعن الثاني
بأنه قدم البيت الاول حرصا على براعة الاستهلال فلم يتأت جعله بجنب البيت الثالث واضطر
الى تأخير الثالث لكونه غاية لما قبله فلم يتأت جعله بجنب الاول (ثم قال)

ق

صورة الصفحة الثانية من طبعة المطبعة الوهبية

أولا وطلب الثواب ثانيا من التخلية والتحلية * ثم قال

(وكن أخي للمبتدي مسامحا * وكن لإصلاح الفساد ناصحا)
(وأصلح الفساد بالتأمل * وإن بديهة فلا تبدل)
(إذ قيل كم مزيف صحيحا * لأجل كونه فهمه قبيحا)
(وقل لمن ينتصف لمقصدي * العذر حق واجب للمبتدي)
(ولبني إحدى وعشرين سنه * معذرة مقبولة مستحسنه)
(لا سيما في عاشر القرون * ذي الجهل والفساد والفتون)

أقول طلب المصنف متعطفا ممن نظر في كتابه أن يسامحه من زلل وقع له فيه وأن ينصح في إصلاحه وأن يتأمل في ذلك ولا يعجل لأن الغالب على المستعجل عدم الإصابة وكم زيف صحيحا لقبح فهمه إذ لو كان فهمه حسنا لما استعجل ثم إن المصنف أمر أن يقال لمن لم يحاول الصواب أي المقصود من كلامه العذر حق للمبتدي متأكد ينبغي أن يلتمس له فإنه ابن إحدى وعشرين سنة ومن هذا سنه معذرته مستحسن قبولها خصوصا وهو في القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن والقرن مائة سنة وقيل غير ذلك فإن قلت قوله وكن لإصلاح الفساد الخ يغني عن قوله وأصلح الفساد فما فائدة ذكره بعد قلت إنه لا يغني عنه لأن الأول أمر بإصلاح الفساد والثاني أمر بإصلاحه مع التأمل لا مع السرعة فأفاد الأول غير ما أفاد الثاني * ثم قال

(وكان في أوائل المحرم * تأليف هذا الرجز المنظم)
(من سنة إحدى وأربعين * من بعد تسعة من المئين)
(ثم الصلاة والسلام سرمدا * على رسول الله خير من هدى)
(وآله وصحبه الثقات * السالكين سبل النجاة)
(ما قطعت شمس النهار أبرجا * وطلع البدر المنير في الدجى)

أقول أخبر المصنف أن تأليف هذا الرجز كان في أول محرم سنة إحدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وتقدم معنى الصلاة والسلام الأمان من النقائص والسرمد الدائم وتقدم معنى الآل والصحب وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب وقوله ما قطعت شمس النهار الخ المقصود منه التعميم في جميع الأوقات كما في قوله فيما تقدم ما دام الحجا الخ والأبرج جمع برج وهو اسم لجزء من اثني عشر جزءا من الفلك الثامن وهو مقسوم ثلاثين جزءا كل جزء يسمى درجة والشمس تقطع في كل يوم درجة فتقطع الفلك في ثلاثمائة وستين يوما وهي عدد السنة الشمسية والبدر اسم للقمر ليلة أربعة عشر يوما من الشهر العربي والدجى جمع دجية وهي الظلمة * وهذا آخر ما أردنا كتابته نسأل من وفقنا له أن ينفع به إنه على ذلك قدير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

تم بحمد الله طبع هذا الشرح ويليه شرح العلامة الأخضري

صورة الصفحة الأخيرة من طبعة المطبعة الوهبية

متن

السلم المنورق في علم المنطق

للعلامة الأخضري(1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمة

١. الحَمْدُ للهِ الذِي قَدْ أَخْرَجَا ... نَتائِجَ الفِكْرِ لأَرْبابِ الحِجَا

٢. وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَماءِ العَقْلِ ... كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

٣. حَتَّى بَدَتْ لهمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ ... رَأَوْا مُخَدَّرَاتِها مُنْكَشِفَهْ

٤. نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلى الإِنْعامِ ... بِنِعْمَةِ الإِيمانِ وَالإِسْلامِ

٥. مَنْ خَصَّنا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا ... وَخَيْرِ مَنْ حازَ المَقَامَاتِ العُلَا

٦. مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى ... العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى

٧. صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ ما دامَ الحِجَا ... يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعانِي لُجَجَا

---

(١) الأخضري: هو الإمام العلامة عبد الرحمن بن محمد الأخضري، المغربي، المالكي، ولد سنة (٩١٨هـ)، من تصانيفه: متن «السلم» أرجوزة في المنطق، وهو الذي بين أيدينا، وشرحه، و«الجوهر المكنون» نظم في البيان والمعاني والبديع، أوجز فيه «التلخيص» للخطيب القزويني، وشرحه، و«الدرة البيضاء» في علمي الفرائض والحساب، نظم، وشرحه، و«مختصر» في العبادات، ويسمى: «مختصر» الأخضري، على مذهب مالك، توفي رحمه الله تعالى رحمة واسعة سنة (٩٨٣هـ)، انظر ترجمته في: «الأعلام» (٣/ ٣٣١)، و«معجم المؤلفين» (٥/ ١٨٧، ١٨٨).

٨. وآلِـهِ وَصَحْـبِه ذَوِي الْهُـدَى		مَـنْ شُبِّـهُوا بِـأَنْجُمٍ فِي الاهْتِـدا
٩. وَبَعْـدُ فَالمَنْـطِقُ لِلْجَـنَـانِ		نِـسْبَتُهُ كَـالنَّـحْوِ لِلِّـسانِ
١٠. فَيَعْـصِمُ الأفكارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا		وَعَنْ دَقيـقِ الفَهْـمِ يَكْـشِفُ الغِطَا
١١. فهَـاكَ مِـنْ أُصُـولِهِ قَواعِـدَا		تَجْمَـعُ مِـنْ فُنُـونِهِ فَوائِـدا
١٢. سَمَّيْـتُـهُ بِالسُّـلَّمِ المُنَـوْرَقِ		يُرْقَـى بِـهِ سَمَاءُ عِلْـمِ المَنْـطِقِ
١٣. وَاللَّـهَ أَرْجُـو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا		لِوَجْـهِهِ الكَـرِيمِ لَـيْسَ قالِـصَا
١٤. وَأَنْ يَكـونَ نافِـعًا لِلْمُـبْتَدِي		بِـهِ إِلَى المُـطَوَّلاتِ يَهْـتَدِي

فَصْلٌ في جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ

١٥. وَالخُلْفُ فِي جَـوازِ الاشْتِـغالِ		بِـهِ عَـلى ثَـلاثَـةٍ أَقْـوالِ
١٦. فَابْنُ الصَّـلاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّما		وَقـالَ قَـوْمٌ يَنْـبَغي أَنْ يُعْـلَمَا
١٧. وَالقَوْلَـةُ المَشْـهُورَةُ الصَّحِيحَهْ		جَـوَازُهُ لِكـامِلِ القَـرِيحَـهْ
١٨. مُمَـارِسِ الـسُّـنَّةِ وَالكِـتَابِ		لِيَهْـتَدي بِـهِ إِلـى الـصَّوابِ

أَنْواعُ العِلْمِ الحَادِثِ

١٩. إِدْراكُ مُفْـرَدٍ تَصَـوُّرًا عُـلِمْ		وَدَرْكُ نِـسْبَةٍ بِتَـصْديقٍ وُسِـمْ
٢٠. وَقَـدِّمِ الأَوَّلَ عِنْـدَ الوَضْـعِ		لأَنَّـهُ مُقَّـدَّمٌ بِالطَّـبْعِ
٢١. وَالنَّـظَرِيْ مـا احْتاجَ لِلتَّـأَمُّلِ		وَعَكْـسُهُ هُـوَ الـضَّروريُّ الجَـلي

٢٢. وَما بِـهِ إِلـى تَصَـوُّرٍ وُصِـلْ   يُـدْعى بِقَـوْلٍ شَـارِحٍ فَلْتَـبْتَهِــلْ
٢٣. وَمَـا لِتَصْـدِيقٍ بِـهِ تُـوُصِّلا   بِحُــجَّةٍ يُعْـرَفُ عِنْـدَ العُــقَلا

أنوَاعُ الدّلالةِ الوَضْعِيَّةِ

٢٤. دلَالةُ اللَّفْـظِ عَـلى مـا وافَقَـهْ   يَدْعُـونَــها دلالَــةَ المُطابَقَــهْ
٢٥. وَجُزْئِــهِ تَضَمُّـنًا وَمـا لَـزِمْ   فَهْــوَ الْتِــزامٌ إِنْ بِعَقْــلٍ الْتُــزِمْ

فَصْلٌ في مباحِثِ الأَلْفاظِ

٢٦. مُسْتَعْمَلُ الأَلْفاظِ حَيْثُ يـُوجَدُ   إِمَّــا مُرَكَّــبٌ وَإِمَّــا مُفْــرَدُ
٢٧. فَأَوَّلٌ مــا دَلَّ جُــزْؤُهُ عَــلى   جُــزْءِ مَعْــناهُ بِعَكْــسِ مَــا تَــلا
٢٨. وَهْوَ عَـلى قِسْمَيْنِ أَعْني المُفْرَدا   كُــلِّيٌّ اَوْ جُــزْئِيٌّ حَيْــثُ وُجِــدا
٢٩. فَمُفْــهِمُ اشْــتِراكِ الكُــلِّيُّ   كَـأَسَــدٍ وَعَكْــسُهُ الجُــزْئِيُّ
٣٠. وَأَوَّلاً لِلـذَّاتِ إِنْ فيها انْـدَرَجْ   فَانْــسُبْهُ أَوْ لِعــارِضٍ إِذا خَــرَجْ
٣١. وَالكُلِّـيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقاصْ   جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخـاصْ
٣٢. وَأَوَّلٌ ثَـلاثَــةٌ بِــلا شَــطَطْ   جِـنْسٌ قَريـبٌ أَوْ بَعـيدٌ أَوْ وَسَــطْ

فَصْلٌ في بَيانِ نِسْبَةِ الأَلْفاظِ لِلْمَعاني

٣٣. وَنِسْبَةُ الأَلْفــاظِ لِلْمَـعَانِــي   خَمْــسَةُ أَقْــسَامٍ بِــلا نُقْــصانِ
٣٤. تَواطُــؤٌ تَـشَـاكُـكٌ تَخَــالُفُ   وَالاشْــتِراكُ عَكْــسُهُ التَّــرادُفُ

٣٥. وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ سَتُذْكَرُ
٣٦. أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلا وَعَكْسُهُ دُعا وَفي التَّساوِي فَالْتِماسٌ وَقَعا

فَصْلٌ في بَيانِ الكُلِّ والكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ

٣٧. الكُلُّ حُكْمُنا عَلى المَجْمُوعِ كَكُلِّ ذاكَ لَيْسَ ذا وُقُوعِ
٣٨. وَحَيْثُما لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِما فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِما
٣٩. وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّهْ وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

فَصْلٌ في المُعَرِّفاتِ

٤٠. مُعَرِّفٌ إلى ثَلاثَةٍ قُسِمْ حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ
٤١. فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعا وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعا
٤٢. وَناقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعا جِنْسٍ بَعيدٍ لا قَريبٍ وَقَعا
٤٣. وَناقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ
٤٤. وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِم شُهِرا تَبْديلُ لَفْظٍ بِرَديفٍ أَشْهَرا
٤٥. وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرى مُطَّرِدَا مُنْعَكِسًا وَظاهِرًا لا أَبْعَدا
٤٦. وَلا مُساوِيًا وَلا تَجَوُّزا بِلا قَرِينَةٍ بِها تُحُرِّزا
٤٧. وَلا بِما يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلا مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرينَةِ خَلا
٤٨. وَعِنْدَهُم مِنْ جُمْلَةِ المَرْدودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكامُ في الحُدُودِ

٤٩. وَلا يَـجُوزُ فِي الحُـدُودِ ذِكْـرُ أَوْ وَجَـائِزٌ فـي الرَّسْـمِ فَـادْرِ مـا رَوَوْا

بَابٌ فِي القَضايا وَأَحْكامِها

٥٠. ما احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذاتِهِ جَرَى بَيْنَهُـم قَـضِيَّةً وَخَبَـرا

٥١. ثُـمَّ القَضَـايا عِنْدَهُم قِسْمانِ شَرْطِيَّـةٌ حَمْلِيَّـهُ وَالثَّانِـي

٥٢. كُـلِّيَّـةٌ شَـخْصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ إِمَّـا مُـسَوَّرٌ وَإِمَّـا مُهْـمَلُ

٥٣. وَالسُّورُ كُـلِّـيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى وَأَرْبَـعٌ أَقْـسَامُهُ حَـيْثُ جَـرَى

٥٤. إِمَّـا بِكُـلٍّ أَوْ بِبَعْـضٍ أَوْ بِـلا شَيْءٍ وَلَـيْسَ بَعْـضُ أَوْ شِبْـهِ جَـلا

٥٥. وَكُـلُّها مُوجَبَـةٌ وَسالِبَـهْ فَهْـيَ إِذًا إِلى الثَّمانِ آيِبَـهْ

٥٦. والأَوَّلُ المَوضُوعُ فِي الحَمْلِيَّهْ والآخِـرُ المَحْـمُولُ بِالـسَّوِيَّهْ

٥٧. وَإِنْ عَلَى التَّعْليقِ فيها قَدْ حُكِمْ فَإِنَّـهَا شَرْطِيَّـةٌ وَتَـنْقَـسِمْ

٥٨. أَيْضاً إِلى شَرْطِيَّةٍ مُتَّـصِلَـهْ وَمِثْلِهَـا شَرْطِيَّـةٍ مُنْفَـصِلهْ

٥٩. جُـزْآهُـما مُقَـدَّمٌ وَتـالِـيْ أَمَّـا بَـيَانُ ذاتِ الاتِّـصَالِ

٦٠. مـا أَوْجَـبَتْ تَلازُمَ الجُـزْأَيْنِ وَذاتُ الانْفِـصالِ دُونَ مَيْـنِ

٦١. مـا أَوْجَـبَتْ تَـنافُرًا بَيْـنَهُما أَقْـسامُها ثَـلاثَـةٌ فَلْتُعْـلَما

٦٢. مانِعُ جَمْـعٍ أَوْ خُـلُوٍّ أَوْ هُـمَا وَهْـوَ الحَقِيقِـيُّ الأَخَـصُّ فَاعْلَـما

فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ

٦٣. تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ ... كَيْفٍ وَصِدْقُ واحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ

٦٤. فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ ... فَنَقْضُها بالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

٦٥. وَإِنْ تكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ ... فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِها المَذْكُورِ

٦٦. فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُها سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

٦٧. وَإِنْ تكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُها مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّه

فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِيْ

٦٨. العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ ... مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ

٦٩. وَالكَمِّ إِلّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ ... فَعَوَّضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ

٧٠. وَالعَكْسُ لازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ ... بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

٧١. وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّه ... لأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّه

٧٢. وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ ... وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

بابٌ في القِيَاسِ

٧٣. إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايا صُوِّرا ... مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرا

٧٤. ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... فَمِنْهُ مَا يُدْعى بِالاقْتِرانِي

٧٥. وَهْوَ الَّذي دَلَّ على النَّتِيجَةِ ... بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بالحَمْلِيَّةِ

٧٦. فَــإِنْ تُــرِدْ تركيـبَهُ فَرَكِّـبا مُـقَـدِّمــاتِهِ عَــلى مَــا وَجَــبَا

٧٧. وَرَتِّـبِ المُقَــدِّماتِ وَانْــظُرا صَـحِيحَهَا مِـنْ فَاسِـدٍ مُخْـتَبِـرا

٧٨. فَــإِنَّ لازِمَ المُـقَـدِّمــاتِ بِحَــسَـبِ المُـقَـدِّمــاتِ آتِ

٧٩. وَما مِـنَ المُـقَدِّماتِ صُغْرَى فَيَجِــبُ انْدِراجُــها فِي الْكُــبْرَى

٨٠. وَذاتُ حَـدٍّ أَصْـغَرٍ صُغْراهُما وَذاتُ حَــدٍّ أَكْـبَــرٍ كُبْراهُــما

٨١. وَأَصْـغَرٌ فَـذاكَ ذُو انْـدِراجِ وَوَسَــطٌ يُلْغَــى لَـدَى الإِنْـتــاجِ

فَصْلٌ فِي الأَشْكالِ

٨٢. الشَّكْلُ عِنْدَ هـؤُلاءِ النَّاسِ يُطْــلَقُ عَــنْ قَـضِيَّـتَيْ قِـيَاسِ

٨٣. مِنْ غَيْـرِ أَنْ تُعْـتَـبَرَ الأَسْوارُ إِذْ ذَاكَ بِالــضَّرْبِ لَــهُ يُـشَـارُ

٨٤. وَلِلْمُـقَدِّماتِ أَشْـكَالٌ فَقَـطْ أَرْبَعَــةٌ بِحَـسَـبِ الحَــدِّ الوَسَـطْ

٨٥. حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُـبْرَى يُدْعَــى بِـشَـكْلٍ أَوَّلٍ وَيُــدْرَى

٨٦. وَحَمْـلُهُ فِي الْكُـلِّ ثَانِيًا عُـرِفْ وَوَضْــعُهُ فِي الكُــلِّ ثَالِثًـا أُلِــفْ

٨٧. وَرَابِعُ الأَشْـكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ وَهْــيَ عَـلى التَّرْتِيـبِ فِي التَّــكَمُّلِ

٨٨. فَحَيْثُ عَنْ هذا النِّظَامِ يُعْدَلُ فَفَـاسِــدُ النِّــظَامِ أَمَّــا الأَوَّلُ

٨٩. فَشَرْطُهُ الإِيجَـابُ فِي صُغْـرَاهُ وَأَنْ تُــرَى كُـلِّيَّـــةً كُبْــرَاهُ

٩٠. وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفا فِي الْكَيْفِ مَعْ كُـلِّــيَّةِ الْكُـبْرَى لَـهُ شَرْطٌ وَقَـعْ

٩١. وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُــرَى كُـلِّيَّــةً إِحْـدَاهُمَا

٩٢. وَرَابِعٌ عَـدَمُ جَـمْعِ الخِسَّتَيْنْ إِلّا بِـصُـورَةٍ فَفِيــهَا تَــسْـتَبِينْ

٩٣. صُغْرَاهُـمَا مُوجَـبَةٌ جُـزْئِيَّـهْ كُـبْرَاهُـــمَا سَالِبَــةٌ كُـلِّـيَّــهْ

٩٤. فَمُـنْتِـــجٌ لأَوَّلٍ أَرْبَـعَـــةُ كَالثَّـــانِ ثُـــمَّ ثَالِـثٌ فَـسِـتَّـةُ

٩٥. وَرَابِعٌ بِخَمْـسَةٍ قَدْ أَنْـتَـجَا وَغَـيْرُ مَـا ذَكَرْتُـهُ لَـن يُـنْـتِجَا

٩٦. وَتَـتْـبَعُ النَّـتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ تِلْـكَ المُقَـدِّماتِ هكَـذا زُكِـنْ

٩٧. وَهـذِهِ الأَشْـكالُ بِالْحَـمْلِيِّ مُخْتَـصَّـةٌ وَلَيْـسَ بِالـشَّـرْطِيِّ

٩٨. وَالحَـذْفُ فِي بَعْضِ المُقَـدِّماتِ أَوْ النَّـتِيــجَةِ لِعِـلْـم آتِ

٩٩. وَتَـنْـتَهِي إِلـى ضَرُورَةٍ لِمَـا مِـنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْـسُلٍ قَـدْ لَزِمَـا

فَصْلٌ فِي القياس الاسْتِثْنَائِي

١٠٠. وَمِنْـهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْـناءِ يُعْـرَفُ بِالـشَّـرْطِيِّ بِـلا امْـتِرَاءِ

١٠١. وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِـيْجَةِ أَوْ ضِـدِّها بِالفِعْـلِ لا بِالقُـوَّةِ

١٠٢. فَإِنْ يَكُ الشَّـرْطِيُّ ذَا اتِّصَـالِ أَنْـتَجَ وَضْـعُ ذَاكَ وَضْـعَ التَّـالِي

١٠٣. وَرَفْـعُ تَـالٍ رَفْـعَ أَوَّلٍ وَلا يَلْـزَمُ فِي عَكْـسِهِمَا لِمَـا انْجَـلَى

١٠٤. وَإِنْ يَكُـنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْـعُ ذا يُنْـتِجُ رَفْـعَ ذَاكَ وَالعَكْـسُ كَـذا

١٠٥. وَذَاكَ فِـيْ الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِـعَ جَمْـعٍ فَبِوَضْـعِ ذَا زُكِـنْ

١٠٦. رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْـسٍ وَإِذَا مَانِـعَ رَفْـعٍ كَـانَ فَهْـوَ عَكْـسُ ذَا

فصل في لَوَاحِقُ القِياسِ

١٠٧. وَمِنْـهُ مَا يَدْعُـونَهُ مُرَكَّبَا لِكَـوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَـدْ رُكِّبَا

١٠٨. فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُـرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ وَاقْلِـبْ نَتِـيْجَةً بِـهِ مُقَـدِّمَهْ

١٠٩. يَلْـزَمُ مِنْ تَرْكِيْبِهَا بِأُخْرَى نَتِيْجَـةٌ إِلَـى هَلُـمَّ جَـرَّا

١١٠. مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الذِي حَوَى يَكُـونُ أَوْ مَفْـصُولَـها كُـلٌّ سَـوَا

١١١. وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلٍّ اسْتُدِلْ فَـذَا بِالاسْـتِقْرَاءِ عِنْـدَهُمْ عُـقِلْ

١١٢. وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاسُ المَنْطِقِيْ وَهْـوَ الَّـذِيْ قَدَّمْتُـهُ فَحَقِّـقِ

١١٣. وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ لِجَـامِعٍ فَـذَاكَ تَمْثِـيْلٌ جُعِـلْ

١١٤. وَلا يُفِيْـدُ القَـطْعَ بِالدَّلِيْـلِ قِيَـاسُ الاسْـتِقْرَاءِ وَالتَّمْـثِيْلِ

أَقْسَامُ الحُجَّةِ

١١٥. وَحُجَّـةٌ نَقْلِيَّـةٌ عَقْلِيَّـهْ أَقْـسَامُ هَـذِي خَمْـسَةٌ جَلِيَّـهْ

١١٦. خطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ وَخَـامِسٌ سَفْـسَطَةٌ نِلْـتَ الأَمَـلْ

١١٧. أَجَلُّهَا الْـبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَـاتٍ بِاليَقِـيْنِ تَـقْـتَرِنْ

١١٨. مِـنْ أَوَّلِيَّـاتٍ مُـشَاهَـدَاتِ مُجَرَّبَـاتٍ مُتَـوَاتِـرَاتِ

١١٩. وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ فَتِلْـكَ جُمْلَـةُ اليَقِيْنِيَّـاتِ

١٢٠. وَفِـيْ دلالَـةِ المُـقَدِّمَـاتِ عَلَـى النَّتِيْجَـةِ خِـلافٌ آتِ

١٢١. عَقْلِـيٌّ أَوْ عَـادِيٌّ أَوْ تَـوَلُّدُ أَوْ وَاجِـبٌ وَالأَوَّلُ المُـؤَيَّـدُ

خَاتِمَةٌ

١٢٢. وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا فِيْ مَادَةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَا

١٢٣. فِيْ اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا

١٢٤. وَفِيْ المَعَانِيْ لالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ

١٢٥. كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِي أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ

١٢٦. وَالحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ وَجَعْلُ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ

١٢٧. وَالثَّانِ كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

١٢٨. هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ مِنْ أُمَّهَاتِ المَنْطِقِ المَحْمُودِ

١٢٩. قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ

١٣٠. نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيْلُ المُفْتَقِرْ لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيْمِ المُقْتَدِرْ

١٣١. الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمٰنِ المُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ

١٣٢. مَغْفِرَةً تُحِيْطُ بِالذُّنُوبِ وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ

١٣٣. وَأَنْ يُثِيْبَنَا بِجَنَّةِ العُلَا فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلا

١٣٤. وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا وَكُنْ لإِصْلاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا

١٣٥. وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلا تُبَدِّلِ

١٣٦. إِذْ قِيْلَ: كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيْحَا لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيْحَا

١٣٧. وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ

١٣٨. وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ سَنَهْ مَعْـذِرَةٌ مَقْبُولَـةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

١٣٩. لا سِيَّمَا فِيْ عَاشِرِ القُرُونِ ذِيْ الجَـهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ

١٤٠. وَكَانَ فِيْ أَوَائِلِ المُحَرَّمِ تَأْلِيْفُ هَذا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ

١٤١. مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنَ مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِيْنَ

١٤٢. ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ سَرْمَدَا عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى

١٤٣. وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ السَّالِكِيْنَ سُبُلَ النَّجَاةِ

١٤٤. مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا وَطَلَعَ البَدْرُ المُنِيْرُ فِيْ الدُّجَى

تم متن السلم المنورق والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

***

إيضاح المْبهم من معاني السلم
شرح على متن السلم المْنورق في علم المْنطق
للعلامة الأخضري

تأليف

العلامة الشيخ؛ أَحْمَدَ بن عبد المُنْعِمِ بن يوسف الدَّمَنْهُوري

المْولود سنة ١١٠١ هـ، المْتوفى سنة ١١٩٢ هـ.

تحقيق

مصطفى أبو زيد محمود الأزهري

المدرس بكلية أصول الدين ـ جامعة الأزهر

مدخل لعلم المنطق

- مقدمة الشارح.
- شرح مقدمة الناظم.
- مبادئ علم المنطق العشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المُلْهِمِ للصواب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله وأصحابه الكِرام، والتابعين ومن تبعهم بإحسان على الدَّوَام. مقدمة الشارح

وبعد؛ فيقول الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، الحبر الفهامة، شمس الملة والدين[1]، أحمد الدَّمَنْهُورِيُّ ـ بلغه الله الآمال، ورزقه التوفيق في الأقوال والأفعال ـ: قد سألني بعض الطلبة المبتدئين، أن أشرح «سلم المنطق» شرحًا يكون في غاية اللين، وأن لا أزيد على حَلِّ ألفاظه، ليَظْفَرَ بفهم معناه من هو من حُفَّاظِهِ، فأجبته لذلك مستعينًا بالقادر المالك، وسميته[2]:

«بإيضاح المبهم من معاني السلم»

طالبًا من السميع البصير، أن ينفع به كما نفع بأصله إنه على ذلك قدير.

***

قال رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

١. الحَمْـدُ للهِ الَّـذِي قَـدْ أَخْـرَجا	نَتـائِجَ الفِكْـرِ لأَرْبَـابِ الحِـجَا
٢. وَحَـطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَـمَاءِ العَـقْلِ	كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ
٣. حَتَّى بَـدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَـهْ	رَأَوْا مُخَـدَّرَاتِـها مُنْكَـشِفَـهْ

(١) قوله: «الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، الحبر الفهامة، شمس الملة والدين»، زيادة من (ص).
(٢) في (هـ) «مسميًا له» والمثبت من (ص).

أقول: «الحمد» لغة: الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته. وعُرْفًا: فعل يُنَبِئُ عن تعظيم المُنْعِمِ، بسبب إنعامه على الحامد أو غيره.

والشكر لغة: هو الحمد اصطلاحًا، مع إبدال الحامد بالشاكر. وعُرْفًا: صرفُ العبد جميع ما أَنْعم الله تعالى به عليه إلى ما خُلِقَ لأجله.

وتحقيق الكلام على البسلمة، والحمدلة، والشكر، والمدح، لغة وعُرْفًا، والنسبة بين الثلاثة، في رسالتنا «كشف اللثام عن مخدرات الأفهام».

و«الله» علم على الذات الواجب الوجود(١)، و«أخرج» بمعنى أظهر، و«النتائج» جمع نتيجة: وهي القضية اللازمة لمقدمتين؛ كالعالم حادث، اللازمة لقولنا: العالمُ مُتَغَيِّرٌ، وكل مُتَغَيِّرٍ حادثٌ، و«الفِكْرُ»: حركة النفس في المعقولات، وحركتها في المحسوسات تخييل، و«الأرباب» جمع رب، والمراد هنا: الصاحب، و«الحِجَا» العقل(٢)، وهو مقصور.

ومعنى البيت: الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول نتائج أفكارهم، وفي ذِكْرِ النتائج براعة استهلال(٣).

وفي البيت سؤالان:

الأول: لم حَمِدَ بالجملة الاسمية، ولم يَحْمَدْ(٤) بالفعلية؟ **الثاني:** لم قدَّم الحمد على الله، مع أن تقديم الاسم الكريم أهم؟

والجواب عن الأول: أنه حمد المولى لذاته، وذاته سبحانه ثابتة مستمرة، فناسب الحمد بالجملة الدالة على الثبات والدوام، وهي الجملة الاسمية.

---

(١) معنى كونه تعالى واجب الوجود: أنه لا يقبل الانتفاء أزلاً وأبدًا، أي: لا يمكن عَدَمُهُ تعالى. انظر: «شرح الخريدة البهية» للشيخ أحمد الدردير ص(٧٤ مع حاشية السباعي).

(٢) العقل: نور رُوحَاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية. (ملوي)

(٣) ومعناه عند أهل البلاغة: أن يذكر المؤلف في طالعة كتابه ما يشعر بمقصودِه، وتسمى الإلماع. (أخضري).

(٤) في (ص): «يحد»، والتصويب من (هـ).

وعن الثاني: بأن المقام مقام الحمد، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه، فقدمت الأهمية العارضة على الأهمية الذاتية، مراعاة للبلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى[1] الحال.

قوله: «وحط» بمعنى أزال، و«مِن» في قوله: «من سماء العقل» بمعنى عن، وهي ومجرورها بدل مما قبله.

أي: أزال عن عقلهم الذي هو كالسماء، بجامع كون كل منهما محلاً لطلوع الكواكب، فكواكب العقل معنوية؛ وهي المعاني والأسرار، وكواكب السماء حسية.

والأصل: من عقلٍ كالسماء، فحذفت أداة التشبيه، وأضيف المشبه به للمشبه بعد تقديمه عليه.

وهذا العمل جارٍ[2] في قوله: «من سحاب الجهل»، إذ أصله من جهل كالسحاب، ففُعِلَ به ما تَقَدَّمَ، والجامع بين الجهل الذي هو عدم العلم بالشيء والسحاب؛ كون كل منهما حائلاً.

ومعنى البيت: وحط عن عقولهم التي[3] هي كالسماء كل حجاب، أي: حائل من الجهل الذي هو كالسحاب.

وفي هذا البيت سؤالان:

الأول: عَطْفُ «حط»[4] على «أخرج» من أي قبيل؟ **الثاني:** أن الجهل أمر عدمي، والسحاب أمر وجودي، ولا يصح تشبيه العدمي بالوجودي؟

والجواب عن الأول: أنه من قبيل عطف السبب على المُسَبِّبِ، لأن إزالة الحجاب سبب في إظهار النتائج.

---

(١) في (ص): «بمقتضى»، والتصويب من (هـ).

(٢) في (ص): «وبهذا العمل جاز»، والتصويب من (هـ).

(٣) في (ص): «الذي»، والمثبت من (هـ).

(٤) في (ص): «حد»، والتصويب من (هـ).

وعن الثاني: بأن الجهل كما يقال فيه: عدم العلم بالشيء، يقال فيه: إدراك الشيء على خلاف ما هو به، فلم يكن عدميًا، فَصَحَّ التشبيه.

وقوله: «حتى بدت»، أي: ظهرت، غاية للحط.

وقوله: «شموس المعرفة»، أي: معرفة كالشموس، فَفُعِلَ به ما تقدم. والمُخَدَّرَاتُ: المستترات، لأن الخِدر معناه الستر، و«منكشفة» ظاهرة.

والمقصود من البيت: انتهاء زوال الحجب عن عقولهم بظهور شموس المعارف التي كانت مستترة لدقتها.

وفي هذا البيت سؤالان:

الأول: أن البيت الأول يُغْنِي عنه؟ **الثاني:** كان الأولى بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الأول بجنبه، أو يذكره بجنب الأول لكون كل منهما مسببًا عن إزالة الحجب؟

والجواب عن الأول: أن النتائج في البيت الأول أعم من أن تكون بعيدة مستورة بسبب دقتها أو لا، وما في البيت الثالث خاص بالمستورة البعيدة فلم يغنِ البيت الأول عنه.

وعن الثاني: بأنه قَدَّمَ البيت الأول حِرصًا على براعة الاستهلال، فلم يَتَأَتَ جعله بجنب البيت الثالث، واضطر إلى تأخير الثالث لكونه غاية لما قبله فلم يَتَأَتَ جعله بجنب البيت[1] الأول.

ثم قال:

٤. نَحْمَــدُهُ جَــلَّ عَــلَى الإِنْعَــامِ ... بِنِعْـــمَةِ الإِيْمــانِ وَالإِسْــلامِ

٥. مَنْ خَصَّــنَا بِخَـيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِـلَا ... وَخَيْرِ مَـنْ حَـازَ المَقَامَـاتِ العُـلاَ

---

(١) سقط قوله: «البيت» من (هـ).

٦. مُحَمَّـدٍ سَـيِّدِ كُـلِّ مُقْتَـفَى[1] العَـرَبِيِّ الهَاشِـمِيِّ المُـصْطَفَى
٧. صَـلَّى عَلَيْـهِ اللهُ مَـا دَامَ الحِـجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُـجَجَا
٨. وآلِـهِ وَصَحْـبِهِ ذَوِي الهُـدَى مَـنْ شُبِّـهُوا بَـأَنْجُمٍ فِي الاهْتِـدَا

أقول: حمد المولى سبحانه وتعالى حمدًا مطلقًا أولاً، وحمده حمدًا مقيدًا ثانيًا، ليحصل له الثوابان؛ المندوب على الحمد الأول، والواجب على الحمد الثاني، وليكون شاكرًا ربه على إلهامه للحمد الأول، لأن إلهامه إياه نعمة تحتاج إلى الشكر عليها.

وقوله: «جَلَّ»، بمعنى: عَظُمَ[2]، و«الإنعام»: هو إعطاء النعمة، و«الإيمان»: تصديق القلب بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الأحكام، و«الإسلام»: هو الأفعال الظاهرة؛ كالصلاة، والصوم، لكنهما متلازمان شرعًا.

ومعنى البيت: نُثْنِي عليه سبحانه وتعالى لأجل إنعامه علينا بهاتين النعمتين اللتين بهما[3] إنقاذ المُهْجَةِ من النار.

وفي البيت سؤالان:

الأول: لم حَمِدَ أولاً بالجملة الاسمية، وهنا بالفعلية؟ **الثاني:** لم حَمِدَ[4] على الإنعام الذي هو الوصف، ولم يَحْمَدْ على النعمة؟

والجواب على الأول: أن الحمد هنا متعلقه النِّعَم، وهي متجددة، فناسب أن يحمده بما يدل على التجدد، وهو الجملة الفعلية.

---

(١) اسم مفعول، أي: متَّبَع من الأنبياء والعلماء. (قويسني)

(٢) سقط قوله: «بمعنى: عظم» من (ص).

(٣) في (ص): «هما»، والتصويب من (هـ).

(٤) في (ص): «حمد الله»، والمثبت من (هـ).

وعن الثاني: بأن الحمد على النعمة يوهم اختصاص الحمد بها دون غيرها بخلاف الحمد على الوصف.

قوله: «مَن خَصَّنَا»؛ «مَن» اسم موصول بدل من الضمير المعمول لنحمَد، و«خَصَّنا» أي: معاشر المسلمين، و«مَن» بمعنى رسول[1]، و«حاز» بمعنى جمع، و«المقامات» المراتب، و«العُلا» الرفيعة.

و«محمد» صلى الله عليه وسلم؛ بدل من «خير»، و«السيد» متولي أمر السواد، أي: الجيوش الكثيرة، وهو صلى الله عليه وسلم متولي أمر العالم بأسره، و«المقتفَى» المتبَع ـ بفتح الباء ـ ، وإذا كان سيد المتبوعين، فهو سيد التابعين من باب أولى، و«العربي» نسبة للعرب، و«الهاشمي» نسبة لبني هاشم، و«المصطفى» المختار.

والصلاة في اللغة: العطف، فإن أضيف إلى الله سمي رحمة، أو إلى الملائكة سمي استغفارًا، أو إلى غيرهما سمي دعاء.

و«الحِجا» تقدم أنه العقل، و«اللجج» جمع لُجَّة، وهي ما فيه صعوبة من الماء الغزير، والمراد بها هنا: المعاني الصعبة.

و«آل» النبي في مقام الدعاء: كل مؤمن تقي، و«صحبه» اسم جمع لصاحب، بمعنى صحابي؛ وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به[2]، و«ذوي» جمع ذو، بمعنى صاحب، أي: أصحاب الهدى.

وقوله: «من شبهوا ... » الخ، أي: في قوله صلى الله عليه وسلم: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُم اهْتَدَيْتُم»[3]، فحذف الفاعل هنا للتعظيم.

---

(١) في قوله: «من قد أرسلا»، وفي قوله: «من حاز المقامات».

(٢) حال حياته ﷺ، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة على الأصح.

(٣) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «التلخيص الحبير» (٤/٣١٨٨): «حديث: ﴿أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُم اهْتَدَيْتُم﴾، [أخرجه] عبد بن حميد في «مسنده»، من طريق: حمزة النَّصِيبي، عن نافع، عن ابن عمر. وحمزة ضعيف جدًا.

=

وفي هذه الأبيات الأربعة أربعة أسئلة:

الأول: ما مدلول الضمير في «خَصّنا»؟

الثاني: أن قوله: «بخير من قد أُرْسِلا» يفيد معنى قوله: «سيد كل مقتفى»، فما وجه عدم الاقتصار عليه؟

=

ورواه الدارقطني في «غرائب مالك»، من طريق: جميل بن زيد، عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر. وجميل لا يعرف، ولا أصل له في حديث مالك، ولا من فوقه.

وذكره البزار من رواية: عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن عمر.

وعبد الرحيم كذاب.

ومن حديث أنس أيضًا، وإسناده واه.

ورواه القضاعي في «مسند الشهاب» له، من حديث: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي؛ وهو كذاب.

ورواه أبو ذر الهروي في كتاب «السنة»، من حديث: مِنْدِل، عن جُوَيبر، عن الضحاك بن مُزَاحِم، منقطعًا. وهو في غاية الضعف.

قال أبو بكر البزار: هذا الكلام لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع باطل.

وقال البيهقي في «الاعتقاد»، عقب حديث أبي موسى الأشعري الذي أخرجه مسلم بلفظ: **﴿النُّجُومُ أَمَنَةٌ أَهْلِ السَّمَاءِ، فإذا ذَهَبَتْ النُّجُومُ أَتَى أَهْلُ السَّمَاءِ ما يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي، فإذا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي ما يُوعَدُونَ﴾**.

قال البيهقي: روي في حديث موصول قَوِي، ـ يعني: حديث عبد الرحيم العمى ـ، وفي حديث منقطع ـ يعني: حديث الضحاك بن مزاحم ـ **﴿مَثَلُ أَصْحَابِي كَمَثَلِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ من أَخَذَ بِنَجْمٍ منها اهْتَدَى﴾** قال: والذي رويناه ههنا من الحديث الصحيح يؤدي بعض معناه.

قلت: صَدَقَ البيهقي هو يؤدي صحة التشبيه للصحابة بالنجوم خاصة، أما في الإقتداء فلا يظهر في حديث أبي موسى، نعم يمكن أن يتلمح ذلك من معنى الاهتداء بالنجوم.

وظاهر الحديث: إنما هو إشارة إلى الفتن الحادثة بعد انقراض عصر الصحابة، من طمس السنن، وظهور البدع، وفشو الفجور في أقطار الأرض، والله المستعان». انتهى كلام الحافظ.

الثالث: أنه قَيَّد الصلاة بدوام خوض العقل لُـجَجًا من بحر المعاني، مع أن الأولى التعميم؟

الرابع: لم قدم الآل على الصحب، مع أن فيهم من هو أشرف الأنام بعد المصطفى صلى الله عليه وسلم؛ وهو أبو بكر؟

فالجواب عن الأول: أن مدلول الضمير يصح أن يكون أمة الإجابة، كما قَرَّرْتُهُ، ويصح أن يكون أمة الدعوة[1] فيدخل الكفار بدليل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، إذ ما من عذاب إلا وعند الله أشد منه، فعدم تعذيب الكفار بالأشد إكرامًا له صلى الله عليه وسلم.

وعن الثاني: بأن في الوصف بالسيادة إشعارًا بعموم رسالته صلى الله عليه وسلم، وأن الأنبياء والمرسلين من أمته صلى الله عليه وسلم، فهو متولي أمر الجميع.

وعن الثالث: بأن القَيْدَ في الصلاة ليس مرادًا بل المراد التعميم في جميع الأوقات.

وعن الرابع: بأن الصلاة ثبتت على الآل نصًا في قوله صلى الله عليه وسلم: «قُولُوا اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»[2] الحديث، وعلى الصحب بالقياس على الآل، فاقتضى ذلك التقديم.

ثم قال:

٩. وَبَعْـدُ فَالمَنْـطِقُ لِلجَـنَـانِ[3] نِـسْبَـتُهُ كَـالنَّـحْوِ لِلِّـسَـانِ

---

(١) في (ص): «الدعوى»، والتصويب من (هـ).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (١٠)، ح(٣٣٧٠) (٧/ ٦١ بشرح ابن حجر)، وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الصلاة، ح(٤٠٦) (٤/ ١٠٤ بشرح النووي، باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد) كلاهما من حديث كعب بن عُجْرَة رضي الله تعالى عنه.

(٣) بفتح الجيم، أما بكسرها فجمع جَنّة بالفتح، وهي البستان العظيم. (خطاب).

١٠. فَيَعْـصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَـا وَعَنْ دَقيـقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

١١. فهَـاكَ مِـنْ أُصُـولِهِ قَواعِـدَا تَجْمَـعُ مِـنْ فُنُـونِهِ فَوائِـدَا

أقول: لفظة «بعد» تكون ظرف زمان؛ كما في قولك: جاء زيد بعد عمرو، وظرف مكان؛ كما في قولك: دار زيد بعد دار عمروٍ.

ويصح استعمالها هنا في المعنيين باعتبارين[1]؛ باعتبار أن زمن النطق بها بعدها بعد زمن النطق بها قبلها، أو باعتبار أن مكانه في الرَّقْمِ بعده.

وهي هنا دالة على الانتقال من كلام إلى آخر، فلا يُؤتى بها في أول الكلام.

معنى المنطق في اللغة

«والمنطق» مصدر ميمي، يطلق بالاشتراك على النطق بمعنى اللفظ، وعلى الإدراك.

والمراد به هنا: الفن المؤلَّف فيه هذا الكتاب، سمي بهذا الاسم: لأنه يُقَوِّي الإدراك، ويعصمه عن الخطأ.

تعريفه

فهو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في فِكْرِهِ[2].

غايته

فمن راعى قواعد هذا الفن لا يتطرق إليه الخطأ في الفِكْرِ، كما أن من راعى قواعد النحو لا يتطرق إليه الخطأ في المقال، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: «فالمنطق للجنان * نسبته كالنحو للسان * فيعصم الأفكار»، أي: يحفظها «عن غَيّ الخطأ»[3].

---

(١) سقطت كلمة «باعتبارين» من (هـ).

(٢) ما ذكره المؤلف هو تعريف للمنطق بالرسم، وأما تعريفه بالحد: فهو علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي، أو يتوقف عليها التوصل إلى ذلك. (خطاب) أو هو علم يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لأمور مستحصلة فيه. (أخضري)

(٣) وغايته: أنه يعصم الأفكار عن غي الخطأ، وقيل: غايته وفائدته: معرفة التأليفات الصحيحة والفاسدة. (خطاب)

و«الجَنَان» يطلق على القلب، والمراد به هنا: القوة المفكرة، وإضافة «غي» إلى «الخطأ» من إضافة العام إلى الخاص، إذ الغي الضلال، والخطأ نوع منه.

قوله: «وعن دقيق الفهم» من إضافة الصفة إلى الموصوف، فالمصدر بمعنى اسم مفعول، أي: المفهوم الدقيق، و«الغِطا» بكسر الغين.

والمعنى: أن من تمكَّن من هذا الفن صار النظري من المعاني المستورة ضروريًا مكشوفًا واضحًا له، وهذا أمر مشاهد لا يحتاج لبيان.

و«هاك»: اسم فعل بمعنى خُذ، و«قواعدا» معموله، و«من أصوله» حال من قواعد، و«من» تبعيضية، أي: خذ قواعد هي بعض أصوله، أي: قواعده، إذ القاعدة والأصل بمعنى واحد، وهو أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته؛ كقول النحاة: الفاعل مرفوع، وقول المناطقة: الموجبة الكلية، عكسها موجبة جزئية.

و«الفنون» الفروع، و«الفوائد» جمع فائدة، وهي في الأصل: ما استفيد من علم أو مال.

والمعنى: أن هذه القواعد تجمع فروعًا، والفروع تشتمل على فوائد[1].

ثم قال:

١٢. سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ ... يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

١٣. وَاللَّهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا ... لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قالِصَا

١٤. وَأَنْ يَكُونَ نافِعًا لِلمُبْتَدِي ... بِهِ إِلَى المُطَوَّلاتِ يَهْتَدِي

تسمية الناظم لمؤلفه

أقول: الضمير المتصل بـ «سميته» يعود على المؤلَّف، المفهوم من السياق، وسمى يتعدى لمفعولين، للأول بنفسه، وللثاني بنفسه أو بالباء، كما هنا.

---

(١) في (ص) «قواعد»، والمثبت من (هـ).

و«السلم»: ما له دَرَجٌ[1] يتوصل به من سفل إلى علو، واستعماله في المعاني مجاز.

و«المُنَورق» بتقديم النون؛ المُزَين، «يرقى» يصعد، و«علم المنطق» المراد به المسائل، وشبه تلك المسائل بالسماء بجامع البعد.

والمعنى: أن هذه المسائل التي نظمتها وسميتها بالسلم، سهلة يتوصل بها إلى المسائل البعيدة الصعبة.

ثم طلب من المولى سبحانه وتعالى أن يكون تأليف هذا الكتاب خالصًا من الرياء، فقال: «والله أرجو ... » الخ، أي: آمل، و«الوجه» الذات، و«القالص» الناقص.

ثم طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدئ، وأن يتوصل به إلى الكتب المطولات، فقال: «وأن يكون ... » الخ.

أنواع طالب العلم

والمبتدئ: من ليس له قُدْرَةٌ على تصوير مسائل الفن الذي يقرأ فيه، فإن قَدِرَ على ذلك فمتوسط، وإن قَدِرَ على إقامة دليلها فمُنْتَهٍ.

وقد أجاب المولى سبحانه المؤلِّفَ بعين ما طلب، فكل من قرأ كتابه هذا بنية واعتناء يفتح الله[2] عليه في هذا العلم، وقد شاهدنا ذلك، وقد أخبرنا شيخنا، عن أشياخه، أن المؤلِّفَ كان من أكابر الصوفية، وكان مجابَ الدعوةِ[3] رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته، وأعاد علينا من صالح دعواته.

ثم قال:

فصل في جواز الاشتغال به

١٥. وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ ... بِهِ عَلَى ثَلَاثَةٍ[4] أَقْوَالِ

---

(١) في (ص) «أدراج»، والمثبت من (هـ).

(٢) سقط من (ص) لفظ الجلالة، ، وثبت في (هـ).

(٣) وهو جدير بذلك، فإنه كان من الصوفية، ورأيت له تأليفًا في التصوف. (صبان)

(٤) بالتنوين. (ملوي)

١٦. فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا

١٧. وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ[1] جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيحَهْ

١٨. مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

مبادئ علم المنطق

أقول: ذَكَرَ في هذا الفصل (**حكم الاشتغال بعلم المنطق**)، لكونه من المبادئ العشرة[2] التي ينبغي لكل شارع في علم أن يقف عليها ليكون على بصيرة فيما يَشْرعُ فيه، وقد استوفى مبادئ هذا الفن شيخ مشايخ شيخنا سيدي سعيد قَدُّورَة[3] في شرحه لهذا الكتاب.

فمنها: **الاسم**؛ وقد تَقَدم أن هذا العلم يسمى: المنطق، ويسمى: معيار العلوم، وعلم الميزان.

ومنها: **التعريف**؛ وتَقَدّم تعريف هذا العِلم في الشرح.

ومنها: **النسبة**؛ وتَقَدَّمَت في قول المتن: «نسبته» ... الخ.

(١) في (ص): «الصحيحة المشهورة»، والتصويب من (هـ).

(٢) نظمها العلامة محمد بن علي الصبان في «حاشيته على شرح الملوي على السلم»، فقال:

إِنَّ مَبَادِئَ كُلِّ فَنٍّ عَشَرَه الحَدُّ والمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَه

وَفَضْلُهُ وَنِسْبَةٌ وَالوَاضِعُ وَالاسْمُ الاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعُ

مَسَائِلُ، والبَعْضُ بالبَعْضِ اكْتَفَى وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

(٣) سعيد قَدُّورَة: هو الإمام العلامة أبو عثمان سعيد بن إبراهيم قَدُّورَة التُّونُسِي الأصل، الجزائري المولد والقرار، المالكي، عالمٌ بالمنطق، ومشارك في أنواع من العلوم، كان مفتي الجزائر، له: شرح «السلم المنورق»، وحواش على شرح «الصغرى» للسنوسي، توفي رحمه الله تعالى سنة (١٠٦٦هـ). انظر ترجمته في: «الأعلام» (٣/ ٩١)، و«معجم المؤلفين» (٤/ ٢١٩)، وقَدُّورَة كسَفُّودَة. قاله الزبيدي في «تاج العروس» (١٣/ ٣٨٢).

ومنها: الحُكم؛ وذكره المُصَنِّفُ في هذا الفصل، وبقية المبادئ في الشرح المذكور[1].

واختلفوا في الاشتغال به على ثلاثة أقوال:

الأول: المنع[2]، وبذلك قال النووي[3]، وابن الصلاح[4].

---

(١) ذكر الشارح منها أربعة: التعريف، والغاية، والأسماء، وحكم الشارع فيه، وبقي عليه:

١) موضوعه: وهو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي.

٢) واضعه: وهو إِرَسَطُ ـ بكسر الهمزة، وفتحتين بعدها، وضم الطاء ـ، وهو إِرَسَطاطاليس، فاختصر الاسم الأول من الثاني.

٣) استمداده: من العقل.

٤) مسائله: هي القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرِّفات والأقيسة وما يتعلق بها، المبرهن عليها فيه.

٥) فضله: فهو يفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها، إذ كل علم تصور أو تصديق، وهو يبحث فيهما، لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى.

٦) نسبته من العلوم: فهو باعتبار موضوعه: كلي لها، لأن كل علم تصور أو تصديق، وموضوع هذا العلم التصورات والتصديقات، وباعتبار مفهومه: مباين لها. (صبان) مع زيادة من غيره.

(٢) ووجه تحريم هؤلاء إياه: أنه حيث كان مخلوطًا بكفريات الفلاسفة يُخشى على الشخص إذا خاض فيه أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائغة، كما وقع ذلك للمعتزلة. (ملوي)

(٣) النووي: هو الإمام، شيخ الإسلام، علم الأولياء، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِّي الحِزَامي، الحَوْرَاني، محيى الدين الشافعي، ولد سنة (٦٣١هـ)، وصنف التصانيف النافعة في الحديث، والفقه، وغيرهما، «كشرح مسلم»، و«الروضة»، و«شرح المهذب»، و«الأذكار»، و«رياض الصالحين»، و«تهذيب الأسماء واللغات»، وغير ذلك، وكان إمامًا بارعًا، حافظًا متقنًا، مات سنة (٦٧٦هـ). انظر ترجمته في: «طبقات الحفاظ» ص(٥١٣).

(٤) ابن الصلاح: هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكُرْدِي، الشَّهْرُزُورِي، تقي الدين الشافعي، صاحب «علوم الحديث»، و«شرح مسلم»، وغير ذلك، كان من أعلام الدين، أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، مشاركًا في عدة فنون، متبحرًا في الأصول، والفروع، يُضْربُ به المثل، سلفيًا، زاهدًا، حسن الاعتقاد، وافر الجلالة، مات سنة (٦٤٣هـ). انظر ترجمته في: «طبقات الحفاظ» ص(٥٠٣).

والثاني: الجواز، وبذلك قال جماعة منهم: الغزالي[1]، قائلاً: «من لم يعرفه لا ثقة بعلمه»[2]، أي: لا يأمن الذهول عنه عند الاحتياج إليه لعدم القواعد التي تضبطه.

والثالث: وهو المشهور الصحيح، التفصيل: فإن كان المشتغل ذَكِيَ القَرِيحَةِ، قَوِيَ الفِطْنَةِ، ممارسًا للكتاب والسنة، جاز له الاشتغال به، وإلا فلا.

محل الخلاف في الاشتغال بعلم المنطق

واعلم أن هذا الخلاف إنما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة، كالذي في «طوالع» البيضاوي[3]، وأما الخالص منها؛ كـ «مختصر» السنوسي[4]، و«الشمسية»[5]، وهذا التأليف، فلا خلاف في جواز الاشتغال به، بل لا يَبْعُد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية، لتوقف مَعْرِفَةِ دفع الشُّبَهِ عليه[6]، ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية، والله أعلم.

***

(١) الغزالي: هو الإمام، حجة الإسلام، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطُّوسي، الغزالي، ولد بطوس سنة (٤٥٠هـ)، وتوفي سنة (٥٠٥هـ)، من تصانيفه: كتاب «الإحياء»، وهو الأعجوبة العظيم الشأن، و«بداية الهداية» في التصوف، و«المستصفى» في أصول الفقه، و«إلجام العوام عن علم الكلام»، و«تهافت الفلاسفة»، و«المنقذ من الضلال»، وغير ذلك. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٢٢).

(٢) انظر: «المستصفى» (١/ ١٠).

(٣) البيضاوي: هو الإمام ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، قاض، مفسر، علامة، ولد في المدينة البيضاء بفارس، وولي قضاء شيراز، من تصانيفه: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» يعرف بـ «تفسير البيضاوي»، و«طوالع الأنوار»، و«منهاج الوصول إلى علم الأصول»، توفي سنة (٦٨٥هـ). انظر ترجمته في: «الأعلام» (٤/ ١١٠)، و«معجم المؤلفين» (٦/ ٩٧).

(٤) السنوسي: هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي، ولد سنة (٨٣٢ هـ)، له تصانيف، منها: «عقيدة أهل التوحيد»، ويسمى العقيدة الكبرى، و«أم البراهين»، ويسمى العقيدة الصغرى، و«مكمل إكمال الإكمال» شرح على مسلم، توفي سنة (٨٩٥هـ). انظر ترجمته في: «شجرة النور الزكية» (١/ ٣٨٤)، و«الأعلام» (٧/ ١٥٤)، و«معجم المؤلفين» (١٢/ ١٣٢).

(٥) الشمسية: رسالة في علم المنطق، للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن علي القَزْوِيني، المتوفى سنة (٦٧٥هـ)، ومن تصانيفه غيرها: «جامع الدقائق في كشف الحقائق» في المنطق أيضًا. انظر ترجمته في: «الأعلام» (٤/ ٣١٥)، و«معجم المؤلفين» (٧/ ١٥٩).

(٦) ولأن حصول القوة على رد الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض كفاية يتوقف على حصول القوة في هذا العلم، وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب. (ملوي).

القسم الأول: التصورات

- توطئة للتصورات بـ:
  - أنواع العلم الحادث.
  - أنواع الدلالة.
  - مباحث الألفاظ.
  - الكل والكلية، والجزء والجزئية
  - نسبة الألفاظ للمعاني.
- مبادئ التصورات (الكليات الخمس).
  - الجنس.
  - الفصل.
  - النوع.
  - العرض العام.
  - الخاصة.
- مقاصد التصورات (المعرِّفات، أنواعها، وشروطها).

ثم قال:

أنواع العلم الحادث

١٩. إِدْرَاكُ مُفْـرَدٍ تَـصَـوُّرًا عُـلِمْ ... وَدَرْكُ نِـسْبَةٍ بِتَـصْـدِيقٍ وُسِـمْ

٢٠. وَقَـدِّمِ الأَوَّلَ عِنْـدَ الوَضْـعِ ... لأَنَّـــهُ مُقَـــدَّمٌ بِالطَّـــبْعِ

٢١. وَالنَّظَرِيْ[١] مَا احْتَاجَ لِلتَّـأَمُّلِ ... وَعَكْـسُهُ هُـوَ الـضَّرُورِيُّ الجَـلِي

٢٢. وَما بِـهِ إِلَى تَـصَـوُّرٍ وُصِـلْ[٢] ... يُدْعى بِقَـوْلٍ شَـارِحٍ فَلْتَبْتَهِـلْ[٣]

٢٣. وَمَا لِتَصْـدِيقٍ بِـهِ تُـوُصِّلا[٤] ... بِحُـجَّةٍ يُعْـرَفُ عِنْـدَ العُـقَلا

أقول: لفظ «أنواع»؛ يُخرج العلم القديم[٥]، فإنه لا تنوع فيه، فإتيانه بالحادث بعد ذلك تأكيد وإيضاح للمبتدئ.

و«العلم»: معرفة المعلوم، ثم إنه ينقسم إلى تصور، وإلى تصديق[٦]، وكل منهما إلى ضروري، وإلى نظري، فالأقسام أربعة. فإن كان إدراك معنى مفرد، فهو تصور؛ كإدراك معنى زيد.

---

(١) النظر: ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس بمعلوم، والياء في قوله: «والنظري» للنسبة، وسكنت للضرورة. (أخضري).

(٢) على لفظ المبني للمجهول، أي: توصل، أي: ما توصل به إلى تصور. (ملوي).

(٣) أي: تجتهد في الطلب، جملة كمل بها البيت. (قويسني).

(٤) بضم التاء والواو، وكسر الصاد، مبني للمفعول. (أخضري).

(٥) وهو علم الله تعالى إشعارًا بتنزهه سبحانه عن أن يتصف علمه بالتصور أو التصديق. (ملوي).

(٦) التصديق: هو إدراك النسبة بين مفردين فأكثر، وهذه النسبة إما موجبة أو سالبة، ـ أي: إما مثبتة أو منفية ـ. انظر: «ضوابط المعرفة» ص(١٨).

والتصديق جازم، وغير جازم، فالأول إن لم يقبل التغير فعِلْمٌ، كالحكم بأن الجبل حجر، والإنسان متحرك، فإن قَبِلَ فاعتقاد، إما صحيح إن طابق؛ كتوحيد المقلدين من المسلمين، أو فاسد إن لم =

وإن كان إدراك معنى وقوع نسبة[1]، فهو تصديق؛ كإدراك وقوع القيام في قولنا: زيد قائم، وهذا معنى قوله: «إدراك مفرد ...» البيت.

فزيد قائم، اشتمل على تصورات أربعة:

١- تصور[2] الموضوع؛ وهو زيد.

٢- وتصور المحمول؛ وهو قائم.

٣- وتصور النسبة الحكمية بينهما؛ وهو تعلق المحمول بالموضوع.

٤- وتصور وقوعها.

فالتصور الرابع يسمى تصديقًا، والثلاثة قبله شروط له، وهذا مذهب الحكماء.

ومذهب الإمام[3] أن التصديق هو التصورات الأربعة.

فيكون التصديق بسيطًا على مذهب الحكماء، ومُرَكَّبًا على مذهب الإمام، والمصنف ماش على مذهب الحكماء بتقدير مضاف في كلامه بين: «درك» و«نسبة»، وهو وقوع[4].

=

يطابق؛ كاعتقاد المعتزلة منع الرؤية، والفلاسفة قِدَمُ العالم. وغير الجازم ما قارنه احتمال، إما ظن إن ترجح على مُقابله، أو وهم وهو مُقَابِلُه، أو شك إن تساويا. (أخضري)

(١) أي: نسبة حكمية، وتطلق النسبة الحكمية على النسبة الكلامية: وهي تعلق المحمول بالموضوع، أو التالي بالمقدم، إيجابا أو سلبًا، وعلى وقوع هذه النسبة وعدم وقوعها، أي: مطابقتها لنفس الأمر وعدم مطابقتها. (صبان)

(٢) سقطت كلمة «تصور» من (ص)، والمثبت من (هـ).

(٣) هو الإمام الرَّازِي: وهو المراد إذا أطلق (الإمام) عند الأصوليين والمتكلمين. (صبان)

وهو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التَّيْمِي، البَكْري، فخر الدين الرَّازِي، الإمام، المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول، وعلوم الأوائل، ولد سنة (٥٤٤هـ)، وتوفي سنة (٦٠٦هـ)، من تصانيفه: «مفاتيح الغيب»، وهو تفسير للقرآن الكريم، و«أسرار التنزيل» في التوحيد، و«أساس التقديس»، و«المحصول في علم الأصول»، وغيرها كثير. انظر ترجمته في: «الأعلام» (٦/ ٣١٣)، و«معجم المؤلفين» (١١/ ٧٩).

(٤) وتقرير هذا الكلام: أن العلم الذي هو حصول صورة الشيء في الذهن، ينقسم إلى: تصور وتصديق، أما التصور: فهو حصول صورة الشيء فيه من غير حكم عليه بنفي أو إثبات؛ كإدراك

=

ثم إنك إذا أردت أن تكتب التصور والتصديق أو تذكرهما، أو تَتَعَلَّمْهُما، أو تُعَلِّمْهما، فالمراد بالوضع: ما يشمل ذلك، فَقَدِّم التصور على التصديق، لأنه مُقَدَّمٌ عليه طبعًا[١] فيُقَدَّم وضعًا، وهذا معنى قوله: «وقَدِّمِ الأول ...» البيت.

ثم بَيّن أن **النظري** من كل من التصور، والتصديق: ما احتاج للتأمل.

والضروري عكسه: وهو ما لا يحتاج إلى ذلك، فالأقسام أربعة ـ كما تقدم ـ.

أمثلة للتصور والتصديق

مثال التصور الضروري: إدراك معنى لفظ الواحد نصف الاثنين[٢].

ومثال التصور النظري: إدراك معنى الواحد نصفُ سدس الاثنى عشر[٣].

ومثال التصديق الضروري: إدراك وقوع النسبة في قولنا: الواحد نصف الاثنين.

ومثال التصديق النظري: إدراك وقوع النسبة في قولنا: الواحد نصف سدس الاثنى عشر.

وبما تقرر عُلِمَ انحصار العلوم في التصورات والتصديقات[٤]، ولكل منهما مبادئ، ومقاصد.

=

الإنسان من غير حكم عليه بشيء. وأما التصديق: فهو إدراك أن النسبة واقعة، أو ليست بواقعة؛ أي: الإذعان لذلك؛ كإدراك أن زيدًا كاتب، أو ليس بكاتب، هذا هو مذهب الحكماء.

وأما التصديق على مذهب الإمام الرازي فمركب من أربع إدراكات:

١- إدراك المحكوم عليه.

٢- وإدراك المحكوم به.

٣- وإدراك النسبة الحكمية التي هي مورد الإيجاب والسلب.

٤- وإدراك أن تلك النسبة واقعة، أو ليست بواقعة.

والفرق بين المذهبين ظاهر، لأنه على مذهبه مركب، وعلى مذهبهم بسيط. (ملوي)

(١) المقدم بالطبع: هو الذي يكون بحيث يحتاج إليه المتأخر، من غير أن يكون علة فيه؛ كالواحد والاثنين، والتصور كذلك بالنسبة إلى التصديق على كلا المذهبين، لأنه إما شرط أو شطر. (ملوي)

(٢) سقط من (ص) قوله: «نصف الاثنين».

(٣) في (ص): «إدراك معنى نصف السدس»، والتصويب من (هـ).

(٤) ذلك أن المدركات الذهنية منحصرة في (التصورات)، و(التصديقات)، فإذا أردنا أن ننقل هذه المدركات الواقعة في أذهاننا إلى آخرين لا يعرفونها، أو أرادنا أن نتعرف نحن على مجهولات =

فمبادئ التصورات: (الكليات الخمس)، ومقاصدها: (القول الشارح).

ومبادئ التصديقات: (القضايا وأحكامها)، ومقاصدها: (القياس بأقسامه).

مباحث علم المنطق

فانحصر فن المنطق في هذه الأبواب الأربعة، وأما (بحث الدلالات)، و(مباحث الألفاظ) إنما ذُكر في كتب المنطق: لتوقف بحث (الكليات الخمس) عليه.

ومن نظر إلى (أقسام القياس) الخمسة عَد الأبواب ثمانية، ومن عَد معها (مبحث الألفاظ) مستقلاً، كانت الأبواب عنده تسعة.

ما يفيده التصور

ثم إن المناطقة اصطلحوا على تسمية: اللفظ المفاد به معنى مفرد: **بالقول الشارح**[1]؛ كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان، المتوصل به إلى معنى مفرد، وهو معنى الإنسان، وهذا معنى قوله: «وما به إلى تصور ... » البيت.

ما يفيده التصديق

واصطلحوا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق: **حجة**[2]، أي: **قياسًا**؛ كالعالم مُتَغَيِّرٌ، وكل مُتَغَيِّرٍ حادث، المتوصل به إلى النتيجة وهي: العالم حادث، وهذا معنى قوله: «وما لتصديق...» البيت.

***

=

(تصورية)، أو (تصديقية)، ولم يكن لدينا وسائل حِسّية، أو أدلة مادية، نجعلهم يدركونها، أو نستطيع بها معرفة المجهولات، أو كان هناك مدرك تَصديقي غير مُسلم، وأردنا أن نُلْزِم به الآخرين، فإن علمنا لتحقيق هذا المطلب ينحصر في طريقين:

١) طريق التعرف بصور المفردات، وهذا شأنه أن ينقل إلى الآخرين أمثلة التصورات الواقعة في أذهاننا، والطريق الموصل إليه يسمى: (معرِّفًا)، أو (قولًا شارحًا).

٢) طريق إقامة الأدلة النظرية للوصول إلى معرفة معلوم من المعلومات التصديقية الموجبة أو السالبة، وهذا شأنه أن يوصل إلى التصديقات، والطريق الموصل إليه يسمى: (حجة)، أو (دليلًا). انظر: «ضوابط المعرفة» ص(٢٤).

(١) أما تسميته قولاً: فلأن القول هو المركب، وأما تسميته شارحًا: فلشرحه الماهية. (قويسني).

(٢) أي: دليلًا، لأن من تمسك به حج خصمه، أي: غلبه. (قويسني).

ثم قال:

أنواع الدلالة الوضعية[1]

٢٤. دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلى مَا وَافَقَهْ ... يَدْعُونَها دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ

٢٥. وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا وَما لَزِمْ ... فَهْوَ الْتِزامٌ إِنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ

أقول: مراده بالدلالة الوضعية: اللفظية، بدليل قوله في البيت: «دلالة اللفظ»، ومراده في البيت دلالة اللفظ: الوضعية، بدليل قوله في الترجمة: «الوضعية»، فقد حذف من كل من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره في الآخر، وهو نوع من الجناس يسمى الاحتباك[2].

---

(١) اعلم أن لكل واحد من قسمي المنطق ـ يعني التصورات، والتصديقات ـ مقاصد، ومبادئ، فمقصد القسم الأول (القول الشارح)، ومبادئه (الكليات الخمس)، والكليات الخمس معان للألفاظ، فاحتاج المناطقة للبحث في (الألفاظ)، ولما كان بحثهم في الألفاظ من حيث دلالتها على معانيها ذكروا (باب الدلالة)، فانحصر القسم الأول في:

١- مبحث الدلالة.

٢- مباحث الألفاظ.

٣- فصل في بيان الكلي والجزئي.

٤- فصل في بيان القول الشارح

ومقصد القسم الثاني وهو التصديقات (القياس ولواحقه)، ومبادئه (القضايا وأحكامها) من التناقض والعكس، فانحصر القسم الثاني في:

١- بيان القضايا وأقسامها وأحكامها.

٢- في القياس ولواحقه، وبذلك يكمل الكلام في المنطق. (جندي)

(٢) الاحتباك: هو أن يُحْذَفَ من الأوائل ما جاء نظيره أو مقابلة في الأواخر، ويُحْذَفَ من الأواخر ما جاء نظيره أو مقابلة في الأوائل، مثاله: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ ﴾ مُؤْمِنَةٌ =

معنى الدلالة

والدّلالة: **فهم أمر من أمر**[1]؛ كفهمنا الجِرْم المعهود من لفظ السماء، فلفظ السماء يسمى دَالاً، والجِرْم المعهود مدلولاً.

أقسام الدلالة

والدلالة بحسب الدال ستة أقسام، لأن الدال إما أن يكون **لفظًا**، كالمثال المتقدم، أو **غير لفظ**؛ كالدخان الدال على النار، وكل منهما، إما أن يكون دالاً **بالوضع**، أو **بالطبع**، أو **بالعقل**.

أمثلة الدلالات

مثال دلالة غير اللفظ الوضعية: دلالة الإشارة على معنى نعم، أو لا، ودلالة النقوش على الألفاظ.

ومثال الطبعية: دلالة الحُمْرةِ على الخجل، والصُّفْرةِ على الوَجَل.

ومثال العقلية: دلالة العَالَمِ على مُوجِدِهِ وهو الباري جل وعلا، والدخان على النار.

ومثال دلالة اللفظ الوضعية: دلالة الأسد على الحيوان المفترس، والإنسان على الحيوان الناطق.

ومثال الطبعية: دلالة الأنين على المرض، وأح على ألم بالصدر.

ومثال العقلية: دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته، والصراخ على مصيبة نزلت بالصارخ.

والمختار من هذه الأقسام الثلاثة: **الدلالة اللفظية الوضعية**.

فقولنا: «اللفظية»، مُخْرِج لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة.

وقولنا: «الوضعية»، مُخْرِج للفظية الطبعية، والعقلية.

أقسام الدلالة اللفظية، ومعانيها

ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام:

(١) مطابقية. (٢) وتضمنية. (٣) والتزامية.

=

﴿ تُقَتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَ ﴾ فئة ﴿أُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ تُقَاتِلُ فِي سبيل الطّاغوت. انظر: «البلاغة العربية» (٢/ ٥٤).

(١) الأمر الأول دال، والثاني مدلول. (قويسني)

فالأولى: دلالة اللفظ على تمام ما وضع له؛ كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق.

والثانية: دلالته على جزء المعنى في ضمنه؛ كدلالته على الحيوان أو الناطق في ضمن الحيوان الناطق.

والثالثة: دلالته على أمر خارج عن المعنى لازم له؛ كدلالته على قبول العلم، وصنعه الكتابة على ما فيه، وهذا معنى قوله: «دلالة اللفظ ... » البيتين.

لما سميت بذلك

وسميت الأولى دلالة المطابقة: لمطابقة الفهم للوضع اللُّغَوي، لأن الواضع وضع اللفظ ليدل على المعنى بتمامه، وقد فهمناه منه بتمامه.

والثانية دلالة تضمن: لأن الجزء في ضمن الكل.

والثالثة دلالة التزام: لأن المفهوم خارج عن المعنى لازم له.

وقوله: «إن بعقل التزم»، أشار به إلى أن اللازم[1] لابد أن يكون لازمًا في الذهن[2]، سواء لازم مع ذلك في الخارج؛ كلزوم الزوجية للأربعة، أم لا؛ كلزوم البصر للعمى.

---

(١) للمناطقة طريقتان في تقسيم اللازم:

الأولى: أن اللازم ينقسم إلى: (١) لازم ذهني فقط؛ كلزوم البصر للعمى، فيلزم من معرفة العمى ذهنًا تصور البصر مع منافاته في الخارج، فاللزوم فيه ذهني فقط. (٢) لازم خارجي فقط؛ كلزوم السواد للغراب، وهذا النوع لا يدخل في دلالة الالتزام. (٣) لازم ذهني وخارجي؛ كلزوم الزوجية للأربعة.

الطريقة الثانية: أن اللازم ينقسم إلى: بَيّنٍ (ظاهر)، وغير بَيّنٍ (خفي).

١- غير البَيّنِ: هو الذي لا يدرك فيه اللّزوم بين المعنى ولازمه إلا بإقامة دليل؛ كلزوم الحدوث للعالم.

٢- وبَيّنٌ ينقسم إلى: ● لازم بين بالمعنى الأعم: هو ما لا يلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللازم؛ كلزوم مغايرة الإنسان للفرس، فلا يلزم من تصور الإنسان تصور مغايرته للفرس.

● لازم بين بالمعنى الأخص: وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللازم؛ كلزوم الزوجية للأربعة، والتحيز للجرم.

واشترط المحققون من المناطقة في اللازم أن يكون بَيّنًا بالمعنى الأخص، فلا يكفي عندهم اللازم البين بالمعنى الأعم. (جندي)

(٢) أي: في العقل، لا في العُرْفِ، واللزوم العقلي: هو ما يمتنع انفكاكه في العقل؛ كلزوم الزوجية للأربعة، ولزوم التحيز للجِرْم، ولا يصح اللزوم العُرْفي؛ كلزوم النبات للغيث، ولزوم المطر للسحاب المطبق المتراكم، فإن العقل يُجوّز عدم وجوده. (جندي)

وأما إذا كان لازمًا في الخارج فقط؛ كسواد الغراب، فلا يسمى فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المناطقة، وإن سمي بذلك عند الأصوليين، فالباء في قوله: «بعقل» بمعنى في.

والمراد بالعقل: الذهن، أي: القوة المدركة.

العلاقة بين الدلالات الثلاث

ثم إن كلاً من دلالة التضمن والالتزام، يستلزم دلالة المطابقة، وهي لا تستلزمهما، كما إذا كان المعنى بسيطًا ولا لازم له.

ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام، فيما إذا كان: المعنى مركبًا، وله لازم ذهني.

وتنفرد دلالة التضمن فيما إذا كان: المعنى مركبًا، ولا لازم له ذهنيٌ.

وتنفرد دلالة الالتزام فيما إذا كان: المعنى بسيطًا؛ كالنقطة، وله لازم ذهني، والله أعلم.

***

ثم قال:

فصل في مباحث الألفاظ[1]

٢٦. مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ

٢٧. فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلاَ

٢٨. وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي المُفْرَدَا كُلِّيٌّ اوْ[2] جُزْئِيٌّ[3] حَيْثُ وُجِدَا

٢٩. فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الكُلِّيُّ كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

أقسام اللفظ

أقول: اللفظ إما أن يكون **مُهْمَلاً**؛ كديز، أو **مُسْتَعْمَلاً**؛ كزيد، ولا عبرة بالمهمل، ولذلك أهمله المصنف.

ثم المستعمل: إما أن يكون مفردًا، وإما أن يكون مركبًا.

فالأول: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه؛ كزيد[4].

والثاني: ما دل جزؤه على جزء معناه؛ كزيد قائم[5].

---

(١) المنطقي لا بحث له عن الألفاظ، لكن لما كَثُرَ الاحتياج إلى التفهيم بالعبارة، واستمر حتى كأن المتفكر يناجي نفسه بألفاظ متخيلة، جعلوا بحث الألفاظ من حيث إنها تدل على المعاني بابًا من المنطق. (ملوي)

(٢) بوصل همزة «أو». (ملوي)

(٣) محذوف التنوين للضرورة. (أخضري)

(٤) اشتمل هذا التعريف على أربعة أنواع:

١- مفرد لا جزء له؛ كهمزة الاستفهام، وباء الجر.

٢- مفرد له جزء لا يدل على معنى؛ كزيد، وعمرو.

٣- مفرد له جزء يدل على معنى، لكنه ليس جزء المعنى الموضوع له؛ كعبد الله.

٤- مفرد له جزء يدل على جزء معناه، لكن دلالة غير مقصودة؛ كحيوان ناطق عَلَمًا لإنسان. (جندي)

(٥) اشتمل هذا التعريف على أربعة قيود:

=

والكلام على المركب بقسميه ـ أعني: ما هو في قوة المفرد، وما كان محضًا ـ يأتي في (المُعَرِّفَاتِ)، و(القضايا)، و(الأقيسة).

أقسام المفرد بالنظر إلى معناه

والمقصود هنا: المفرد، وهو قسمان:

(١) جزئي: إن منع تصور معناه من وقوع الشركة فيه؛ كزيد.

أقسام الكلي باعتبار وجود أفراد له في الخارج

(٢) وكلي: إن لم يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه؛ كالأسد، وهو ستة أقسام:

١- كلي لم يوجد من أفراده فرد.

٢- وكلي وُجِدَ منها فرد.

٣- وكلي وُجِدَ منها أفراد، وكل واحد من هذه الثلاثة قسمان:

الأول: وهو الذي لم يوجد من أفراده فرد، إما مع استحالة الوجود؛ كاجتماع الضدين، أو مع جواز الوجود؛ كبحرٍ من زِئْبَقَ.

=

الأول: أن يكون للفظ جزء، فيخرج اللفظ الذي لا جزء له؛ كهمزة الاستفهام، وباء الجر، فليس مركبًا بل مفرد.

الثاني: أن يدل جزؤه على معنى، فخرج بذلك اللفظ الذي له جزء ولا يدل على معنى؛ كزيد، وعمرو، فليس مركبًا أيضًا بل هو مفرد.

الثالث: أن يدل جزؤه على جزء معناه الموضوع له، فخرج (عبد الله) علمًا لشخص، وإن كان من جزأين، وكل جزء منهما يدل على معنى، إلا أنه ليس جزء المعنى الموضوع له، لأن معناه الذات المشخصة، ولفظ (عبد) يدل على ذات اتصفت بالعبودية، ولفظ الجلالة يدل على الذات الأقدس الواجب الوجود، فليس هذا مركبًا عند المناطقة، وإنما هو مفرد.

الرابع: أن يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة للمتكلم والسامع، فخرج بذلك مثل (تأبط شرًا)، و(حيوان ناطق) علمين لأشخاص، و(حضر موت) علمًا لمدينة، فلفظ (حيوان) يدل على جزء معناه، ولفظ (ناطق) يدل على جزء معناه، إلا أن هذه الدلالة ليست مقصودة، لأن المقصود منها ذات معينة سميت كذلك، فليس هذا مركبًا عند المناطقة، وإنما هو مفرد. (جندي)

والثاني: وهو الذي وجد من أفراده فرد، إما مع استحالة التعدد؛ كالمعبود بحق، أو مع جواز التعدد؛ كشمس.

والثالث: وهو ما وجد منه أفراد، إما مع التناهي؛ كالإنسان، أو مع عدم التناهي؛ كنعيم أهل الجنة، أو كمال الله تعالى.

فائدة:

اللفظ يوصف بالإفراد والتركيب حقيقة، ووصف المعنى بهما مجاز، والمعنى يوصف بالكلية والجزئية حقيقة، ووصف اللفظ بهما مجاز.

اعتراض وجوابه

فإن قلت: كان الأولى للمصنف أن يُقَدِّمَ المفردَ على المركبِ لأنه جزؤه، والجزءُ مُقَدَّمٌ على الكل طبعًا؟

فالجواب: أن معنى المركب ثبوتي، ومعنى المفرد عدمي، والإثبات أشرف من النفي فَقَدَّمَهُ عليه لذلك، وبهذا يجاب عن تقديمه الكلي على الجزئي[1].

وقوله: «على جُزُء معناه» بتحريك الزاي بالضم[2]، كما قرأ به شعبة من رواية عاصم.

ثم قال:

٣٠. وَأَوَّلاً لِلـذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْـدَرَجْ   فَانْـسِبْهُ أَوْ لِعَـارِضٍ إِذا خَـرَجْ

٣١. وَالكُلِّـيَاتُ[3] خَمْـسَةٌ دُونَ انْتِقَـاصْ   جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَـوْعٌ وَخَـاصْ[4]

٣٢. وَأَوَّلٌ ثَـلاثَـةٌ بِـلا شَـطَطْ   جِـنْسٌ قَرِيـبٌ أَوْ بَعِـيدٌ أَوْ وَسَـطْ

أقول: مراده بالأول: الكلي في قوله: «كلي أو جزئي»، يعني أن:

(١) ويجاب أيضًا عن تقديمهم الكلي في تآليفهم على الجزئي: لأجل عنايتهم به، لأنه مادة الحدود والبراهين والمطالب غالبًا بخلاف الجزئي. (ملوي)

(٢) لغة في الجُزْء بإسكان الجيم، وبه قرئ: ﴿ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزُءًا﴾، وهي سبعية (أخضري).

(٣) والكُلِّيَات بتخفيف الياء للوزن. (ملوي)

(٤) حذف تاء الخاصة للترخيم، وإن لم تكن منادى إلا أنها تصلح للنداء، فرخمت للضرورة. (أخضري).

الكلي إن كان داخلاً في الذات، بأن يكون جزءًا من المعنى المدلول للفظ، يقال له: كلي ذاتي؛ كالحيوان والناطق بالنسبة إلى الإنسان.

وإن كان خارجًا عن الذات، بأن لم يكن كذلك، يسمى: **كليًا عرضيًا**؛ كالماشي والضاحك بالنسبة له.

وإن كان عبارة عن الماهية؛ كإنسان، فهو ذاتي بناء على أن الذاتي ما ليس بعرضي[1].

الكليات الخمس

والكلي الذاتي: إما أن يكون مشتركًا بين الماهية وبين غيرها، أو مختصًا بها، فالأول: يسمى **جنسًا**[2]؛ كالحيوان بالنسبة للإنسان، والثاني: يسمى **فصلاً**[3]؛ كالناطق بالنسبة له.

أقسام الكلي باعتبار اندراجه في الذات

والكلي العرضي: إما أن يكون مشتركًا، أو مختصًا، فإن كان مشتركًا بين الماهية وغيرها يسمى: **عرضًا عامًا**[4]؛ كالماشي بالنسبة للإنسان، وإن كان خاصًا بها، يسمى: **خاصة**[5]؛ كالضاحك بالنسبة له.

---

(١) فعلم أن: ما كان جزء الماهية: جنسًا أو فصلاً، فهو كلي ذاتي، وما كان خارجًا عنها: خاصة أو عرضًا عامًا، فهو كلي عرضي.

وقضية ذلك: خروج النوع كالإنسان عن الذاتي والعرضي، فيكون واسطة بينهما، وهو أحد أقوال ثلاثة. **والقول الثاني**: أن النوع ذاتي، وفسر الذاتي: بما ليس خارجًا عن الماهية بأن كان جزءها أو تمامها. **والقول الثالث**: أن النوع عرضي، وفسر العرضي: بما ليس داخلاً فيها، بأن كان تمامها أو خارجًا عنها. (قويسني)

(٢) وهو الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب (ما هو)؛ كحيوان، فإنه يقال على: الإنسان والفرس والحمار، ويصدق عليها في جواب قول القائل: ما الإنسان والفرس الحمار؟ فقال في الجواب: حيوان.

وإن شئت قلت في تعريف الجنس: هو جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها. (قويسني)

(٣) وهو جزء الماهية الصادق عليها في جواب (أي شيء هو) المميز لها عن غيرها؛ كالناطق. (قويسني)

وينقسم الفصل إلى قسمين: **فصل قريب**: وهو الذي يميز الماهية عما يشاركها في جنسها القريب؛ كناطق، فإنه يميز ماهية الإنسان عما يشاركها في جنسها القريب، وهو الحيوان.

وفصل بعيد: وهو ما يميز الماهية عما يشاركها في جنسها البعيد؛ كحساس، بالنسبة للإنسان، فإنه يميز ماهية الإنسان عما يشاركها في جنسها البعيد، وهو الجسم النامي. (جندي)

(٤) وهو الكلي الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها. (ملوي) ولا يقع العرض العام في الجواب. (قويسني) وسقطت كلمة «عامًا» من (ص).

(٥) وهو الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها . (ملوي)

=

والكلي الذي هو عبارة عن نفس الماهية؛ كالإنسان، فإنه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق، يسمى: **نوعًا**[1]، فهذه الكليات الخمس التي هي مبادئ التصورات، المشار إليها بقوله: «والكُلِّيَاتُ ... » البيت[2].

ثم إن أولها وهو **الجنس**، ثلاثة أقسام:

١- **قريب**؛ كالحيوان بالنسبة للإنسان.

٢- **وبعيد**؛ كالجسم بالنسبة له.

٣- **ومتوسط**[3]؛ كالنامي بالنسبة له، وهو المشار إليه بقوله: «وأول ... » البيت.

***

=

وكل من الخاصة والعرض العام ينقسم إلى قسمين:

إما أن يكون **لازمًا**، وهو ما لا ينفك عن الماهية؛ مثاله في العرض: المتحرك بالقوة بالنسبة للإنسان، وفي الخاصة: الضاحك بالقوة بالنسبة للإنسان.

وإما أن يكون **مفارقًا**، وهو ما يقبل الانفكاك عن الماهية؛ مثاله في العرض: المتحرك بالفعل بالنسبة للإنسان، وفي الخاصة: الضاحك بالفعل بالنسبة للإنسان. انظر: «ضوابط المعرفة» ص(٤١).

(١) وهو الكلي المقول على كثيرين متحدين في الحقيقة في جواب (ما هو)؛ كإنسان فإنه يصدق على زيد وعمرو وبكر، فيقع جوابًا عنها في مثل قولك: ما زيد وعمرو وبكر؟ فيقال في الجواب: إنسان. (قويسني)

(٢) ووجه الحصر: أن الكلي إما أن يكون تمام الماهية، أو جزءًا منها، أو عرضًا لها، الأول: النوع؛ كالإنسان، والثاني: إن كان مساويًا لها فالفصل؛ كالناطق، أو أعم منه فالجنس؛ كالحيوان، والثالث: إن خصها فالخاصة، وإلا فالعرض العام.

وينبغي أن يعلم أولاً أن السؤال عن الشيء، إما أن يكون عن حقيقته، أو عن تمييزه عما التبس به، واللفظ الموضوع للأول «ما»، وللثاني «أي»، والمسئول عنه بـ«ما» منحصر في أربعة، واحد كلي، نحو ما الإنسان؟ وواحد جزئي، نحو ما زيد؟ ومتعدد متماثل الحقيقة، نحو ما زيد وعمرو؟ ومتعدد مختلفها، نحو ما الإنسان والفرس؟ والأجوبة عنها منحصرة في ثلاثة، لأن الجواب عن الأول بالحد، وعن الثاني والثالث بالنوع، وعن الرابع بالجنس. (ملوي)

(٣) **فالقريب**: هو ما لا جنس تحته، وفوقه أجناس، ويسمى: الجنس السافل؛ كالحيوان فليس تحته جنس بل أنواع حقيقية، والبعيد: هو ما لا جنس فوقه، وتحته الأجناس، ويسمى: العالي؛ كالجوهر، والمتوسط: هو ما فوقه جنس، وتحته جنس؛ كالجسم . (ملوي)

ثم قال:

فصل في بيان نسبة الألفاظ للمعاني

٣٣. وَنِسْبَةُ الألْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلا نُقْصَانِ

٣٤. تَواطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ وَالاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

أقسام اللفظ والمعنى

أقول: **اللفظ** إما أن يكون واحدًا، أو متعددًا، وعلى كل فالمعنى إما أن يكون واحدًا، أو متعددًا، فالأقسام أربعة.

فمثال اتحاد اللفظ والمعنى: إنسان.

ومثال اتحاد اللفظ مع تعدد المعنى: عين، فإنه يطلق على الباصرة، والجارية، وغيرهما.

فالقسم الأول: إن اتحد المعنى في أفراده، سمي: **كليًا مُتَوَاطِئًا**[١]؛ كالإنسان، وإن اختلف فيها بالشدة والضعف سمي: **كليًا مُشَكِّكًا**[٢]؛ كالبياض، فإن معناه في الوَرِق أقوي من معناه في القميص مثلاً.

والقسم الثاني: وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى، يسمى: **مشتركًا**.

ومثال ما تعدد فيه اللفظ واتحد المعنى: إنسان وبشر، فهما **مترادفان**، والنسبة بينهما **الترادف**.

(١) يسمى ذلك المعنى متواطئًا: لتواطئ أفراده، أي: توافقها فيه، فإن أفراد الإنسان كلها متوافقة في معناه من الحيوانية والناطقية، وإنما الاختلاف بينهما بعوارض خارجة، كالبياض والسواد، والطول والقصر، ويسمى اللفظ: متواطئًا كمعناه. (قويسني)

(٢) وكالنور فإن معناه في الشمس أقوى منه في القمر، ويقال للمعنى: مشكك، لأن الناظر إذا نظر في الأفراد باعتبار أصل المعنى ظنه متواطئًا، وإذا نظر فيها باعتبار التفاوت ظنه مشتركًا، فحصل له التشكك، ويسمى اللفظ: مشككًا كمعناه. (قويسني)

ومثال ما تعدد فيه اللفظ والمعنى: إنسان وفرس، فهما **متباينان**، والنسبة بينهما **التباين**[1].

فهذه الأقسام الخمسة[2] التي ذكرها في قوله: «ونسبة الألفاظ ... » البيتين، ومراده بـ«التخالف» التباين.

---

(١) يكون بالنظر بين معنى اللفظ، وبين معنى لفظ آخر، فإن لم يصدق أحدهما على شيء مما صدق عليه الآخر، فالنسبة بينهما تباين، كالإنسان والفرس، ويسمى معناهما متباينين كلفظيهما. (قويسني)

(٢) **وجه الحصر بين هذه الأقسام الخمسة**: أن اللفظ: إما كلي، أو جزئي، والأول إما أن يكون لفظه واحدًا، أو متعددًا، ومعناه واحدًا، أو متعددًا، فالأقسام أربعة.

فإن كان (اللفظ واحدًا والمعنى واحدًا)، فإما أن يكون متساويًا في أفراده، فالنسبة بينه وبين أفراده **(التواطؤ)**، كالإنسان، وإن اختلف المعنى في الأفراد قوة وضعفا ولم يتعدد، فالنسبة بينهما **(التشاكك)**؛ كالنور فإنه في الشمس أقوى منه في القمر، ويسمى اللفظ في الأول **متواطئًا** كمعناه، وفي الثاني مشككًا كمعناه.

وإن كان (اللفظ واحدًا والمعنى متعددًا)، فالنسبة بينه وبين ما له من المعاني هو **(الاشتراك)**؛ كالعين وضع للباصرة وللجارية.

وإن كان (اللفظ متعددًا والمعنى واحدًا)، فالنسبة بينهما هي **(الترادف)**؛ كإنسان وبشر.

وإن كان (اللفظ متعددًا والمعنى متعددًا) أو بعبارة أخرى إذا نظرنا (بين معنى اللفظ، ومعنى لفظ آخر)، فإن لم يصدق أحدهما على شيء مما صدق عليه الآخر، فالنسبة بينهما **(التباين)**؛ كالإنسان والفرس، ويسمى معنياهما متباينين.

بقي ثلاث نسب تركها الناظم والشارح، وهي:

١- **التساوي**: وهو أن يختلف اللفظان في المفهوم، ويتحدان في الأفراد التي يصدق عليها كل منهما؛ كالكاتب والضاحك.

٢- **العموم والخصوص المطلق**: وهو أن يجتمع مفهوم اللفظين في أفراد، وينفرد أحدهما وهو الأعم في أفراد أخرى؛ كالإنسان والحيوان، وسمي عمومًا وخصوصًا مطلقًا: لأن في أحد اللفظين عمومًا مطلقًا عن الآخر، وفي اللفظ الأخر خصوصًا مطلقًا.

=

ثم قال:

٣٥. وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ ... وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ سَتُذْكَرُ

٣٦. أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلا وَعَكْسُهُ دُعا ... وَفي التَّساوِي فَالْتِماسٌ وَقَعَا(١)

أقسام اللفظ

أقول: اللفظ إن احتمل الصدق والكذب، فهو خبر؛ كزيد قائم، وإن وُجِدَ معناه به، فهو طلب، أي: إنشاء؛ كقولك: اعلم يا زيد، والأول يأتي عند قوله: «ما احتمل الصدق لذاته جرى ... » البيت.

والثاني ثلاثة أقسام: لأنه إن كان من مستعلٍ؛ كقول المَخْدُومِ لخادمه: اسقني ماء، فهو أمر.

وإن كان من الأدنى؛ كقول الخادم لسيده: أعطني درهمًا، فهو دعاء.

وإن كان من مساوٍ، يسمى التماسًا؛ كقول بعض الخدمة لبعض: أعطني عمامتي، وهذا معنى قوله: «واللفظ إما طلب أو خبر ... » البيتين.

وفي هذا المبحث كلام في علم الأصول.

***

=

٣- العموم والخصوص الوجهي: وهو أن يجتمع مفهوم اللفظين في أفراد، وينفرد كل منهما في أفراد أخرى؛ كالإنسان والأبيض، وسمي عمومًا وخصوصًا وجهيًا: لأن كلاً منهما يكون عامًا من جهة، وخاصًا من جهة أخرى. (جندي)

(١) بألف الإطلاق. (ملوي)

ثم قال:

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

٣٧. الكُـلُّ حُكْمُنا عَـلى المَجْمُوعِ ... كَكُـلِّ ذاكَ لَيْـسَ ذا وُقُـوعِ

٣٨. وَحَيْـثُما لِكُـلِّ فَـرْدٍ حُكِـمَا ... فَإِنَّـهُ كُلِّيَّـةٌ قَـدْ عُلِـمَا

٣٩. وَالحُـكْمُ لِلْبَعْضِ هُـوَ الجُزْئِيَّهْ ... وَالجُـزْءُ مَعْرِفَتُـهُ جَلِـيَّهْ

تعريف الكل والكلية والجزء والجزئية

أقول: **الكل**: هو المجموع المحكوم عليه؛ كقولك: أهل الأزهر علماء، إذ فيهم من لم يشم للعلم رائحة.

والكلية: الحكم على كل فرد؛ كقولك: كل إنسان قابل للفهم.

والجزئية: الحكم على بعض الأفراد؛ كقولك: بعض أهل الأزهر علماء.

والجزء: ما تركب منه ومن غيره كل؛ كالسمار والخيط للحصير، فكل منهما يقال له: جزء، والحصير كل[1].

---

(١) الفرق بين الكل والكلي، والجزء والجزئي: أن الكلي: مفهوم ينطبق على أفراد، وكل فرد من هذه الأفراد هو جزئي لهذا الكلي، وكل جزئي يطلق عليه اسم الكلي، فخالد جزئي، ويطلق عليه اسم إنسان الذي هو كلي له.

أما الكل: فتحته أجزاء لا جزئيات، وهذه الأجزاء مجتمعة في هيئتها التركيبية يطلق عليها اسم الكل، ولا يصح إطلاق اسم الكل على جزء من أجزائها وحده، مثل الحصير فهو كل باعتبار اشتماله على أجزاء هي الخيط والسمار، ومعلوم أنه لا يطلق اسم الحصير على جزء من هذه الأجزاء، كالحصير وحده أو السمار وحدها، وباستطاعتنا أن نقول: إن الحصير كلي باعتبار أن يطلق على كل فرد من أفراد الحصر، وهذه الأفراد جزئيات لا أجزاء.

فإذا صدرنا حكمًا على الكلي تناول كل جزء من جزئياته، فإذا قلنا: الإنسان حيوان ناطق، صدق هذا الكلام على زيد وعمرو وخالد، وإذا أصدرنا حكمًا على الكل لم يتناول الحكم كل جزء من أجزائه، فإذا قلت: لصانع الحصير: اصنع لي حصيرة، فإذا جاءك بالخيط فقط، و السمار فقط لا يكون قد فعل المطلوب. انظر: «ضوابط المعرفة» ص(٣٧).

وأشار المصنف بقوله: «ككل ذاك ... » الخ إلى حديث ذي اليدين[1] المشهور، لما قال للمصطفى صلى الله عليه وسلم: «أَقُصِرَت الصَّلاةُ أم نَسِيتَ يَا رَسُولَ الله؟ »، فَقَال صَلّى اللهُ عَلَيه وَآلِهِ وَسَلم: ﴿كُلُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ﴾[2].

والتحقيق أنه من باب الكلية لا الكل، بدليل قوله للمصطفى صلى الله عليه وآله وسلم: «بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ».

***

---

(١) ذو اليدين السُّلَمِي، يقال: هو الخِرْبَاق، وفرّق بينهما ابن حبان، روى حديث السهو، كان ينزل بذي خشب من ناحية المدينة، روى عنه مُطَيْر، وخالد بن مَعْدان، وجُبَيْر بن نُفَير، وأبو الزَّاهِرِيّة. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٢/ ٤٢٠)، و«تعجيل المنفعة» (١/ ٥١٤).

وذو اليدين لقب به الصحابي المذكور لطول يديه، واسمه الخرباق بن عمرو، بخاء معجمة مكسورة، فراء ساكنة، فموحدة، فقاف. (خطاب)

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، ح(٤٨٢) (٢/١٤٢ بشرح ابن حجر)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ح(٥٧٣) (٥/ ٥٦ بشرح النووي، باب السهو في الصلاة والسجود له)، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

ولفظ مسلم: عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: صَلَّى لَنَا رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم صَلاَةَ الْعَصْرِ فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: «أَقُصِرَتِ الصَّلاَةُ يَا رَسُولَ الله أَمْ نَسِيتَ؟»، فَقَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ﴾، فَقَالَ: «قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ الله»، فَأَقْبَلَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ»، فَقَالُوا: «نَعَمْ يَا رَسُولَ الله»، فَأَتَمَّ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلاَةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ بَعْدَ التَّسْلِيمِ.

ثم قال:

فصل في المعرِّفات

٤٠. مُعَرِّفٌ[١] إِلى ثَلاثَةٍ قُسِمْ حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

٤١. فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعا وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخَاصَةٍ[٢] مَعَا

٤٢. وَناقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعا جِنْسٍ بَعيدٍ لا قَريبٍ وَقَعَا

٤٣. وَناقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَةٍ[٣] فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ[٤] قَدِ ارْتَبَطْ

٤٤. وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِم شُهِرا تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرا

أقول: لما قَدَّمَ الكلام على مبادئ التصورات؛ وهي (الكُلِّيّات الخمس)، أخذ يتكلم على مقاصدها؛ وهو (القول الشارح).

تعريف المعرِّف، وأقسامه

فالمُعَرِّفات جمع مُعَرِّف ـ بكسر الراء ـ، ويقال له: تعريف، وقول شارح أيضًا: وهو ما كانت معرفته سببًا في معرفة المعرَّف ـ بفتح الراء ـ؛ كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان، فإن معرفته سبب في معرفة الإنسان.

وهو خمسة أقسام: حد[٥] تام، وناقص، ورسم[٦] تام، وناقص، وتعريف باللفظ.

---

(١) مبتدأ حذفت منه أل للوزن. (ملوي)

(٢) أزلنا تضعيف الصاد من الخاصة للضرورة. (أخضري)

(٣) بتخفيف الصاد للوزن. (صبان)

(٤) بالتنوين للضرورة، أي: بعيد. (ملوي)

(٥) وهذا النوع ـ يعني: التعريف بالحد ـ مشتمل على الأوصاف الذاتية التي تركبت منها الحقيقة، فإن كان بكل الأجزاء فهو التام، وإن كان ببعض الأجزاء فهو الناقص. (أخضري)

(٦) وهذا النوع من المعرفات ـ يعني: التعريف بالرسم ـ إنما هو باللوازم الخارجية، وسمي بذلك لكونه علامة على الحقيقة لا كاشفًا لها. (أخضري)

١- **فالحد التام**: هو التعريف بالجنس والفصل القريبين؛ كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق.

٢- **والحد الناقص**: هو التعريف بالفصل وحده؛ كتعريفه بالناطق فقط، أو به مع الجنس البعيد؛ كتعريفه بالجسم الناطق.

٣- **والرسم التام**: هو التعريف بالجنس القريب والخاصة؛ كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك.

٤- **والرسم الناقص**: بالخاصة وحدها؛ كتعريفه بالضاحك، أو بها مع الجنس البعيد؛ كتعريفه بالجسم الضاحك.

٥- **وأما التعريف باللفظ**: فهو أن تُبْدِلَ اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه؛ كتعريف الغضنفر بالأسد[١].

ومراد المصنف بالحد والرسم في البيت الثاني: التامان، بدليل قوله بعد ذلك: «وناقص الحد ... وناقص الرسم».

ثم قال:

٤٥. وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرى مُطَّرِدًا ... مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لا أَبْعَدا

٤٦. وَلا مُسَاوِيًا وَلا تَجَوُّزا[٢] ... بِلا قَرِينَةٍ بِها تُحُرِّزا[٣]

---

(١) ومرجع التعريف باللفظ: كتب اللغة فهي التي تشرح الألفاظ التي خفي معناها بألفاظ واضحة المعنى مرادفة لها. (جندي)

(٢) بضم الواو مصدرًا. (ملوي) وتجوزا: أي: لفظًا مجازيًا، ومحل امتناع المجاز: إذا كان خاليًا عن القرينة المُعَيِّنة للمراد التي يحترز بها عن إرادة غير المراد؛ كتعريف العَالِم: بأنه بحر يدخل الحمام، أو يصلي ويصوم، فيمتنع لالتباس المراد بغيره، فإن كان مع المجاز قرينة تعين المراد، كقولنا في تعريف البليد: حيوان ناهق يدخل الحمام ويصلي، جاز التعريف به. (قويسني)

(٣) على صيغة المبني للمجهول. (ملوي).

٤٧. وَلا بِمـا يُـدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلا مُـشْـتَرَكٍ مِــنَ القَرينَــةِ خَــلا

٤٨. وَعِنْدَهُم مِنْ جُمْلَــةِ المَـرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكـامُ فــي الحُـدُودِ

٤٩. وَلا يَـجُوزُ في الحُـدُودِ ذِكْـرُ أَوْ وَجَـائِزٌ فـي الرَّسْـمِ فَـادْرِ مـا رَوَوْا

أقول: شرط المعرِّف:

شروط المعرِّف

١) **أن يكون مُطَّرِدًا**[1] **مُنْعَكِسًا**[2]، أي: جامعًا لأفراد المعرَّف، مانعًا من دخول غيرها؛ كتعريف الإنسان: بالحيوان الناطق، فلو كان غير جامع؛ كتعريف الحيوان بالناطق، أو غير مانع؛ كتعريف الإنسان بالحيوان، لم يصح التعريف.

٢) **وأن يكون ظاهرًا**؛ كتعريف الحِنْطَةِ بالقمح، وأما إذا كان أبعد منه؛ كتعريف الأسد بالغضنفر، أو مساويًا؛ كتعريف العدد الفرد بما ليس بزوج، والزوج بما ليس بفرد، فلا يصح.

٣) **وأن لا يكون بألفاظ مجازية، من غير قرينةٍ تُعَيِّنُ المراد**؛ كتعريف البليد بالحمار، فإن وجدت قرينةٌ يُحْتَرَزُ بها عن المعنى الحقيقي صح التعريف؛ كتعريف البليد بحمار يكتب.

٤) **وأن لا يتوقف معرفته على معرفة المحدود**؛ كتعريف العدد الفرد بما تقدم، وعكسه.

٥) **وأن لا يكون بالألفاظ المشتركة من غير قرينة**؛ كتعريف الشمس بالعين، فإن وُجِدَتْ[3] قرينة؛ كتعريفها بالعين المضيئة، صح التعريف.

أمور لا يجوز استخدامها في الحدود

وإدخال الأحكام في الحدود لا يجوز؛ كتعريف الفاعل: بأنه الاسم المرفوع، لأن الرفعَ حكمٌ من أحكامه، لأن المعرَّف ـ بفتح الراء ـ يتوقف على أجزاء

---

(١) معنى المطرد: كلما وجد التعريف وجد المعرف فيكون مانعًا، فالمطرد هو المانع. (جندي)

(٢) معنى المنعكس: كلما وجد المعرف وجد التعريف فيكون جامعًا، فالمنعكس هو الجامع. (جندي)

(٣) في (ص): «فإن حفت».

التعريف[1]، وإذا جعلنا الحكم جزءًا منها، والحال أنه يتوقف على المعرَّف ـ بفتح الراء ـ، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، لزم الدَّوْرُ[2] وهو ممنوع.

ولا يجوز إدخال (أو) التي للشك في الحد[3]؛ كقولك في تعريف البليد: هو الذي لا يفهم أو لا يستفهم، على سبيل الشك، أي: إما هذا وإما هذا.

وأما (أو) التي للتقسيم فإنه يجوز إدخالها على معنى أن المعرَّف قسمان، قسم كذا، وقسم كذا، فيكون التعريف في الحقيقة تعريفين لشيئين متخالفين.

مثاله: تعريف النظر: «بالفكر المؤدي إلى علم، أو غلبة ظن»، فكأنه عُرِّفَ بتعريفين ؛ الأول: الفكر المؤدي إلى العلم، والثاني: الفكر المؤدي إلى غلبة ظن.

وأما في الرسم فيجوز إدخالها؛ كقولك في تعريف الإنسان: هو الحيوان الضاحك، أو القابل للعلم، وصنعة الكتابة.

الفرق بين الحد والرسم

والفرق بين الحد والرسم: أن الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البدل، ويجوز أن يكون لها خاصتان كذلك.

***

(١) لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا يتصور المعرف إلا بالتعريف، فلو حكم عليه قبل تصوره كان حكمًا على مجهول، والحكم على المجهول لا يفيد. (جندي)

(٢) الدور: هو توقف الشيء على ما توقف عليه إما بمرتبة أو أكثر. انظر: «تحفة المريد» ص(١٠٤).

(٣) ولا في الرسم كما ذكر الملوي والقويسني والجندي، وأما «أو» التي لا يجوز ذكرها في الحدود، ويجوز ذكرها في الرسوم فهي «أو» التي للتقسيم، كما ذكر الشارح لكن عبارته موهمة أنها تذكر في الحدود والرسوم جميعا، ولست كذلك.

أو لعله يقصد بالحد المعرّف، فيستقيم كلامه دون إشكال أو اعتراض.

والسبب في دخول «أو» التي للتقسيم في الرسوم، وعدم دخولها في الحدود: أن الحدود تبين ذات الشيء وحقيقته، والشيء الواحد لا يكون له حقيقتان، ولكن يجوز أن يكون للحقيقة الواحدة خاصتان ـ أي: أمارتان مختصتان بها ـ كل واحدة منها تميزها عن جميع ما عدها مما يشاركها في جنسها؛ كما يقال: الإنسان حيوان ضاحك، أو كاتب بالقوة. (جندي)

القسم الثاني: التصديقات

- مبادئ التصديقات (القضايا وأحكامها).
  - أقسام القضايا: الحملية، والشرطية.
  - أحكام القضايا: التناقض، والعكس.
- مقاصد التصديقات (القياس وأنواعه وأحكامه).
  - الأشكال.
  - لواحق القياس.
  - أقسام الحجة.
- خاتمة القسم الثاني في بيان خطأ البرهان.

ثم قال:

باب في القضايا وأحكامها

٥٠. مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذاتِهِ جَرَى   بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا[١]

أقول: لما فرغ من مبادئ التصورات ومقاصدها، أخذ يتكلم على مبادئ التصديقات[٢]، وهي **(القضايا وأحكامها)**، وواحد القضايا قضية، وهي مرادفة للخبر.

وتعريفها: مركب احتمل الصدق والكذب لذاته.

تعريف القضية

«فاحتمال الصدق والكذب» يخرج: الإنشاء[٣].

وقوله: «لذاته» ليدخل فيه: ما يقطع بصدقه؛ كخبر الله ورسوله، وما يقطع بكذبه[٤]؛ ككون الواحد نصف الثمانية، لأننا لو نظرنا إلى ذات الخبر لرأيناه

---

(١) تسمى القضية: **خبرًا**، لأن فيها إخبار عن أمر خارجي وقع أو سيقع، بخلاف الإنشاء فليس فيه إخبار عن شيء، وإنما هو أمر أو نهي أو نحوهما. (جندي) وتسمى: **دعوى**، إن افتقرت إلى دليل. (خطاب) في «التلويح»: «اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب، يسمى من حيث اشتماله على الحكم: **قضية**، ومن حيث احتماله الصدق والكذب: **خبرًا**، ومن حيث إفادته الحكم: **إخبارًا**، ومن حيث كونه جزءًا من الدليل: **مقدمة**، ومن حيث يطلب بالدليل: **مطلوبًا**، ومن حيث يحصل بالدليل: **نتيجة**، ومن حيث يقع في العلم ويسئل عنه: **مسألة**، فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات». (خطاب)

(٢) اعلم أنه لا يتوصل إلى التصديق إلا بالحجة، ولها مادة وصورة وغاية، فغايتها: **معرفة صحيح التصديق من سقيمه**، كما أن القول الشارح يفيد معرفة صحيح التصور من سقيمه. (أخضري)

(٣) وهو ما لم يُفْهَمْ مدلوله إلا بالنطق به، مثل الأمر والنهي والاستفهام، وصيغ العقود، ويخرج هذا القيد وهو «احتمال الصدق والكذب» أيضًا: المركبات الناقصة، مثل إن قام زيد. (جندي)

(٤) ما يقطع بصدقه، على نوعين: **بداهة**، كالواحد نصف الاثنين، أو **بالدليل العقلي**، كالمثال الذي ذكره الشارح، ومثل الله واحد. وما يقطع بكذبه، على نوعين أيضًا: **بداهة**، كالمثال الذي ذكره الشارح، أو **بالدليل العقلي**، كقول النصارى: الله ثلاثة. (جندي)

يحتمل الصدق والكذب، بقطع النظر عن المُخبِرِ والواقعِ، فالقطع بأحد الأمرين من جهة المخبر أو المخبر به[1].

ثم قال:

٥١. ثُـمَّ القَضَـايَا عِنْدَهُم قِسْمانِ ... شَرْطِيَّـةٌ حَمْلِيَّـةٌ[2] وَالثَّانِـي

٥٢. كُـلِّيَّـةٌ شَخْصِيَّةٌ[3] وَالأَوَّلُ ... إِمَّـا مُسَوَّرٌ وَإِمَّـا مُهْمَلُ

٥٣. وَالسُّوْرُ كُـلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى ... وَأَرْبَعٌ[4] أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

٥٤. إِمَّـا بِكُـلٍّ أَوْ بِبَعْـضٍ أَوْ بِـلا ... شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْـهٍ جَلَا

٥٥. وَكُـلُّها مُوجَبَـةٌ وَسَالِبَـهْ ... فَهْـيَ إِذًا إِلَى الثَّمـانِ آيِبَـهْ

٥٦. والأَوْلُ المَوْضُوعُ فِي الحَمْلِيَّـه ... والآخِـرُ[5] المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّه

أقسام القضية

أقول: القضية قسمان:

(١) شرطية.

(٢) وحملية. والأُولَى يأتي الكلام عليها في المتن.

القضية الحملية وأقسامها

والثانية: **وهي الحملية**، أي: ما اشتملت على موضوع ومحمول[6]؛ كزيد كاتب، إما أن يكون موضوعها كُليًا؛ كالإنسان حيوان، أو جُزئيًا؛ كزيد كاتب.

---

(١) ويخرج به الإنشاء الذي يحتمل الصدق والكذب باعتبار لازمه، كقولك: اسقني، فإنها لا تحتمل الصدق والكذب لذاتها، ولكنها تحتمل الصدق والكذب باعتبار لازمها، لأنه يلزمها أنك عطشان، وهذا اللازم يحتمل الصدق أو الكذب. (جندي)

(٢) حذف العاطف بين قسمي القضية وهما الشرطية والحملية ضرورة. (أخضري)

(٣) حذف العاطف بين قسمي الحملية ضرورة أيضًا. (أخضري)

(٤) حذفت التاء من أربع وإن كان المعدود مذكرًا للضرورة، أو على مذهب مَن يُجَوِّزُ ذلك. (ملوي)

(٥) بكسر الخاء. (ملوي)

(٦) أو هي ما كان طرفاها مفردان؛ نحو زيد كاتب، أو في قوتهما؛ نحو زيد قام أبوه، والمراد بالمفرد: ما يقابل الجملة. وسميت حملية باعتبار طرفها المحكوم به، شبه بالشيء المحمول عليه الآخر. (ملوي). أو هي ما حُكِمَ فيها بثبوت أمر لأمر، أو نفيه عنه. (جندي) أو هي التي ينحل طرفاها إلى مفردين. (أخضري)، وفي (ص): «محمول وموضوع».

فالثانية تسمى: **شخصية**.

والأولى إن كانت مهملة من السُّورِ[1]، سميت: **مهملة**؛ كالإنسان حيوان، وإن كانت مُسَوَّرَةً، فإن كان السُّورُ كُلًّا أو ما في معناه، **فالقضية كلية**؛ ككل إنسان، أو عامة الإنسان حيوان، وإن كان بعضًا أو ما في معناه: **فجزئية**؛ كبعض الإنسان، أو واحد من الإنسان حيوان.

فتلخص أن القضايا أربعة:

١- **شخصية**: إن كان موضوعها جزئيًا؛ كزيد كاتب.

٢- **ومهملة**: إن كان كليًا، ولم تُسَوَّرْ؛ كالإنسان حيوان.

٣- **وكلية**: بأن سُوِّرَت بالسور الكلي؛ ككل إنسان حيوان.

٤- **وجزئية**: إن سُوِّرَت بالسور الجزئي؛ كبعض الإنسان حيوان.

وكل من هذه الأربعة إما أن يكون **موجبًا**، كما تقدم، أو **سالبًا**؛ كزيد ليس بكاتب، والإنسان ليس بحجر، ولا شيء من الإنسان بحجر، وبعض الإنسان ليس بحجر، فتكون الأقسام ثمانية[2].

---

(١) السور: هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع كلها أو بعضها. وهذا في الحملية لأن الكلام فيها، وسمي سورًا: تشبيهًا له بسور البلد المحيط بكله أو بعضه. (ملوي)

(٢) وزاد بعضهم قسمًا آخر سماه: **الطبيعية**، وهي التي لم يبين فيها كمية الأفراد، ولا تصلح لأن تصدق كلية ولا جزئية، نحو الإنسان نوع، والحيوان جنس، والحق أنها داخلة في الشخصية، لأن الحكم فيها على شيء معين مشخص في الذهن مخصوص لم يعتبر فيه عموم. (ملوي)

واعلم أن كل واحدة من القضايا الثمانية المتقدمة إن جُعلت أداة السلب جزءًا من موضوعها، أو محمولها، أو منهما، سميت: **معدولة**، وإلا سميت **محصلة ووجودية**، فترجع القضايا الثمانية إلى ستة عشر من ضرب اثنين في ثمانية. (ملوي)

=

والأول من كل واحد يسمى: **موضوعًا**، والثاني يسمى: **محمولاً**[1]، وهو المشار إليه بقوله: «والأول ... » البيت.

=

وتنقسم المعدولة إلى ثلاثة أقسام: ١) **معدولة الموضوع**: وهي ما جعلت أداة السلب جزءًا من موضوعها؛ مثل لا شيء مما هو لا حيوان بإنسان.

٢) **معدولة المحمول**: وهي ما جعلت أداة السلب جزءًا من محمولها؛ مثل كل إنسان هو لا فرس.

٣) **معدولة الطرفين**: وهي ما جعلت أداة السلب جزءًا من الموضوع والمحمول؛ مثل كل ما ليس بحيوان هو لا إنسان.

ومثال **المحصلة**: كل مجتهد ناجح، ولا شيء من الجماد بإنسان. (جندي)

(١) الموضوع: هو الجزء المحكوم عليه، سمي موضوعًا: تشبيهًا له بشيء وضع ليحمل عليه؛ كزيد في قولنا: زيد قائم، أو قولنا: قام زيد.

والمحمول: هو الجزء المحكوم به، سمي بذلك: لشبهه بالسقف الذي حمل عليه الجدار، كقائم، وقام في المثال السابق. (قويسني)

وهذا الجزءان ـ يعني: الموضوع والمحمول ـ هما الظاهران في النطق، وهناك جزء ثالث لا يظهر في النطق، وهو النسبة بين الموضوع والمحمول. (جندي)

والنسبة: هي تعلق أحد الطرفين بالآخر ثبوتًا أو انتفاءً، ووقوع تلك النسبة أو لا وقوعها، وهناك جزء رابع: وهو اللفظ الدال على النسبة، ويسمى: **الرابطة** لأنه يدل على الوقوع واللاوقوع مطابقة، وعلى النسبة المتقدمة التزاما، لاستلزام وقوع النسبة أو لا وقوعها دون العكس، فالنسبة والرابطة أديا بعبارة واحدة طلبًا للاختصار. (خطاب)

والرابطة إما غير زمانية؛ كـ«هو» في قولنا: زيد هو قائم، أو زمانية؛ كـ«كان» ومثلها سائر الأفعال الناسخة، كقولنا: كان زيد قائمًا، والناظم والشارح لم يذكرا الرابطة لعدم لزومها في القضية إذ كثيرًا ما يستغنى عنها في لغة العرب بالإعراب، والرابط اللفظي. (قويسني)

فعلى هذا يكون للقضية أربعة أجزاء: ١) موضوع. ٢) ومحمول. ٣) ونسبة. ٤) ورابطة.

وتسمى القضية الحملية عند عدم الرابطة **ثنائية**، لتركبها من جزئين، وعند ذكر الرابطة ثلاثية لتركبها من ثلاثة أجزاء. (قويسني) قلت: ثلاثية إذا اعتبارنا النسبة والربطة شيئًا واحدًا كما قال الشيخ خطاب، ورباعية لتركبها من أربعة أجزاء، باعتبار النسبة والرابطة جزئين مختلفين.

واعلم أن المصنف قال في تعريف القضية: «ما احتمل الصدق»، ولم يقل: «والكذب»؛ للاكتفاء[1]، وتعليم الأدب في التعبير.

ثم قال:

٥٧. وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ ... فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ

٥٨. أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ ... وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ

٥٩. جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي ... أَمَّا بَيَانُ ذاتِ الاتِّصَالِ

٦٠. مَا أَوْجَبَتْ تَلازُمَ الجُزْأَيْنِ ... وَذاتُ الانْفِصالِ دُونَ مَيْنِ

٦١. ما أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا ... أَقْسَامُها ثَلاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا

٦٢. مانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا ... وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

القضية الشرطية وأقسامها

أقول: لما تَكَلَّمَ عن (القضية الحملية) أخذ يَتَكَلَّمُ على (الشَّرْطِية)، لأن الأُولَى جزء من الثانية، والجزء مُقَدَّمٌ على الكل، وعَرَّفها بقوله: «وإن على التعليق ... » البيت.

يعني أن القضية الشرطية: ما تركبت من جزأين، ربط أحدهما بالآخر بأداة شرط، أو عناد[2].

---

(١) الاكتفاء: هو أن يقتضي المقام ذِكر شيئين بينهما تلازمٌ وارتباط، فيُكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتةٍ بلاغيّة، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١٣]، أي: وله ما سكن وما تحرك في اللّيلِ والنّهار، لأن كل ساكنٍ في الوجود هو ذو حركة ما، فالأمران مُتَلازمان فحصل الاكتفاء بأحدهما عن الآخر. انظر: «البلاغة العربية» (٢/ ٤٨).

(٢) والعناد معناه التنافي. (خطاب) ويمكن أن تعرف القضية الشرطية بأنها: التي ينحل طرفاها إلى جملتين. أو هي التي يحكم فيها على التعليق ـ أي: وجود إحدى قضيتها معلق على وجود الأخرى، أو على نفيها ـ. (أخضري)

كقولنا: إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود. والعدد إما زوج، وإما فرد، فالأولى تسمى: شرطية متصلة، والثانية تسمى: شرطية منفصلة، وأول كل منهما يسمى: مُقَدَّمًا، والثاني يسمى: تَالِيًا[1].

١) **فالشرطية المتصلة**: ما أوجبت تلازم الجزأين[2]، بأن يكون أحدهما لازمًا للآخر، كالمثال المتقدم، فإن طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار[3].

٢) **والشرطية المنفصلة**: ما أوجبت ـ أي: دلت على ـ التنافر بينهما[4]، فإن الزوجية في المثال المتقدم منافرة للفردية، وهي ثلاثة أقسام:

---

(١) الجزء الأول في الذكر في المنفصلة، والأول في الرتبة وإن ذُكِر آخرًا في المتصلة يسمى: مقدمًا، والجزء الثاني كذلك يسمى: تاليًا، وإن ذُكر أولاً في المتصلة. (ملوي)

(٢) المقدم والتالي، سواء كان تصاحبهم على وجه اللزوم، وتسمى **اللزومية**: وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما توجب صدق قضية على تقدير صدق أخرى، وهي ما بسببه يستلزم المقدم التالي.

١- كالسببية بأن يكون المقدم سببًا ـ أي: علة ـ في التالي، نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

٢- أو مسببًا عنه، ـ أي: معلولاً له ـ ، كما لو عكست هذا المثال، فتقول: كلما كان النهار موجودًا كانت الشمس طالعة، فإن وجود النهار معلول لطلوع الشمس.

٣- أو يكونا مسببين عن سبب آخر؛ نحو إن كان النهار موجودًا فالعالم مضيء، إذ وجود النهار وإضاءة العالم مسببان عن طلوع الشمس. (خطاب)

٤- وكالتضايف؛ نحو إن كان زيد أبا لبكر فبكر ابنه.

أو كان لا على وجه اللزوم، وتسمى القضية حينئذٍ: **اتفاقية**: وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لا لعلاقة توجبه، بل اتفق أنهما وجدا معًا؛ نحو إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق، إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار، حتى يستلزم أحدهما الآخر، وسميت الاتفاقية كذلك: لاتفاق الطرفين في الصدق. (ملوي، خطاب)

(٣) وسميت المتصلة (شرطية متصلة): لوجود أداة الشرط فيها، ومتصلة: لاتصال طرفيها صدقًا، ـ أي: كلما تحقق أحدهما تحقق الأخر ـ ، ومعية، ـ أي: اجتماعهما، وتصاحبهما، وعدم التنافي بينهما ـ. (ملوي، صبان)

(٤) سميت المنفصلة (شرطية منفصلة): تجوزًا باعتبار الربط الواقع بين طرفيها بالعناد، أو هي حقيقة اصطلاحية، وتسميتها منفصلة: لوجود حرف الانفصال فيها، وهو (إما) ـ ومثلها (تارة) =

١ - مانعة جمع: وهي ما دلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم والتالي، وإن جَوَّزَت الخلو؛ كقولنا: الجسم إما أبيض وإما أسود، فإن الجمع بين البياض والسواد ممتنع، ويجوز الخلو عنهما بكونه أحمر مثلاً[1].

٢- ومانعة خلو: وهي ما دلت على امتناع الخلو من طرفيها، وإن جَوَّزَت الاجتماع؛ كقولنا: زيد إما في البحر، وإما أن لا يغرق، فإن الخلو عن الطرفين ممتنع، ويجوز الجمع بأن يكون في نحو مَرْكب[2].

٣- ومانعة جمع وخلو: وهي ما دلت على امتناع الجمع والخلو؛ كقولنا: العدد إما زوج أو فرد، فالزوجية والفردية لا يجتمعان، ولا يخلو العدد عنهما[3].

=

و(أو) ـ مثلاً الذي يُصَيِّرُ القضيتين قضية واحدة، والانفصال: عدم الاجتماع في الصدق، أو في الكذب، أو فيهما معًا. (ملوي)

(١) سميت مانعة جمع: لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق. (ملوي) وضابط مانعة الجمع: أن تتركب من الشيء ومن الأخص من نقيضه، فإن نقيض (أسود) (لا أسود)، وغير الأسود أعم من الأبيض، فالأبيض أخص منه لأنه فرد واحد، وغير الأسود يشمل أفرادًا كثيرة. (جندي)

(٢) وسميت الثانية مانعة خلو: لاشتمالها على منع الخلو بين طرفيها، بمعنى أنهما لا يكذبان معًا. (ملوي) وضابط مانعة الخلو: أن تتركب من الشيء ومن الأعم من نقيضه، ففي المثال الذي ذكره المؤلف (فلا يغرق) أعم من نقيض أنه (في البحر) وهو أنه (ليس في البحر) لشموله أنه في مركب أو على البر أو غيره، والمثال الذي ذكره الشيخ الجندي وهو (هذا الجسم إما أن يكون لا أسود أو لا أبيض)، (فلا أبيض) أعم من نقيض (لا أسود) وهو (أسود)، لشموله الأسود وغيره. (جندي)

(٣) وسميت الثالثة حقيقية: لأن التنافي بين طرفيها أتم منه في الآخَرين، فكل حقيقية يصدق عليها أنها مانعة جمع، وأنها مانعة خلو دون العكس، فتجتمع الثلاثة في نحو: العدد إما زوج أو فرد، وتنفرد مانعة الجمع بنحو: إما أن يكون الشيء أبيض، أو أسود، ومانعة الخلو بنحو: إما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود. (ملوي) وضابط الحقيقية: أن تتركب من الشيء ونقيضه، أو من

=

وهي أخص من مانعة الجمع لمنعها الخلو، ومن مانعة الخلو لمنعها الجمع، فبينها وبين كل منهما العموم والخصوص المطلق، وتسمى (حقيقية)، لأنها أحق باسم الانفصال.

ولم يبين المصنف أقسام الشرطية المتصلة، والمنفصلة[1]، ولا أسوارها، كما فعل في الحملية: تقريبًا على المبتدئ، وذلك في المطولات.

***

=

الشيء ومن المساوي لنقيضه، فالنقيض للشيء هو نفيه، والمساوي للنقيض؛ كالفردية والزوجية، فنقيض (زوج) (لا زوج)، و(لا زوج) مساو للفرد. (جندي)

(١) قلت: بَيّن المصنفُ العلامةُ الأخضريُّ رحمه الله تعالى أقسام الشرطية المنفصلة بقوله: «أقسامها ثلاثة فلتعلما ... » إلى آخره.

ثم قال:

فصل في التناقض

٦٣. تَنَاقُضٌ خُلْفُ[١] القَضِيَّتَيْنِ فِيْ كَيْفٍ وَصِدْقُ واحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ

٦٤. فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ فَنَقْضُها بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

٦٥. وَإِنْ تكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِها المَذْكُورِ

٦٦. فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُها سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

٦٧. وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُها مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّه

أقول: (التناقض) حكم من أحكام القضايا كالعكس[٢]، ذكرهما المصنف للاحتياج إليهما، ومعنى التناقض في الأصل: ثبوت الشيء وسلبه؛ كزيد، ولا زيد، وزيد كاتب، وزيد ليس بكاتب.

تعريف التناقض وشرح التعريف

ومعناه هنا: **اختلاف قضيتين، بالإيجاب والسلب، بحيث تَصْدُقُ إحداها، وتكذب الأخرى.**

فخرج «باختلاف القضيتين»: اختلاف المفردين، كزيد، ولا زيد[٣].

و«بالإيجاب والسلب» المعبر عنه عندهم بالكيف: الاختلاف بالكم المعبر عنه عندهم بالكلية والجزئية؛ ككل إنسان حيوان، وبعض الإنسان حيوان[٤].

---

(١) بضم الخاء، اسم مصدر، أي: اختلاف. (ملوي)

(٢) قدم التناقض على العكس: لأنه يعم سائر القضايا، إذ كل قضية لها نقيض بخلاف العكس، فإن بعض القضايا لا ينعكس. (ملوي)

(٣) وخرج اختلاف المفرد والقضية؛ نحو زيد، عمرو قائم. (قويسني)

(٤) ويخرج به اختلافهما في الموضوع؛ نحو زيد قائم، عمرو قائم، أو في المحمول؛ نحو زيد قائم، وزيد جالس. (قويسني)

و«بحيث تصدق إحداهما، وتكذب الأخرى»: قولنا: زيد فاضل، زيد ليس بفاسق، لاتفاقهما على الصدق[1].

أمثلة للتناقض

مثال ما انطبق عليه تعريف المصنف: زيد عالم، زيد ليس بعالم، وهذا بالنسبة لغير المُسَوَّرة، أما هي فلابد من الاختلاف في الكم أيضًا.

مثال التناقض في القضايا الأربعة على ما ذهب إليه المصنف، في الشخصية: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب.

وفي المهملة: الإنسان حيوان، الإنسان ليس بحيوان.

وفي الكلية: كل إنسان حيوان، بعض الإنسان ليس بحيوان.

وفي الجزئية: بعض الإنسان حيوان، لا شيء من الإنسان حيوان[2].

ولكن الذي يدل عليه كلامه الآتي من أن المهملة في قوة الجزئية، يوافق قول غيره من المحققين: إن نقيض المهملة، سالبة كلية، فنقيض: الإنسان حيوان، لا شيء من الإنسان بحيوان، فتكون المهملة داخلة في المسورة بالسور الجزئي.

واعلم أن التناقض لا يتحقق بين القضيتين إلا مع اتفاقهما في وحدات ثمان[3]، مذكورة في المطولات، ترجع إلى وحدة واحدة وهي اتحاد النسبة الحكمية.

---

(١) وهو المعبر عنه باختلاف قضيتين لا يلزم صدق أحدهما، بل يجوز صدقهما كما مَثَّل الشارح، أو كذبهما كقولنا: كل حيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بحيوان. (قويسني)

من تعريف التناقض السابق يتضح لنا شرطاه:

١) أن القضيتين لا يختلفا إلا بالإيجاب والسلب.

٢) أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة. (أخضري)

(٢) سقط من (ص) قوله: «وفي الجزئية: بعض الإنسان حيوان، لا شيء من الإنسان حيوان».

(٣) هي : ١) وحدة الموضوع، فلا تناقض بين (زيد عالم)، و(عمرو ليس بعالم) لعدم اتحاد الموضوع.

٢) وحدة المحمول، فلا تناقض بين (زيد كاتب)، و(زيد ليس بشاعر) لعدم اتحاد المحمول.

٣) وحدة الزمان، فلا تناقض بين (زيد صائم اليوم)، و(زيد ليس بصائم أمس) لعدم اتحاد الزمان.
=

فتلخص أن: القضيتين الشخصيتين تناقضهما يتحقق بالاختلاف في الكيف، مع الاتفاق في الوحدات، وأن المسورتين يتحقق تناقضهما بالاختلاف في الكيف والكم، مع الاتفاق فيما ذُكر، والله أعلم.

***

=

٤) وحدة المكان، فلا تناقض بين (زيد جالس في المسجد)، و(زيد ليس بجالس في البيت) لعدم اتحاد المكان.

٥) وحدة الإضافة، فلا تناقض بين (زيد أب عمرو)، و(زيد ليس أبا بكر) لعدم الاتحاد في الإضافة.

٦) وحدة الشرط، فلا تناقض بين (زيد ناجح إن اجتهد)، و(زيد ليس بناجح إن لم يجتهد) لعدم اتحاد الشرط.

٧) وحدة القوة والفعل، فلا تناقض بين (زيد عالم بالقوة)، و(زيد ليس بعالم بالفعل) لعدم اتحاد إحداهما.

٨) وحدة الكل والجزء، فلا تناقض بين (اليوم بارد، أي بعضه)، و(اليوم ليس بارد، أي كله) لعدم الاتحاد فيهما.

هذا رأي المتقدمين من المناطقة، واكتفى المتأخرون بوحدة الموضوع، ووحدة المحمول فقط، وأرجعوا بقية الوحدات إليهما، وقال المحققون من المناطقة: يشترط الاتحاد في النسبة الحكمية، فالنسبة التي ورد عليها الإيجاب هي التي يرد عليها السلب، وهذا هو الرأي الصواب، لأن الوحدات لا تنحصر في هذه الثمان، فهناك وحدة الحال، والمفعول المطلق، والآلة وغيرها، والله أعلم. (جندي)

ثم قال:

فصل في العكس المستوي

٦٨. العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ   مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ

٦٩. وَالكَمِّ إلاّ المُوجَبَ[١] الكُلِّيَّهْ   فَعَوَّضُوهَا المُوجَبَ[٢] الجُزْئِيَّهْ

٧٠. وَالعَكْسُ لاَزِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ   بِهِ اجتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

٧١. وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّه   لأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّه

٧٢. وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ   وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

تعريف العكس وأقسامه

أقول (العكس) في اللغة: التحويل.

وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام:

(١) عكس مستوٍ.

(٢) وعكس نقيض موافق[٣].

(٣) وعكس نقيض مخالف[٤].

---

(١) بحذف التاء ترخيمًا للضرورة، أي: الموجبة. (ملوي)

(٢) بحذف التاء لما مر. (ملوي) وفي بعض نسخ المتن «فَعَوْضُها الموجبة» بفتح العين، وسكون الواو، وإثبات التاء في «الموجبة». (صبان)

(٣) هو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف والكم على وجه اللزوم، مثل (كل إنسان حيوان) فعكسها عكس نقيض موافق: (كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان). (ملوي) وكلمة: «الكم» زدناها من (قويسني) وهي لازمة. ويسمى موافقًا: لموافقة الأصل للعكس في الكيف. (قويسني)

(٤) هو تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول، مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم، مثل (كل إنسان حيوان)، فعكسها عكس نقيض مخالف (لا شيء مما ليس بحيوان إنسان). (ملوي) وسمي مخالفًا: لمخالفة العكس للأصل في الكيف. (قويسني)

ومتي أُطْلق العكس فالمراد به الأول، فَتَقيِيد المصنف العكس بالمستوي زيادة إيضاح للمبتدئ، وعرفه المصنف بقوله: «العكس ... » الخ.

يعني: أن العكس: **هو أن يصير المحمول موضوعًا، والموضوع محمولاً، مع بقاء الصدق والكيف والكم**[1].

أمثلة للعكس

مثال ذلك: بعض الإنسان حيوان، عكسه بعض الحيوان إنسان، فالقضية الأولى موجبة جزئية صادقة، والثانية كذلك.

ويستثنى من هذا الضابط: الموجبة الكلية، فإن عكسها موجبة جزئية، كقولنا: كل إنسان حيوان، عكسه بعض الحيوان إنسان.

والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان؛ وهما السلب والجزئية، فتخرج السالبة الجزئية، والمهملة السلبية لأنها في قوتها، ويبقى الشخصية بقسميها، أعني: الموجبة والسالبة، والكلية كذلك، والجزئية الموجبة، والمهملة الموجبة.

فالشخصية الموجبة: زيد كاتب، عكسها بعض الكاتب زيد.

---

(١) وعبارة المصنف: «العكس: قلب جزأي القضية ... » أحسن من قول الشارح: «أن يصير الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعًا»، لتناولها الشرطيات المتصلة. (ملوي)

وأوضح تعريفاته: **هو تبديل طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي مع بقاء الصدق والكيف والكم.**

فقولنا: «تبديل طرفي القضية» يخرج به عكس النقيض بنوعيه، فإن فيه تبديل نقيض الطرفين.

وقولنا: «ذات الترتيب الطبيعي» يدخل فيه الحمليات، والشرطية المتصلة، ويخرج به الشرطية المنفصلة فلا يدخلها العكس.

وقولنا: «مع بقاء الصدق» أي: إن كان الأصل صادقًا لزم صدق العكس، وخرج به عكس الموجبة الكلية مثلها موجبة كلية.

وقولنا: «والكيف» أي: الإيجاب والسلب، فإن كان الأصل موجبًا فالعكس موجب، وإن كان سالبًا فسالب، وخرج عكس النقيض المخالف.

وقولنا: «والكم» أي: الكلية والجزئية، أي: إن كان الأصل كليًا فالعكس كلي، وإن كان جزئيًا فجزئي، إلا الموجبة الكلية فلا يبقى فيها الكم بل تنعكس موجبة جزئية. (قويسني، جندي) بزيادة.

والسالبة إن كان محمولها جزئيًا انعكست كنفسها، كقولنا: زيد ليس بعمرو، وعكسه عمرو ليس بزيد، وإن كان كُليًا انعكست إلى سالبة كلية: نحو زيد ليس بحمار، عكسه لا شيء من الحمار بزيد.

والكلية الموجبة، عكسها جزئية موجبة: نحو كل إنسان حيوان، عكسه بعض الحيوان إنسان.

والسالبة تنعكس كنفسها: نحو لا شيء من الإنسان بحجر، عكسه لا شيء من الحجر بإنسان.

والجزئية الموجبة تنعكس كنفسها: نحو بعض الإنسان حيوان، عكسه بعض الحيوان إنسان.

والمهملة الموجبة[1] تنعكس كنفسها، أو إلى الموجبة الجزئية: نحو الإنسان حيوان، عكسه الحيوان إنسان، أو بعض الحيوان إنسان.

وأما الجزئية السالبة: نحو بعض الحيوان ليس بإنسان، والمهملة السالبة: نحو الحيوان ليس بإنسان، فلا عكس لهما، كما تقدم.

ثم إن العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي[2]، وهي الحمليات، والشرطيات المتصلة، وأما القضايا المرتبة بحسب الوضع فقط، وهي الشرطيات المنفصلة فلا عكس لها، وهذا معنى قوله: «والعكس في مرتب ... » البيت.

***

(١) سقطت كلمة « الموجبة» من (ص).

(٢) الترتيب الطبيعي: هو ما اقتضاه المعنى بحيث يتغير بتغيره. ألا ترى أن معنى القضية الحملية: ثبوت مفهوم المحمول لأفراد الموضوع، فإذا غُيِّرَ ترتيبها أفادت ثبوت مفهوم الموضوع لأفراد المحمول، ومعنى الشرطية: لزوم التالي للمقدم، فإذا غُيِّرَ الترتيب أفادت لزوم المقدم للتالي، هذا هو الترتيب بالطبع.

أما الترتيب بالوضع فهو الشرطية المنفصلة لأن ترتيبها ذكري، بحيث لا يتغير معناها بتغير طرفيها؛ فقولك: العدد إما زوج أو فرد، لو قدمت فيه الثاني على الأول وقلت: العدد إما فرد أو زوج، لا يتغير معناه، فعلم أن الترتيب إنما هو في مجرد الوضع والذكر. (قويسني)

ثم قال:

باب في القياس

٧٣. إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا	مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا
٧٤. ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ	فَمِنْهُ مَا يُدْعى بِالاقْتِرانِي
٧٥. وَهُوَ الَّذي دَلَّ عَلَى النَتِيجَةِ	بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بالحَمْلِيَّةِ
٧٦. فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا	مُقَدِّمَاتِهِ عَلى مَا وَجَبَا
٧٧. وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا	صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرا
٧٨. فَإِنَّ لازِمَ المُقَدِّمَاتِ	بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ
٧٩. وَما مِنَ المُقَدِّماتِ صُغْرَى	فَيَجِبُ انْدِراجُها فِي الكُبْرَى
٨٠. وَذاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْراهُما	وَذاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ[1] كُبْراهُما
٨١. وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِراجِ	وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتاجِ

تعريف القياس

أقول: هذا شروع في مقاصد التصديقات، وهو (القياس)، ومعناه لغة: تقدير شيء على مثال شيء آخر.

واصطلاحًا: لفظ تركب من قضيتين فأكثر يلزم عنهما لذاتهما قول آخر.

والأول يسمى: قياسًا بسيطًا، والثاني يسمى: قياسًا مركبًا[2]، وسيأتي في كلامه، وأنه يرجع إلى البسيط.

---

(١) بالتنوين فيه، وفي «أصغر» قبله للضرورة. (ملوي) والأصل منع صرفه.

(٢) فالقياس البسيط: هو لفظ تركب من قضيتين فقط يلزم عنهما لذاتهما قول آخر، والقياس المركب: هو لفظ تركب من أكثر من قضية يلزم عنها لذاتها قول آخر.

أمثلة القياس

مثال الأول: العالم متغير، وكل متغير حادث، يلزم عنه: العالم حادث.

ومثال الثاني: النَّبَّاش[1] آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، يلزم عنه: النَّبَّاش تقطع يده.

فخرج بقيد «التركيب من قضيتين»: اللفظ المفرد، والقضية الواحدة.

وخرج «بالقول الآخر»: ما إذا كان القول أحد المقدمتين؛ كقولنا: كل إنسان ناطق، وكل ناطق بشر، فإن النتيجة وهي: كل إنسان بشر، هي إحدى المقدمتين.

وخرج بقولنا: «لذاته»: ما إذا كان القول الآخر لا لذات القضيتين؛ كقولنا: زيد مساو لعمرو، وعمرو مساو لبكر، فالنتيجة وهي: زيد مساو لبكر، ليست لازمة لذات المقدمتين، بل بواسطة مقدمة أجنبية، وهي مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء[2].

أقسام القياس

ثم إن القياس ينقسم إلى قسمين:

---

(١) نَبَشَ البَقْلَ والـمَيْتَ، أي: اسْتَخْرَجَهُ، وبابه نَصَر، ومنه النَّبَّاش. انظر: «مختار الصحاح» ص(٢٦٨)، النَّبَّاشُ، أي: للقبور لأخذ أكفان الموتى، أو ما هو أعم من ذلك. (صبان)

(٢) هذا الذي ذكره الشارح محترزًا من قوله: «لذاته» يسمى عند المناطقة: قياس المساواة: وهو المركب من قضيتين متعلق محمول إحداهما موضوع الأخرى؛ كالمثال الذي ذكره، لكن هذا الاستلزام ليس لذات القياس، بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية: وهي أن مساويَ المساوي لشيء، مساوٍ لذلك الشيء، ألا ترى أنك لو قلت: الإنسان مباين للفرس، والفرس مباين للناطق، لم يلزم منه أن الإنسان مباين للناطق، لأن مباين المباين لشيء لا يلزم أن يكون مباينًا لذلك الشيء.

وقوله: «قول آخر» المراد به النتيجة، فإنها قول مغاير لقضيتي القياس، فيخرج به القضيتان المستلزمتان لأحدهما؛ كقولنا زيد قائم، وعمرو جالس، فهاتان القضيتان يستلزمان أحدهما، ولا يسميان قياسًا، لأن إحداهما ليس قولا آخرا. (قويسني)

(١) اقتراني.   (٢) وشرطي[1].

والثاني يأتي في قوله: «ومنه ما يدعي بالاستثنائي ... » الخ.

القياس الاقتراني تعريفه

والأول: **هو ما دل على النتيجة بالقوة**[2]، أي: بالمعنى، بأن تكون النتيجة مذكورة فيه بمادتها، لا بصورتها؛ كالعالم حادث ـ فيما تقدم ـ.

وخرج بذلك: القياس الشرطي، فإنه دال على النتيجة بالفعل، أي: ذُكِرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها؛ كقولنا: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا، لكنه إنسان، ينتج فهو حيوان، وهذه النتيجة ذُكِرت في القياس بمادتها وهيئتها، كذا قالوا، والذي يظهر لي أن هذا بحسب الظاهر، لأن النتيجة لازم القياس، ولا يصح أن يكون اللازم جزءًا من الملزوم، بل هو مغاير له فافهم.

تركيب القياس الاقتراني

ويتركب هذا القياس من الحمليات والشرطيات[3]، وأما قول المتن: «واختص بالحملية» فجرى على الغالب.

فإن أردت تركيب القياس الاقتراني، فَرَكِّبْهُ على الوجه المعتبر عندهم:

---

(١) ويسمى بالشرط، لاشتمال القضية الأولى المسماة بالكبرى على الشرط؛ إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجودًا، لكن الشمس طالعة، فينتج: النهار موجود، وهذه النتيجة ذكرت في القياس بمادتها وهيئتها، وهو قسمان: قياس شرط متصل، وقياس شرط منفصل.

فالأول: ما ركب من القضايا المتصلة؛ نحو لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا، لكنه إنسان ينتج فهو حيوان، فاستثناء عين المقدم؛ وهو إنسان، ينتج عين التالي؛ وهو حيوان.

والثاني: ما ركب من القضايا المنفصلة؛ نحو قولك: العدد إما زوج أو فرد، لكنه زوج، ينتج: أنه ليس بفرد، ولكنه فرد، ينتج: أنه ليس بزوج. (خطاب)

(٢) «بالقوة» معناه أن أجزاءها متفرقة فيه، لأن موضوع النتيجة موضوع الصغرى، ومحمولها محمول الكبرى. (قويسني)

(٣) مثال الشرطيات: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، وكلما كان النهار موجودًا كانت الأرض مضيئة، فينتج: كلما كانت الشمس طالعة كانت الأرض مضيئة. (قويسني)

١- **من الإتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب**؛ كـ «التَّغَيُّرِ» في المثال المتقدم.

٢- **ومن ترتيب المقدمات** ـ جمع مقدمة، أي: القضية ـ **التي جعلت جزء دليل**، ـ سُمِّيَت بذلك: لتقدمها على المطلوب ـ ، فإن لم تكن جزء دليل فلا تسمى مقدمة، بأن تقدم المقدمة الصغرى على الكبرى.

٣- **ومن تمييز الصحيح من الفاسد**[1]، لأن النتيجة لازم، واللازم بحسب ملزومه، إن صحيحًا فصحيح، وإن فاسدًا ففاسد، فالنتيجة صحيحة إن كان كل من المقدمتين صحيحًا، وإلا ففاسدة.

٤- **ومن اندراج المقدمة الصغرى في الكبرى**.

والمراد بالمقدمة الصغرى: المشتملة على الحد الأصغر[2]، الذي هو موضوع النتيجة؛ كـ «العالمِ مُتَغِيّر» في المثال المتقدم.

وبالكبرى: المشتملة على الحد الأكبر، الذي هو محمول النتيجة؛ كـ «كل مُتَغِيّرٍ حادث»، والمتكرر بين الحد الأصغر والأكبر يسمى حدًا أوسط، وهو الذي يحذف عند أخذ النتيجة؛ كـ «المتغير» فيما تقدم، فقول المصنف: «وأصغر ...» الخ يستغنى عنه بقوله: «وما من المقدمات ... » البيت.

***

(١) من جهة النظم، بأن كانتا سالبتين أو جزئيتين، إذ لا إنتاج لسالبتين أو جزئيتين. ومن جهة المادة بأن كانتا كاذبتين أو إحداهما كاذبة. (قويسني)

(٢) سمي موضوع النتيجة أصغر: لأنه أقل أفرادًا غالبًا من محمولها الذي سمي أكبر: لكثرة أفراده، وسمي كل منهما حدًا: لأنه طرف القضية. (قويسني)

ثم قال:

فصل في الأشكال[1]

٨٢. الشَّكْلُ عِنْدَ هَـؤُلاءِ النَّاسِ يُطْـلَقُ عَـنْ قَـضِيَّتَيْ قِـيَاسِ
٨٣. مِنْ غَيْـرِ أَنْ تُعْـتَبَرَ الأَسْوَارُ إِذْ ذَاكَ بِالـضَّـرْبِ لَـهُ يُـشَارُ
٨٤. وَلِلْمُـقَدِّمَاتِ أَشْـكَالٌ فَقَـطْ أَرْبَعَـةٌ بِحَـسَـبِ الحَـدِّ الوَسَـطْ
٨٥. حَمْـلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُـبْرَى يُدْعَـى بِـشَـكْلٍ أَوَّلٍ وَيُـدْرَى
٨٦. وَحَمْـلُهُ فِي الكُـلِّ ثَانِيًا عُـرِفْ وَوَضْـعُهُ فِي الكُـلِّ ثَالِثًـا أُلِـفْ
٨٧. وَرَابِعُ الأَشْـكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ وَهْـيَ عَـلى التَّرْتِيـبِ فِي التَّـكَمُّلِ
٨٨. فَحَيْثُ عَنْ هذا النِّظَامِ يُعْـدَلُ فَفَـاسِـدُ النِّـظَامِ ... ...

أقول: لفظ «فصل» ساقط في بعض النسخ.

تعريف الشكل

والشكل يطلق لغة على: هيئة الشيء، ومعناه عند المناطقة: **هيئة قضيتي قياس.**

---

(١) تقدم أن القياس يشتمل على ثلاثة حدود؛ حد أصغر، وأوسط، وأكبر، والأوسط مكرر في قضيتي القياس، ويتشكل القياس على أشكال بحسب اجتماع الحد الأوسط مع الحدين الأخيرين. (جندي)

والمناطقة اصطلحوا على تسمية قضيتي القياس من غير اعتبار الأسوار شكلاً، ومع اعتبارها ضربًا، أي: نوعًا من أنواع الشكل. (أخضري)

فالضربُ: عبارة عن الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار الأسوار، فالضرب أخص من الشكل، أي نوع منه. (ملوي)

فالضرب هو عبارة عن نوع الشكل بحسب تعاقب الأسوار عليه. (أخضري)

«فعن» في كلام المصنف بمعنى على، وهناك مضاف محذوف، أي: يطلق على: **هيئة قضيتي قياس من حيث اقتران الحدود فيه، لا من حيث السور**، إذ بالنظر لذلك تسمى أنواع القياس: ضروبًا.

أنواعه وأنواع الشكل أربعة:

١- لأن الحد الوسط إن كان محمولاً في الصغرى، موضوعًا في الكبرى، فهو **الشكل الأول**[1]؛ كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث.

٢- وإن كان محمولاً في القضيتين، فهو **الثاني**؛ كقولنا: العالم متغير، ولا شيء من القديم بمتغير.

٣- وإن كان موضوعًا فيهما، فهو **الثالث**؛ كقولنا: العالم متغير، العالم حادث.

٤- وإن كان عكس الأول، بأن كان الحد الوسط موضوعًا في الصغرى، محمولاً في الكبرى، فهو **الرابع**؛ كقولنا: المتغير حادث، العالم متغير.

واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف، كقولهم في الضرب الأول من الشكل الأول: كل (ج ب)، وكل (ب ا)، مكان كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، قصدًا للاختصار، وقد أعرضت عن ذلك ومَثَّلْتُ بالمراد للإيضاح، وإن كان الأوضح منه التمثيل بنحو: كل صلاة عبادة، وكل عبادة تفتقر إلى النية، للاقتصار.

وهذه الأشكال في الكمال على هذا الترتيب، فالأول أكملها، ويليه الثاني ... الخ.

فإن وُجِدَ قياس ليس على هيئة من هذه الهيئات الأربع، فنظمه فاسد؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل فرس صهال، فقوله فيما يأتي: «والثان كالخروج عن أشكاله» تكرار مع هذه لزيادة الإيضاح للمبتدئ.

---

(١) المسمى بالنظم الكامل، لأنه أقواها، وهي ترجع إليه في الحقيقة. (أخضري)

ثم إن كل شكل من هذه الأشكال الأربعة، يتصور فيه ستة عشر ضربًا، لأن لكل من مقدمتيه باعتبار الكلية والجزئية، والإيجاب والسلب، أربعة أحوال، وكل حالة من حالات الأولى تؤخذ مع أربع حالات الثانية، وليست كلها منتجة، بل المنتج منها ما وجد فيها الشروط التي ذكرها المصنف بقوله:

٨٨. ... ... أَمَّـــا الأَوَّلُ

٨٩. فَشَرْطُهُ الإِيْجَـابُ فِي صُغْـرَاهُ وَأَنْ تُـــرَى كُـلِّيَّـــةً كُبْـــرَاهُ

٩٠. وَالثَّانِ[1] أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ كُـلِّـــيَّةِ الكُـبْرَى لَـهُ شَرْطٌ وَقَـعْ

٩١. وَالثَّالِثُ الإِيْجَابُ فِي صُـغْرَاهُمَا وَأَنْ تُـــرَى كُـلِّيَّـــةً إِحْـــدَاهُمَا

٩٢. وَرَابِعٌ عَـدَمُ جَمْـعِ الخِسَّتَيْنْ إِلاَّ بِـصُـورَةٍ فَفِيـــها تَـسْتَبِينْ

٩٣. صُغْرَاهُـــا مُوجَـبَةٌ جُـزْئِيَّـــهْ كُـبْرَاهُـــا سَالِبَـــةٌ كُـلِّيَّـــهْ

– أقول: يشترط لإنتاج الشكل الأول، شرطان: **الأول**: أن تكون صغراه موجبة، سواء كانت كلية، أو جزئية.

شروط إنتاج الشكل الأول

والثاني: أن تكون الكبرى كلية، سواء كانت موجبة، أو سالبة.

والحاصل من ضرب حالتي الأولى في حالتي الثانية، أربعة، وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل.

الضرب الأول: **موجبتان، وكليتان، والنتيجة موجبة كلية**؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، ينتج: كل إنسان حساس.

الضرب الثاني: **كليتان، والكبرى سالبة، والنتيجة سالبة كلية**؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر، ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر.

---

(١) حذفت الياء من لفظ الثاني للوزن. (أخضري)

الضرب الثالث: موجبتان، والكبرى كلية، والنتيجة موجبة جزئية؛ كقولنا: بعض الإنسان حيوان، وكل حيوان حساس، ينتج: بعض الإنسان حساس.

الضرب الرابع: صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، والنتيجة سالبة جزئية؛ كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر، ينتج: بعض الإنسان ليس بحجر.

فقد أنتج هذا الشكل المطالب الأربعة، وبهذا كان أفضل الأشكال.

شروط إنتاج الشكل الثاني

- ويشترط لإنتاج الشكل الثاني، شرطان: **الأول**: أن تختلف المقدمتان في الكيف، بأن تكون إحداهما موجبة، والأخرى سالبة.

الثاني: أن تكون الكبرى كلية، فالكبرى إن كانت موجبة، فالصغرى سالبة كلية، أو جزئية، وإن كانت الكبرى سالبة، فالصغرى موجبة كلية، أو جزئية.

والحاصل من ضرب حالتي الكبرى، في حالتي الصغرى، أربعة، وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل، كالشكل الذي قبله.

الضرب الأول: كليتان، والكبرى سالبة؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر.

الضرب الثاني: كليتان، والكبرى موجبة؛ كقولنا: لا شيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان، ينتج: لا شيء من الحجر بإنسان، **فالنتيجة في هذين الضربين سالبة كلية.**

الضرب الثالث: موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى؛ كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، ينتج: بعض الإنسان ليس بحجر.

الضرب الرابع: سالبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى؛ كقولنا: بعض الحجر ليس بحيوان، وكل إنسان حيوان، ينتج: بعض الحجر ليس بإنسان، **فالنتيجة في هذين الضربين سالبة جزئية.**

فقد أنتج هذا الشكل السلب فقط كليًا في الضربين الأولين، وجزئيًا في الآخَرَيْنِ.

شروط إنتاج الشكل الثالث

- ويشترط لإنتاج الشكل الثالث، شرطان: **الأول**: أن تكون الصغرى موجبة.

الثاني: أن تكون إحدى المقدمتين كلية، فالصغرى إن كانت كلية أنتجت مع الكبرى بأحوالها الأربع، وإن كانت جزئية أنتجت مع الكبرى الكلية موجبة، وسالبة.

فالحاصل ستة أضرب وهي المنتجة من هذا الشكل.

الضرب الأول: كليتان موجبتان؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، ينتج: بعض الحيوان ناطق.

الضرب الثاني: موجبتان، والكبرى كلية؛ كقولنا: بعض الإنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، ينتج: بعض الحيوان ناطق.

الضرب الثالث: موجبتان، والصغرى كلية؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ناطق، ينتج: بعض الحيوان ناطق، فهذه الأضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئية.

الضرب الرابع: كليتان، والكبرى سالبة، والنتيجة سالبة؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحجر، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر.

الضرب الخامس: صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية؛ كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحجر، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر.

الضرب السادس: موجبة كلية صغرى، وسالبة جزئية كبرى؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحجر، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر، فالنتيجة في هذه الأضرب الثلاثة سالبة جزئية.

فعلم أن هذا الشكل لا ينتج إلا الجزئية موجبة في الثلاثة الأُوَل، وسالبة في الثلاثة بعدها.

شروط إنتاج الشكل الرابع

- ويشترط لإنتاج الشكل الرابع، **شرط واحد**: وهو عدم اجتماع الخستين، إلا في صورة واحدة، والمراد بالخستين: السلب، والجزئية.

وعدم اجتماع الخستين صادق بأربعة أضرب، ويزاد على ذلك الصورة المستثناة، فالأضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة:

الضرب الأول: كليتان موجبتان؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، ينتج: بعض الحيوان ناطق.

الضرب الثاني: موجبتان، والصغرى كلية؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الناطق إنسان، ينتج: بعض الحيوان ناطق، فالنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئية.

الضرب الثالث: كليتان، والكبرى موجبة؛ كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، وكل ناطق إنسان، ينتج: لا شيء من الحجر بناطق.

الضرب الرابع: كليتان، والكبرى سالبة؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر.

الضرب الخامس: موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، كما ذكر المصنف؛ كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر، وأن النتيجة في الضربين الأولين: الإيجاب الجزئي، وفي الآخرين: السلب الجزئي، وفي الثالث: السلب الكلي.

ودليل إنتاج الشكل الثاني: خصوص السلب الجزئي، وإنتاج الثالث: خصوص الجزئية، وإنتاج الرابع: ما تقدم في المطولات.

ثم قال:

٩٤. فَمُنْتِـــجٌ لأَوَّلٍ أَرْبَعَـــــةُ كَالثَّـــانِ ثُـــمَّ ثَالِـثٌ فَـسِـتَّـةُ

٩٥. وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا   وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَن يُنْتِجا

نظم الشارح للضروب المنتجة

أقول: هذا نتيجة ما تقدم من الشروط، وهو ظاهر غني عن الشرح، غير أن المصنف لم يبين ما تركب منه هذه الضروب المنتجة[1] من الأشكال الأربعة، وقد بَيَّنْتُهَا في الشرح، وقد كنت نظمت ذلك في أبيات فلنذكرها هنا لتسهل الإحاطة بحفظها وهي هذه:

وَمُنْتِجٌ مِنْ أَوَّلِ الأَشْكَالِ   أَرْبَعَةٌ خُذْهَا عَلى التَّوَالِي

«كُلٌّ» فَ«كُلٌّ» مُنْتِجٌ «كُلًّا» وَإِنْ   يَلِيهِ «لا شَيْءٌ» فَ«لا شَيْءٌ» فَمِنْ

«بَعْضٌ» فَ«كُلٌّ» نَتْجُهُ «بَعْضٌ» وَمَا   «بَعْضٌ» فَ«لا» يُنْتِجُ «لَيْسَ» فَاعْلَمَا

والثَّانِ أَيْضاً أَرْبَعٌ «كُلٌّ» فَ«لا»   وَعَكْسُهُ نَتْجُهُمَا «لا» فَاعْقِلاَ

«بَعْضٌ» فَ«لا» وَ«لَيْسَ» «كُلٌّ» هُما   «لَيْسَ» نَتِيجَةٌ فَكُنْ مُسْتَفْهِمَا

وَثَالِثٌ سِتٍ وَهِي «كُلٌّ» فَ«كُل»   «بَعْضٌ» فَ«كُلٌّ» عَكْسُهُ «بَعْضٌ» فَقُل

«كُلٌّ» فَ«لاَ» «بَعْضٌ» فَ«لاَ» «كُلٌّ» فَفِي   بِـ«لَيْسَ» فِيهَا النَّتْجُ «لَيْسَ» فَاقْتَفِي

وَرَابِعٌ خَمْسٌ وَهِي «كُلٌّ» فَ«كُل»   «كُلٌّ» فَ«بَعْضٌ» «بَعْضُ» نَتْجٍ لا تَحِل

«لاَ»«كُلّ» «لاَ» والعَكْسُ «لَيْسَ» «بَعْضُ» «لاَ»   يَنْتُجُ «لَيْسَ» فَافْهَمَنْ وَحَصِّلاَ

وقد اقتصرت في بعض الأبيات على «لا» من «لا شيء»، و«ليس» من «ليس بعض»، وأشرت للموجبة الكلية بـ «كل»، وللجزئية بـ «بعض»، ومن فهم ما قدمته في الشرح، فهم معنى هذه الأبيات، وبفهمك الضروب المنتجة من

(١) سقطت كلمة «المنتجة» من (ص).

الأشكال الأربعة، تفهم أن ما عداها من الضروب التي تتصور في كل شكل عقيم، وقد وضعوا لذلك جدولاً في المطولات يعرف منه العقيم من غيره، واللبيب يقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه ما تقدم، والله أعلم.

ثم قال:

٩٦. وَتَـتْـبَـعُ النَّـتِيجَـةُ الأَخَـسَّ مِـنْ ... تِلْـكَ المُقَــدِّماتِ هكَــذا زُكِـنْ

٩٧. وَهــذِهِ الأَشْــكالُ بِالحَـمْلِيِّ ... مُخْـتَـصَّـةٌ وَلَيْــسَ بِالــشَّـرْطِيِّ

٩٨. وَالحَذْفُ فِي بَعْـضِ المُقَـدِّمَاتِ ... أَوْ النَّـتِيــــجَةِ لِعِلْـــمٍ آتِ

٩٩. وَتَـنْــتَهي إِلى ضَرُورَةٍ لِمَــا ... مِـنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْـسُلٍ قَــدْ لَزِمَـا

نتيجة الأشكال تتبع الخسة

أقول: الخِسّة: السلب والجزئية، والشرف: الإيجاب والكلية، فإذا اشتملت مقدمات[1] القياس على خسة[2]، فالنتيجة تابعة لذلك، فخسة السلب وجدت في الضرب الثاني من الشكل الأول في المقدمة الثانية، ولذلك كانت النتيجة سالبة كلية.

وخسة الجزئية[3] في الضرب الثالث منه في المقدمة الأولى، ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئية.

واجتمع الخستان في الضرب الرابع منه، الجزئية في المقدمة الأولى، والسلب في الثانية، ولذلك كانت النتيجة سالبة جزئية.

وقوله: «زُكِن» بمعنى عُلِمْ.

---

(١) في (ص) «مقدمتا».

(٢) في (هـ) «خمسة»، والتصويب من (ص) وطبعة الحلبي.

(٣) في (ص) «جزئية»، والتصويب من (هـ).

ثم إن هذه الأشكال الأربعة خاصة بالقياس الحملي، أي: ما تركب من القضايا الحملية، ولا تكون في القياس الشرطي، أي: ما تركب من القضايا الشرطية، على ما ذهب إليه المصنف تبعًا لبعض المناطقة، والذي عليه المحققون منهم أنه يكون في المركب من القضايا الشرطية أيضًا؛ نحو إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، وكلما كان حيوانًا فهو حساس، فينتج: إن كان إنسانًا فهو حساس.

الأشكال الأربعة خاصة بالقياس الحملي

ثم إنه يصح حذف إحدى المقدمتين الأولى، أو الثانية، أو النتيجة، للعلم بالمحذوف.

حذف إحدى المقدمات

فمن حذف المقدمة الأولى؛ قولك: النَّبَّاش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، فالنَّبَّاش تقطع يده، فقولنا: وكل سارق ... الخ، كبرى لصغرى محذوفة، وهى النَّبَّاش سارق.

ومن حذف الثانية؛ قولك: الإنسان ناطق، فهو حيوان، فالمحذوف: وكل ناطق حيوان.

ومن حذف النتيجة: العالم متغير، وكل متغير حادث، في جواب: ما الدليل على حُدوث العالم؟

وقد تحذف المقدمة والنتيجة معًا كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ الآية [الأنبياء: ٢٢]، إذ التقدير: لكنهما لم تفسدا، فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى.

ثم إن المقدمات لابد أن تنتهي إلى الضرورة، بحيث لا يحتاج في فهم معناها إلى تأمل، لأنها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها على غيرها، وذلك الغير يحتاج

المقدمات تنتهي إلى العلم الضروري

للنظر، فيتوقف على غيره ... الخ، للزم على ذلك الدور أو التسلسل[1]، إن رجعنا للمتوقف عليه الأول، أو ذهبنا لا إلى نهاية، فيتعين أن تكون المقدمات ضرورية، أو تنتهي إلى ضرورية.

مثال الأول: الأربعة تنقسم بمتساويين، وكل منقسم بمتساويين زوج، ينتج: الأربعة زوج.

ومثال الثاني: ما إذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى، فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائي: لو لم يكن سبحانه واجب الوجود، لكان جائزه، ولو كان جائزه لكان حادثًا، ولو كان حادثًا لافتقر إلى محدث، ولو افتقر إلى محدث لتعدد الإله، ولو تعدد الإله لفسدت السماوات والأرض، لكن فسادهما منتفٍ، فانتفى ما أدى إليه من جواز الوجود، وما يترتب عليه، فثبت وجوب وجوده تعالى، فانتهينا إلى مقدمة ضرورية، وهي لو تعدد الإله لفسدت السماوات.

***

(١) التسلسل: هو ترتب أمر على أمر إلى ما لا نهاية. (ملوي)

ثم قال:

فصل في القياس[1] الاستثنائي

١٠٠. وَمِنْـهُ مَـا يُـدْعَى بِالاسْتِـثْنَائِي ... يُعْـرَفُ بِالشَّـرْطِيْ[2] بِـلا امْـتِرَاءِ

١٠١. وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَـلَى النَّتِـيْجَةِ ... أَوْ ضِـدِّهَا بِالفِعْـلِ لا بِالقُـوَّةِ

١٠٢. فَإِنْ يَكُ الشَّـرْطِيُّ ذَا اتِّصَـالِ ... أَنْتَجَ وَضْـعُ ذَاكَ وَضْـعَ التَّـالِي

١٠٣. وَرَفْـعُ تَـالٍ رَفْـعَ أَوَّلٍ وَلا ... يَلْـزَمُ فِي عَكْـسِهِمَا لِمَـا انْجَـلَى

أقول: الترجمة ساقطة في بعض النسخ.

القياس الاستثنائي

وهذا شروع في القسم الثاني من قسمي القياس، وهو **القياس الاستثنائي**، المسمي أيضًا: **بالشرطي**، باعتبار اشتمال القضية الأولى المسماة بالكبرى على شرط، وباعتبار اشتمال الثانية المسماة بالصغرى على حرف الاستثناء، وهو لكن، فقوله: «ومنه» معطوف على قوله: «فمنه ما يدعي بالاقتراني» فيما تقدم، كما أشرت إليه هناك.

تعريفه

وعرفه المصنف بأنه: **ما دل على النتيجة أو ضدها بالفعل**، بأن ذُكِرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها على ما تقدم[3].

---

(١) كلمة «القياس» زيادة من (ص).

(٢) بإسكان الياء مخففة للوزن. (ملوي)، وفي (ص) «الشرط».

(٣) وعرفه الملوي بأنه المؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية، وتسمى كبرى، والأخرى تدل على وضع ـ أي: إثبات ـ أحد طرفيها، أو رفعه ـ أي: نفيه ـ وتسمى صغرى. وطرفاها مقدمها وتاليها. (قويسني) سمي استثنائيًا: لأن المستدل ينعطف بالمقدمة الاستثنائية على ما ذكر في الشرطية فيضعه، أو يرفعه. (ملوي)

فخرج: القياس الاقتراني، فأنه دال على النتيجة بالقوة كما تقدم.

أمثلته **مثال ما دل على النتيجة:** قولنا في الاستدلال على حيوانية الشيء: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا، لكنه إنسان، ينتج: فهو حيوان، فهذه النتيجة هي تالي الشرطية.

ومثال ما دل على ضد النتيجة، أي: نقيضها: قولنا في الاستدلال على الحيوانية أيضًا: لو لم يكن هذا حيوانًا، لم يكن إنسانًا، لكنه إنسان، ينتج: فهو حيوان، فنقيض هذه النتيجة مذكور في القياس، وهو مقدم الشرطية.

القياس الاستثنائي الاتصالي **ثم إن كان مركبًا من القضايا الشرطية المتصلة**(١)**، أنتج منه ضربان، وهما استثناء عين المقدم، ونقيض التالي.**

وأما استثناء عين التالي، أو نقيض المقدم، فلا ينتجان شيئًا.

مثال ذلك: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا، فاستثناء عين المقدم، وهو إنسان، ينتج: عين التالي، وهو حيوان، واستثناء نقيض التالي، وهو حيوان، ينتج: نقيض المقدم، وهو إنسان.

وأما استثناء عين التالي(٢)، وهو حيوان، فلا ينتج شيئًا، لأنه لازم، ولا يلزم من ثبوت اللازم، ثبوت الملزوم، وكذلك نقيض المقدم لا ينتج شيئًا، لأنه

---

(١) القياس الاستثنائي على قسمين: متصل أو اتصالي، ومنفصل أو انفصالي، فالمتصل: هو الذي يحكم فيه بلزوم قضية لأخرى أو لا لزومها، وهو الذي يكون فيه حرف شرط نحو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وتسمى المقدمة المشتملة على الشرط شرطية، والأخرى استثنائية، ولا يجوز أن يكون المقدم أعم من التالي، كما لا يكون الموضوع أعم من المحمول، إذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأخص، لا العكس. (أخضري) وَيُعَرَّفُ أيضًا **الاتصالي**: بأنه ما تركب من شرطية متصلة ومن استثنائية، **والانفصالي**: وهو ما تركب من شرطية منفصلة ومن استثنائية. (جندي)

(٢) سقط قوله: «وهو إنسان. وأما استثناء عين التالي» من (ص).

ملزوم، ونفي الملزوم لا يقتضي نفي اللازم بخلافه في الضربين الأولين، فإن نفي اللازم الذي هو التالي، يقتضي نفي الملزوم الذي هو المقدم، وثبوت الملزوم الذي هو المقدم، يقتضي ثبوت اللازم، الذي هو التالي.

هذا معنى قول المصنف: «لما انجلى» أي: لما أتضح عندهم من أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم، وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم، فقول المصنف: «أنتج وضع ذاك» أي: المقدم، بدليل ذكر التالي بعده، والمراد بالوضع: الثبوت، وبالرفع: النفي، وبالعكس: استثناء عين التالي، أو نقيض المقدم، فالضروب أربعة، اثنان منتجان، واثنان عقيمان.

ثم قال:

١٠٤. وَإِنْ يَكُـنْ مُنْفَـصِلاً فَوَضْـعُ ذَا ... يُنْـتِجُ رَفْـعَ ذَاكَ وَالعَكْـسُ كَـذا

١٠٥. وَذَاكَ فِـيْ الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُـنْ ... مَانِـعَ جَمْـعٍ فَبِوَضْـعِ ذَا زُكِـنْ

١٠٦. رَفْعٌ لِـذَاكَ دُونَ عَكْـسٍ وَإِذَا ... مَانِـعَ رَفْـعٍ كَـانَ فَهْـوَ عَكْـسُ ذَا

القياس الاستثنائي الانفصالي

أقول: القياس المركب من الشرطيات المنفصلة، إما أن يكون مركبًا من مانعة الجمع والخلو، أو من مانعة الجمع فقط، أو من مانعة الخلو فقط.

فإن كان مركبًا من الأولى فأضربه المنتجة أربعة، اثنان من جانب الوضع، واثنان من جانب الرفع.

مثال ذلك: العدد إما زوج، وإما فرد، فاستثناء زوج منتج لنقيض فرد، واستثناء فرد منتج لنقيض زوج، واستثناء نقيض كل منهما منتج لعين الآخر.

وإن كان مركبًا من مانعة الجمع، فالمنتج منه ضربان، وهما استثناء عين كل من الطرفين، ليحصل نقيض الآخر، وأما استثناء النقيض فلا ينتج شيئًا.

مثال ذلك: إما أن يكون هذا الشيء أبيض، وإما أن يكون أسود، فاستثناء أبيض منتج لنقيض أسود، واستثناء أسود منتج لنقيض أبيض، وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيئًا.

وإن كان مركبًا من مانعة الخلو، أنتج منه ضربان، وهما: استثناء نقيض كل من الطرفين، ليحصل عين الآخر، وإما استثناء العين فلا ينتج شيئًا، عكس المركب من مانعة الجمع.

مثال ذلك: زيد إما في البحر، وإما أن لا يغرق، فاستثناء نقيض في البحر منتج لا يغرق، واستثناء نقيض لا يغرق منتج لفي البحر، فنقول: لكنه ليس في البحر فلا يغرق، أو لكنه يغرق فهو في البحر.

***

ثم قال:

فصل في[1] لواحق القياس

١٠٧. وَمِنْـهُ مَا يَدْعُـونَهُ مُرَكَّـبَا ... لِكَـوْنِهِ مِـنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا

١٠٨. فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُـرِدْ أَنْ تَعْلَمَـهْ ... وَاقْلِـبْ نَتِـيْجَةً بِـهِ مُقَـدِّمَهْ

١٠٩. يَلْـزَمُ مِنْ تَرْكِيْبِـهَا بِـأُخْرَى ... نَتِيْـجَـةٌ إِلَـى هَلُـمَّ جَرًّا[2]

١١٠. مُتَّصِلَ النَّتَـائِجِ الذِي حَـوَى ... يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَـها كُـلٌّ سَـوَا

القياس المركب

أقول: القياس: إن تركب من قضيتين، سمي: **قياسًا بسيطًا**، نحو العالم متغير، وكل متغير حادث.

وإن تركب من أكثر من قضيتين، سمي: **قياسًا مركبًا**، نحو النَّبَّاش آخذ المال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، والنتيجة: النَّبَّاش تقطع يده.

أقسام القياس المركب

وهذا القياس ينقسم إلى:

(١) **متصل النتائج**: إن ذُكِرَت فيه النتيجة، وجُعلت مقدمة صغرى، ورُكِّبت مع مقدمة كبرى، وأُخِذَت النتيجة منه، وجُعِلت مقدمة كذلك، وهلم جرًّا، كما قال المصنف؛ كقولنا: النَّبَّاش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، ينتج: النَّبَّاش سارق.

---

(١) قوله: «فصل في» زيادة من (ص).

(٢) منونًا يوقف عليه بالألف، ومعناه في الأصل سيروا وتمهلوا في سيركم وتثبتوا، ثم استعمل فيما دووم عليه، قال ابن الأنباري: «انتصب جرا على المصدر، أي جروا جرا، أو على الحال، أو على التمييز». (ملوي)

وتقول: النَّبَّاش سارق، وكل سارق تقطع يده، ينتج: النَّبَّاش تقطع يده ... إلى آخر ما تريد.

(٢) وإلى مفصولها: وهو ما لم تذكر فيه النتائج، كالمثال قبل هذا، والتحقيق أنه يرجع إلى القياس البسيط، لأنه أقيسة طويت نتائجها في الذِّكْرِ، وهي مراده في المعنى.

وسمي الأول متصل النتائج: لاتصال نتائجه بمقدماته، بخلاف الثاني.

ثم قال:

١١١. وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلٍّ[١] اسْتُدِلْ ... فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

١١٢. وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاسُ المَنْطِقِيْ ... وَهْوَ الَّذِيْ قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

١١٣. وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ[٢] حُمِلْ ... لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ

١١٤. وَلا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ ... قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

أقول: المفيد للمطلوب التصديقي ثلاثة أقسام:

(١) استقراء. (٢) وقياس. (٣) وتمثيل[٣].

---

(١) بحذف ياء كلي بعد تخفيفها. (ملوي)

(٢) بإسكان الياء مخففة للوزن. (ملوي)

(٣) ذكر المؤلف من لواحق القياس ثلاثة، وترك قسمًا رابعًا، وهو قياس الخلف، وهو الاستدلال على المطلوب بإبطال نقيضه؛ كأن تقول في الاستدلال على ثبوت قِدَمِه تعالى: لو لم يكن قديمًا لكان حادثًا، ولو كان حادثًا للزم المحال، وما أدى إلى المحال فهو باطل، وإذا بطل المحال بطل ما أدى إليه، وهو كونه حادثًا، وإذا بطل حدوثه ثبت نقيضه وهو كونه قديمًا، وهو المطلوب. (جندي)

الاستقراء

فالأول: هو الاستدلال على الكلي بالجزئي[1]؛ كقولنا: كل حيوان يُحَرِّك فَكَّهُ الأسفل، بدليل أن الفرس والإنسان والحمار مثلاً كذلك.

والثاني: هو الاستدلال على الجزئي بالكلي، عكس الاستقراء؛ كقولنا: العالم حادث، والدليل على ذلك أنه من أفرد المتغير، وكل متغير حادث، وقد تقدم ذلك بأشكاله.

التمثيل

والثالث: الاستدلال على جزئي بجزئي؛ كالاستدلال على حرمة النبيذ بحرمة الخمر، للجامع بينهما وهو الإسكار، وهما جزئيان من مطلق المسكر[2].

والمفيد للقطع من هذه الثلاثة: القياس، وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيدانه، لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ؛ كالتمساح[3]، وأن العلة في الجزئي المحمول عليه غير العلة في الجزئي المحمول.

***

---

(١) قال السعد: «والصحيح في تفسيره ما ذكره الإمام حجة الإسلام: وهو أنه عبارة عن تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات». اهـ ثم المتصفح إما كلها، وهو الاستقراء التام، وإما أكثرها وهو الاستقراء غير التام، وهو أيضًا الاستقراء المشهور. (ملوي)

(٢) قال السعد: «والأصوب أنه تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى». انتهى، فيتركب من أربعة حدود: (١) أكبر كلي، وهو حرام، (٢) وأوسط كلي، وهو مسكر، (٣) وأصغر وهو النبيذ، (٤) وأصل مشبه به وهو الخمر. (ملوي)

أو هو حمل جزئي على جزئي آخر في حكمه لاشتراكهما في علة الحكم، كقولك النبيذ مسكر كالخمر، وكل خمر حرام، إذن فالنبيذ حرام. (جندي)

(٣) في حاشية (ص) «فإنه يحرك فكه الأعلى».

ثم قال:

أقسام الحجة

١١٥. وَحُجَّـــةٌ نَقْلِيَّـــةٌ عَقْلِيَّـــةْ   أَقْـسَامُ هَـذِي خَمْـسَةٌ جَلِيَّـــةْ

١١٦. خطَابَـةٌ شِعْـرٌ وَبُرْهَانٌ جَـدَلْ   وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْـتَ الأَمَـلْ

أقسام الحجة وهو تقسيم للقياس باعتبار مادته

أقول: المراد «بالحجة»: القياس(١)، ولما كان الواجب على المنطقي أن ينظر في مادة القياس وصورته، ليعرف جهة الخطأ في القياس، كما سيأتي في قول المصنف: «وخطأ البرهان ... » البيت، احتاج المصنف إلى بيان مادته، فذكر أن القياس قسمان:

أقسام الحجة العقلية

١- نقلي: وهو ما كانت مادته مأخوذة من الكتاب والسُّنَّةِ والإجماع.

٢- وعقلي: وأقسامه خمسة:

أولها: البرهان، وسيأتي في كلام المصنف.

ثانيها: الجدل: وهو ما تركب من **قضايا مشهورة**؛ نحو العدل حسن، والظلم قبيح، أو **مسلمةٍ بين الخصمين**، سواء كانت صادقة أم كاذبة، ليبني عليها الكلام في دفع كل من الخصمين صاحبه.

والمقصود منه: قهر الخصم، وإقناع من لا قدرة له على فهم البرهان.

ثالثها: الخطابة: وهو ما تركب من مقدمة مقبولة، أو مظنونة، فالأولى: كالصادرة من شخص يُعْتَقَدُ(٢) صلاحه، والثانية: هي التي يحكم بها العقل

---

(١) سمي بذلك لأن المتمسك به يحج بها خصمه ويغلبه. (جندي)

(٢) في (هـ) «تَعْتَقِدُ».

بواسطة الظن، مع تجويز النقيض؛ نحو هذا لا يخالط الناس، وكل من لا يخالط الناس متكبر، فهذا متكبر.

والغرض من الخطابة: ترغيب السامع فيما ينفعه دنيا وأخرى.

رابعها: **الشعر**: وهو ما تألف من قضايا تنبسط منها النفس، أو تنقبض؛ نحو الخمر ياقوتة سيالة، والعسل مِرَّةٌ مُهَوَّعةٌ[1]، أي: متقاياة.

والغرض منه: انفعال النفس لترغيبها في شيء، أو تنفيرها عنه.

خامسها: **السفسطة**: وهي ما تألف من مقدمات باطلة شبيهة بالحق؛ كقولنا في صورة فرس في حائط: هذا فرس، وكل فرس صهال، فهذا صهال.

والغرض منها: الإيقاع في الشكوك، والشبه الكاذبة، ويقال لها: **مغالطة**، **ومشاغبة**، واستعمالها حرام بجميع أنواعها.

ومن أقبح تلك الأنواع: **المغالطة الخارجية**: وهي أن يَشْغَلَ المُنَاظِر الذي لا فهم له، ولا انقياد للحق، فهم خصمه، بما يشوش عليه بكلام قبيح، ليظهر للناس أنه غلبه، ويستر بذلك جهله، وهو كثير في زماننا، بل هو الواقع.

فهذا النوع من القياس ينبغي معرفته ليُتَّقَى، لا ليستعمل إلا لضرورة؛ كدفع كافر معاند؛ كالسم لا يستعمل إلا في الأمراض الخبيثة.

ولم يرتب المصنف أقسام الحجة العقلية بل ذكرها على ما سمح به النظم وترتيبها على ما ذكرته.

ثم قال:

---

(١) هذا يقوله من يريد قبض النفس وتنفيرها من عسل النحل، والمرة: بكسر الميم وتشديد الراء، ما في المرارة من الصفراء، وضبطه بعض الشيوخ: بالدال المهملة المشددة، وهي ما يجتمع في الجرح من القيح، ومهوعة: بفتح الواو المشددة، أي: مقيأة، أي: هي قيء النحل، وضبطها بعضهم بالكسر، وهو أيضًا صحيح. (صبان)

١١٧. أَجَلُّهَا البُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ
١١٨. مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ
١١٩. وَحَدَسِيَّاتٍ[١] وَمَحْسُوسَاتِ فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِيْنِيَّاتِ

تعريف البرهان

أقول: أعظم هذه الخمسة: **البرهان**[٢]: وهو ما تألف من مقدمات يقينية، بأن يكون اعتقادها جازمًا مطابقًا ثابتًا لا يتغير[٣].

أنواع اليقينيات

واليقينيات[٤] على ما ذكر المصنف ستة:

الأول: الأوليات، ـ أي: **البديهيات** ـ ، جمع أُولَى، وهو ما حكم فيه العقل من غير واسطة تتوقف على تأمل[٥]؛ كالسماء فوقنا، والأرض تحتنا.

---

(١) بتحريك الدال للضرورة. (قويسني)

(٢) فالجدل فالخطابة فالشعر فالسفسطة. (ملوي)

(٣) «ما» جنس في التعريف يتناول الأقيسة الخمسة، و«تألف من مقدمات يقينية» اليقين: اعتقاد جازم مطابق للواقع ممتنع التغيير، والمقدمات اليقينية أعم من أن تكون ضرورية، أو مكتسبة، وهو قيد يخرج الخطابة والجدل وغيرهما.

والبرهان قسمان: (١) لَـمِّي: وهو ما الوسط فيه علة لثبوت الأصغر للأكبر في الذهن والخارج؛ نحو زيد متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فتعفن الأخلاط علة لثبوت الحمى لزيد، وسمي لميا: لأفادته اللمية، أي: العلة، إذ يجاب به السؤال بلم.

(٢) وأَنِّي: وهو ما الوسط فيه علة لذلك في الذهن فقط؛ نحو زيد محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فالحمى علة لثبوت تعفن الأخلاط في الذهن لا الخارج، وسمي أنيا: لاقتصاره على أنية الحكم، أي: إنيته دون لميته، من قولهم: إن الأمر كذا فهو منسوب لأن، والأول للم. (ملوي)

(٤) اليقينيات على قسمين:

١) نظريات: وهي التي اكتسبت معرفتها بطريق النظر والاستدلال؛ كالعلم بحدوث العالم بعد إقامة الدليل عليه.

٢) ضروريات، وهي الستة التي ذكرها الشارح. (جندي)

(٥) في (ص) «عقل» والمثبت من (هـ).

الثاني: المشاهدات، وتسمى الوجدانيات، وهي ما تدرك بالحواس الباطنة من غير توقف على عقل؛ كجوع الإنسان وعطشه، ولَذَّتِهِ وَأَلَمِهِ.

والثالث: المجربات: وهي ما حكم به العقل والحس مع التكرار؛ كقولنا: السَّقَمُونِيا[1] مسهلة، والخمر مسكر.

والرابع: المتوترات: وهي ما حكم بها العقل مع حاسة السمع؛ كعلمنا بغزة والشافعي، بسبب كثرة المخبرين بذلك الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب.

الخامس: الحدسيات: وهي ما حكم بها العقل والحس من غير توقف على تكرار؛ كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، أي: الظن بذلك ظنًا قويًا.

السادس: المحسوسات: وهي ما يدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس، وكلها في الرأس خاصة به إلا اللمس، فإنه يتعدى إلى بقية البدن، وبعضهم أدخل المحسوسات في المشاهدات بجعلها شاملة لما يدرك بالحواس الظاهرة، فعد اليقينات خمسة.

ووجه حصر اليقينيات في الستة: أن المعنى إما أن يستقل العقل به، فهو الأوليات، أو لا يحتاج إليه، فهو الوجدانيات والمحسوسات، أو يحتاج له ولغيره، فهو التجريبيات والمتوترات والحدسيات.

والعلم الحاصل من الثلاثة المتأخرة لا يقوم حجة على الغير، بسبب أنه قد لا يكون له تجربة، ولا تواتر، ولا حدس، لعدم مشاركته في ذلك للمستدل. قاله بعضهم.

---

(١) السقمونيا: بفتح السين والقاف، وضم الميم، وكسر النون مقصورة، وهي من العقاقير التي تقتل، ويصح بيعها؛ لأنه ينتفع بقليلها. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ٢٦٤)، وفي «المعجم الوسيط» (١/ ٤٣٧): «السقمونيا: نبات يستخرج منه دواء مسهل للبطن، ومزيل لدوده».

ثم قال:

١٢٠. وَفِـيْ دَلالَـةِ المُقَدِّمَـاتِ عَلَـى النَّتِيْجَـةِ خِـلافٌ آتِ

١٢١. عَقْلِيٌّ أَوْ عَـادِيٌّ أَوْ تَـوَلُّدُ أَوْ وَاجِـبٌ وَالأَوَّلُ المُؤَيَّـدُ

أقول: في إفادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب:

الربط بين الدليل والنتيجة

الأول: أن النتيجة لازمة للنظر لزومًا عقليًا، لا تنفك عنه، بمعنى أن من علم المقدمتين امتنع أن لا يعلم النتيجة، فالعلم بالنتيجة لازم للمقدمتين؛ كلزوم الرؤيا للمرئي، وهو مذهب إمام الحرمين(١).

الثاني: أن العلم بالنتيجة عادي، يمكن تخلفه عن النظر، لأن النظر مخلوق لله تعالى، والعلم بالنتيجة يوجد عنده لا به، وهذا مذهب الشيخ الأشعري(٢).

الثالث: أن العلم بالنتيجة متولد عن النظر، بجعل النظر مقدورًا للناظر مباشرة، فالنتيجة متولدة عنه؛ كتولد حركة الخاتم عن حركة الإصبع، وهذا مذهب المعتزلة البانين له على أصل مهدوم، وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه.

---

(١) إمام الحرمين: هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف؛ ضياء الدين ابن الشيخ أبي محمد الجويني، ولد سنة (٤١٠هـ)، وتوفي سنة (٤٧٨هـ)، قال ابن السمعاني: «كان إمام الأئمة على الإطلاق، المجمع على إمامته شرقًا وغربًا، لم تر العيون مثله»، له: «الرسالة النظامية»، و«البرهان»، و«الإرشاد» كلاهما في أصول الفقه، و«الإرشاد» في أصول الدين وغيرها. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٧٠).

(٢) الأشعري: هو الإمام أبو الحسن على بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، البصري، جده أبو موسى الأشعري؛ صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولد سنة (٢٦٠هـ)، وتوفي سنة (٣٢٤هـ)، وقيل: (٣٣٤هـ)، وقيل غير ذلك في وفاته، من مصنفاته: «الفصول في الرد على الملحدين»، و«إمامة الصديق»، و«خلق الأعمال»، و«الصفات»، و«مقالات الإسلاميين»، و«مقالات الملحدين». انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٨٥)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ٣٤٧: ٤٤٤)، و«شجرة النور الزكية» (١/ ١١٨).

الرابع: أن النتيجة معلول للنظر، وهو علة، وهذا مذهب الفلاسفة القائلين: بتأثير العلة، وهو باطل، لأن العلة لا تفارق معلولها، والنظر لا يجامع النتيجة، لأنه ضد العلم فلا يجامعه.

***

ثم قال:

خاتمة

١٢٢. وَخَطَأُ الـبُرْهَانِ حَيْـثُ وُجِـدَا ... فِيْ مَـادَةٍ[١] أَوْ صُـورَةٍ فَالمُبْـتَـدَا

١٢٣. فِيْ اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْـلِ ذَا[٢] ... تَبَـايُنٍ مِثْـلَ الرَّدِيْـفِ مَأْخَـذَا

١٢٤. وَفِيْ المَعَـانِيْ لالتِبَـاسِ الكَاذِبَـهْ ... بِـذَاتِ صِـدْقٍ فَـافْهَمِ المُخَاطَبَـهْ

١٢٥. كَمِثْلِ جَعْلِ العَـرَضِيْ[٣] كَالـذَّاتِيْ ... أَوْ نَـاتِجٍ إِحْـدَى المُقَـدِّمَـاتِ

١٢٦. وَالحُكْمِ لِلْجِـنْسِ بِحُكْـمِ النَّـوْعِ ... وَجَعْلِ كَالقَطْعِـيِّ غَـيْرِ القَطْعِـيْ

١٢٧. وَالثَّانِ[٤] كَالخُرُوجِ عَـنْ أَشْـكَالِهِ ... وَتَرْكِ شَرْطِ[٥] النَّـتْـجِ مِـنْ إِكْمَالِـهِ[٦]

---

(١) بتخفيف الدال للضرورة. (قويسني)

(٢) بالألف، قال المؤلف: «على لغة القصر في الأسماء الستة، أي: صاحب». (ملوي، أخضري)

(٣) بإسكان الياء للضرورة. (قويسني)

(٤) بحذف الياء تخفيفًا، أو للوزن، وهو خطأ الصورة، أي: هيئة المقدمتين. (ملوي)

(٥) في (ص) «وشرط ترك» والمثبت من (هـ).

(٦) وفي التعبير بالإكمال حسن اختتام، وهو أن يذكر شيئًا يشعر بالإتمام، وانقضاء المقصود. (قويسني)

خاتمة في بيان خطأ البرهان

أقول: الواجب في صحة النتيجة: الاحتراز عن الخطأ في القياس، والخطأ: تارة يكون من جهة مادة القياس، وتارة من جهة صورته.

والأول: إما من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى.

أما من جهة اللفظ:

(١) **فكاستعمال اللفظ المشترك في القياس، فيُشَبَّهُ**[١] المراد بغيره؛ كقولك: هذه عين، ـ أي: شمس ـ، وكل عين ـ أي: تُنْبِعُ الماء ـ سيالة، ينتج: هذه سيالة، وهو باطل، لعدم تكرر الحد الوسط[٢]، إذ محمول الصغرى غير موضوع الكبرى.

(٢) **أو استعمال اللفظ المباين كالمرادف**، كقولك: هذا سيف، وكل سيف صارم، ينتج: هذا صارم، وهو باطل من جهة جعل صارم الذي هو السيف، بقيد كونه قاطعًا، مرادفًا للسيف الذي هو الآلة المعلومة، لا بهذا القيد، وهو مباين له.

وأما من جهة المعنى:

(١) **فبأن تلتبس قضية كاذبة، بقضية صادقة**؛ كقولنا: الجالس في السفينة يتحرك[٣]، وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد، ينتج: الجالس في السفينة لا يثبت في موضع واحد، والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرضية، التي هي محمول القضية الأولى، كالحركة الذاتية التي هي موضوع الثانية.

---

(١) في (ص) «فيشتبه» والمثبت من (هـ).

(٢) في (ص) «الأوسط» والمثبت من (هـ).

(٣) في (ص) «متحرك» والمثبت من (هـ).

(٢) **أو من جهة جعل النتيجة إحدى المقدمتين بتغييرها**؛ كقولنا: هذه نُقْلَةٌ، وكل نُقْلَةٍ حركة، ينتج: هذه حركة، وهذه النتيجة إحدى المقدمتين، ويسمى ذلك: **مصادرة عن المطلوب**، وهو مردود من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين، فلم يحصل علم زائد عليها.

(٣) **أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع**؛ كقولنا: الفرس حيوان، وكل حيوان ناطق، ينتج: الفرس ناطق، وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان، الذي هو جنس، بحكم الإنسان الذي هو نوع.

(٤) **أو من جهة جعل الأمر الوهمي غير القطعي كالقطعي**؛ كقولك في رجل يخبط في البحث، وهو بعيد عن الفهم: هذا يتكلم بألفاظ العلم، وكل من يتكلم بألفاظ العلم عالم، ينتج: هذا عالم، وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عالميته كالمقطوع بها.

وأما الخطأ الواقع في القياس من جهة صورته:

(١) **فبأن لا يكون على هيئة[1] شكل من الأشكال الأربعة**؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حجر جماد، وقد تقدم التنبيه على أن هذا تكرار لزيارة الإيضاح للمبتدئ.

(٢) **أو يكون فاقد شرط من شروط الإنتاج المتقدمة للأشكال الأربعة**؛ كأن تكون صغرى الشكل الأول المشترط إيجابها سالبة، أو تكون كبراه المشترط كليتها جزئية؛ كقولنا في الأولى: لا شيء من الإنسان بحجر، وكل حجر جسم، ينتج: لا شيء من الإنسان بجسم، وهو باطل، لفقد الشرط: وهو إيجاب الصغرى.

---

(١) في (ص) «هيئته» والمثبت من (هـ).

وفي الثانية: كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس، ينتج: بعض الإنسان فرس، وهو باطل، لفقد الشرط: وهو كلية الكبرى، وقِسْ على ذلك فَقْدُ أَيِّ شرط من شروط الأشكال الباقية.

***

ختام النظم وشرحه

ثم قال:

١٢٨. هَـذا تَمَامُ الغَـرَضِ المَقْصُودِ ... مِـنْ أُمَّـهَاتِ المَنْـطِقِ المَحْمُـودِ

١٢٩. قَدِ انْـتَـهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ ... مَا رُمْـتُـهُ مِنْ فَنِّ عِلْـمِ المَنْطِـقِ[1]

١٣٠. نَظَمَهُ العَبْدُ الـذَّلِيْلُ المُفْـتَـقِرْ ... لِرَحْمَـةِ المَـوْلَى العَظِـيْمِ المُقْـتَدِرْ

١٣١. الأَخْضَرِيُّ عَـابِـدُ الرَّحْمَـنِ ... المُـرْتَجِيْ مِـنْ رَبِّـهِ المَـنَّـانِ

١٣٢. مَغْـفِرَةً تُحِيْـطُ بِـالذُّنُـوبِ ... وَتَكْشِفُ الغِـطَا عَـنِ القُـلُوبِ

١٣٣. وَأَنْ يُثِيْـبَـنَا بِجَنَّـةِ العُـلَا ... فَـإِنَّـهُ أَكْـرَمُ مَـنْ تَفَـضَّلا

أقول: «الأمهات» جمع أم، وأم كل شيء: أصله، وتقدم مرادفة الأصل للقاعدة، و«المحمود» الخالص من كلام الفلاسفة، والعقائد المنابذة للشريعة[2]، و«الفلق»: الصبح.

و«نظمه» من النظم: هو الكلام المقفى الموزون قصدًا، وهذا النظم من بحر الرجز، وأجزاؤه: مستفعلن ست مرات، و«العبد»: المتصف بالعبودية، وهي غاية التذلل والخضوع، وليس للعبد وصف أشرف منها، ولهذا قُدِّم موصوفها على غيره، و«رحمة» الله: إحسانه، أو إرادة إحسانه، فهي من صفات الأفعال على الأول، ومن صفات المعاني على الثاني.

---

(١) هذا البيت لوالدنا الصغير بن محمد، رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة مثواه، ومن عذاب النار صانه ووقاه، أخبرني بأنه قاله في منامه بعد أن أخبرته بهذا الموضوع، فأمرني بإدخاله فيه، فأدخلته رجاء بركته، طالبًا من الله حصول الملكة، متوسلاً إليه بخير من على سبيل الهدى سلكه. (أخضري)

(٢) وكان هذا الفن محمودًا: لأنه يصون الفكر عن الخطأ، ويميز صحيح العلم النظري من سقيمه، ولاجرم أن ما كان بهذه الصفة في غاية ما يكون من الشرف والمحمدة. (أخضري)

و«المرتجي» المؤمل، و«المنان» فَعَّال من المَنّ، وهو تعداد النعم، وهو محمود من الله، مذموم من الخلق[1].

و«المغفرة» الستر، ومعنى إحاطتها بالذنوب ستر جميعها، وكشف الغطاء عن القلوب: عبارة عن زوال الران عنها.

والثواب: جزاء العمل، والعمل لأجل الثواب غير مذموم، وإن كان العمل لذات الله تعالى تعظيمًا له أكمل منه، وقوله: «فإنه أكرم ... » الخ، علة لقوله: «المرتجي ... » إلى هنا، أي: إنما أَمَّلْتُ منه هذه الأمور، لأنه أكرم من تفضل بها، وأفعل التفضيل ليس على بابه، إذ الكرم حقيقة ليس إلا له سبحانه، ولا يخفى ما في طلب المغفرة أولاً، وطلب الثواب ثانيًا من التخلية والتحلية.

ثم قال:

١٣٤. وَكُنْ أَخِيْ لِلمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا ... وَكُنْ لإِصْلاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا

١٣٥. وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ ... وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلا تُبَدِّلِ

١٣٦. إِذْ قِيْلَ: كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيْحَا ... لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيْحَا

١٣٧. وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ ... العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلمُبْتَدِيْ

١٣٨. وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

١٣٩. لا سِيَّمَا فِيْ عَاشِرِ القُرُونِ ... ذِيْ الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ

أقول: طلب المصنف متعطفًا ممن نظر في كتابه أن يسامحه من زلل[2] وقع له فيه، وأن ينصح في إصلاحه، وأن يتأمل في ذلك ولا يعجل، لأن الغالب على

(١) لا ما استُثْنِيَ: وهو منة النبي على أمته، والوالد على ولده، والأستاذ على تلميذه، والزوج على زوجته. (خطاب)

(٢) في (ص) «ذلل» والمثبت من (هـ).

المستعجل عدم الإصابة، وتزييف الصحيح لقبح فهمه، إذ لو كان فهمه حسنًا لما استعجل.

ثم إن المصنف أمر أن يقال لمن لم يحاول الصواب، أي المقصود من كلامه: العذر حق للمبتدئ مُتَأَكَّدٌ، ينبغي أن يُلْتَمَسَ له، فإنه ابن إحدى وعشرين سنة، ومَنْ هذا(١) سِنُّهُ معذرته مُسْتَحْسَنٌ قبولها، خصوصًا وهو في القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن، والقرن مئة سنة، وقيل غير ذلك.

فإن قلت: قوله: «وكن لإصلاح الفساد ... » الخ، يغني عن قوله: «وأصلح الفساد» فما فائدة ذكره بعد؟

قلت: إنه لا يغنى عنه، لأن الأول أمر بإصلاح الفساد، والثاني أمر بإصلاحه مع التأمل لا مع السرعة، فمفاد الأول غير مفاد الثاني(٢).

ثم قال:

١٤٠. وَكَـانَ فِـيْ أَوَائِـلِ الْمُحَـرَّمِ ... تَأْلِيْـفُ هَـذا الرَّجَـزِ الْمُنَظَّـمِ

١٤١. مِنْ سَنَـةٍ(٣) إِحْدَى وَأَرْبَعِـيْنَ ... مِـنْ بَعْـدِ تِـسْـعَةٍ مِـنَ الْمِئِيْـنَ

١٤٢. ثُمَّ الصَّـلاةُ وَالسَّـلامُ سَرْمَدَا ... عَلَى رَسُولِ اللهِ خَـيْرِ مَنْ هَـدَى

١٤٣. وَآلِـهِ وَصَـحْـبِهِ الثِّـقَاتِ ... الـسَّـالِكِـيْنَ سُـبُلَ النَّـجَاةِ

١٤٤. مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَـا ... وَطَلَـعَ البَـدْرُ الْمُنِـيْـرُ فِيْ الـدُّجَى

---

(١) في (ص) «هذه».

(٢) ويجاب أيضًا بأنه ليس مكررًا مع ما قبله، لأن الأول: إذن بالإصلاح على الهامش، والثاني: إذن به في صلب المتن مع التأمل الوافر. (خطاب)، في (ص) «فمفاد الثاني غير مفاد الأول» والمثبت من (هـ)

(٣) بالتنوين للوزن. (ملوي)

أقول: أخبر المصنف أن تأليف هذا الرجز كان في أول شهر المحرم[1]، سنة إحدى وأربعين وتسع مئة من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وتقدم معنى الصلاة، و«السلام»: الأمان من النقائص، و«السرمد»: الدائم، وتقدم معنى الآل والصحب، وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب.

وقوله: «ما قطعت شمس النهار ... » الخ، المقصود منه: التعميم في جميع الأوقات، كما في قوله فيما تقدم: «ما دام الحِجَا ... » الخ.

و«الأبرج» جمع بُرْج، وهو اسم لجزء من اثنا عشر جزءًا، من الفلك الثامن، وهو مقسوم ثلاثين جزءًا، كل جزء يسمى درجة، والشمس تقطع في كل يوم درجة، فتقطع الفلك في ثلاث مئة وخمسة[2] وستين يومًا، وهي عدة[3] السنة الشمسية، و«البدر» اسم للقمر ليلة أربعة عشر يومًا من الشهر العربي، و«الدجى» جمع دُجْيَة، وهي الظلمة.

وَهَذَا آخِرُ مَا أَرَدْنَا كِتَابَتَهُ ، وَنَسْأَلُ مَنْ وَفَّقَنَا لَهُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيءٍ[4] قَدِيرٌ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم .

***

(١) في (هـ) «أول محرم» والمثبت من (ص).

(٢) سقطت من (هـ) كلمة «وخمسة» وثبتت في (ص).

(٣) في (هـ) «عدد» والمثبت من (ص).

(٤) في (هـ) «إنه على ذلك قدير» والمثبت من (ص).

فهرِس المراجع والمصادر

فهرس المراجع والمصادر

١. **الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني**، تحقيق علي محمد البجاوي، مصورة دار الجيل، بيروت، الأولى ، ١٤١٢هـ.

٢. **الأعلام، للأستاذ خير الدين الزركلي**، طبعة دار العلم للملايين، بيروت، الخامسة، ١٩٨٠م.

٣. **ألفية السند، للزَّبِيدِي**، اعتنى بها نظام يعقوبي، طبعة دار البشائر الإسلامية، الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤. **البلاغة العربية، أسسها، وفنونها، وعلومها، لعبد الرحمن حبنكة الميداني**، طبعة دار القلم دمشق، والدار الشامية، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ .

٥. **تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي**، تحقيق حسين نصار، طبعة وزارة الإعلام الكويتية، ١٣٩٤هـ.

٦. **تحفة المريد على جوهرة التوحيد، للبيجوري**، تحقيق فضيلة الشيخ علي جمعة، طبعة دار السلام، الأولى، ١٤٢٢هـ .

٧. **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر العسقلاني**، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى، ١٩٩٦م.

٨. **تقريرات الشيخ خطاب عمر الدروي على شرح السلم في المنطق، لشيخ الإسلام حسن القويسني**، الناشر مطبعة الأمان، الرباط.

٩. **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ ابن حجر**، تحقيق محمد الثاني بن عمر، طبعة أضواء السلف، الأولى، ١٤٢٨هـ .

١٠. **تهذيب الأسماء واللغات، للنووي**، تحقيق عبده علي كوشك، طبعة دار الفيحاء، ودار المنهل، دمشق، الأولى، ١٤٢٧هـ.

١١. **حاشية الإمام السباعي على شرح الإمام الدردير على خريدته في علم التوحيد**، مصورة دار البصائر للطبعة المليجية.

١٢. **حاشية على شرح السلم للملوي، للصبان**، طبعة مصطفى الحلبي، الثانية، ١٣٥٧هـ.

١٣. **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، للعلامة المرادي، طبعة دار ابن حزم، ودار البشائر الإسلامية، بيروت، الثالثة، ١٤٠٨هـ.

١٤. **سير أعلام النبلاء، للذهبي**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخريين، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الرابعة، ١٤٠٦هـ.

١٥. **شجرة النور الزكية، للشيخ محمد مخلوف**، تحقيق عبد المجيد خيالي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٦. **شرح صحيح مسلم، للإمام النووي**، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ.

١٧. **شرح السلم في المنطق، للأخضري**، طبعة مصطفى الحلبي، الأخيرة، ١٣٦٧هـ.

١٨. **شرح السلم في المنطق، للأستاذ عبد الرحيم فرج الجندي**، طبعة المكتبة الأزهرية.

١٩. **شرح السلم في المنطق، لشيخ الإسلام حسن القويسني، مع تقريرات الشيخ خطاب الدروي**، الناشر مطبعة الأمان، الرباط.

٢٠. شرح السلم للملوي، مع حاشية الصبان، طبعة مصطفى الحلبي، الثانية، ١٣٥٧هـ.

- صحيح الإمام البخاري = فتح الباري شرح صحيح البخاري.
- صحيح الإمام مسلم = شرح صحيح مسلم، للنووي.

٢١. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرحمن حبنكة الميداني، طبعة دار القلم، دمشق، الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٢٢. طبقات الحفاظ، للسيوطي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٣. طبقات الشافعية الكبرى، للإمام تاج الدين السبكي، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، والدكتور عبد الفتاح الحلو، طبعة عيسى البابي الحلبي، الأولى، ١٣٨٣هـ.

٢٤. عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي، مصورة دار الجيل، بيروت.

٢٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ.

٢٦. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، للكتاني، تحقيق إحسان عباس، طبعة دار الغرب الإسلامي، الثانية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٢٧. اللطائف النورية في المنح الدمنهورية، للدمنهوري، نسخة خطية محفوظة بالمكتبة الأزهرية.

٢٨. **مختار الصحاح، للرازي، طبعة مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥م.**

٢٩. المستصفى، للغزالي، مصورة دار البصائر، ١٤٢٧هـ.

٣٠. **معجم المؤلفين، لعمر كحالة،** طبعة مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي.

٣١. **المعجم الوسيط، تأليف إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار،** طبعة دار الدعوة.

***

فهرِس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

***